الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-

كلية الحقوق والعلوم السياسية -بودواو-

قسم العلوم السياسية

مطبوعة في مقياس:

مشاريع التكامل العربي

محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ماستر

تخصص تعاون دولي

إعداد:

د.مداني ليلى

2021-2020

الفهرس:

مقدمة: 2

الاطار المفاهيمي للتكامل..... 4

ملخص لأهم النظريات المفسرة للتكامل..... 17.

المنطقة العربية: الامكانيات والتحديات في ظل التحولات الدولية الراهنة..... 25.

جامعة الدول العربية .... 42.

منظمة الدول المصدرة للنفطOPEC ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط OAPEC..... 51

مجلس التعاون الخليجي..... 62

اتحاد المغرب العربي 74

ملخص عام لأسباب فشل مشاريع التكامل العربي..... 97

الخاتمة..... 100

قائمة المراجع..... 102

مـــقدمـــة

تتناول دراسة مقياس مشاريع التكامل العربي دراسة للأفكار الأولية الداعية لإقامة تنظيم دولي اقليمي في المنطقة العربية مع الاشارة إلى الجهود المبذولة دوليا وحتى اقليميا لتحقيق الهدف الذي وجدت من أجله تلك المشاريع، والتركيز على دراسة القواعد العامة لتلك التنظيمات الدولية وصلاحياتها ومصادر وطرق إصدار القرارات على مستواها مع مناقشة جدوى تلك المنظمات من جهة، ومستقبلها من جهة أخرى خاصة في ظل ما شهدته وتشهده المنطقة العربية من احداث، دون ان تستفيض محاور هذا المقياس في الجانب النظري الذي يرتبط بمفهوم التكامل والنظريات التي بني عليها باعتبار أنه تم التطرق اليها من طرف نفس الطلبة خلال السنة الأولى ماستر.

وتكمن أهمية هذا المقياس بالنسبة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص تعاون دولي في:

- ✓ تزويدهم بالمعرفة الأساسية والمتقدمة على مختلف أشكال مشاريع التكامل والمنظمات الدولية العربية ونشأتها وتطورها وكافة نشاطاتها، مع التأكيد على فعاليتها ضمن البيئة أو المجال الجغرافي الذي تنشط ضمنه والتخصص الذي تقوم عليه.
- ✓ تنمية مهارات الطلبة الذهنية والعملية في كافة المواضيع المرتبطة بالتكتلات والمنظمات التي عرفتها الدول العربية وتطوير قدرتهم على التعلم والاستفادة من مختلف مصادر المعرفة العلمية المرتبط بها.
- ✓ تنمية القدرات النقدية الموضوعية للطلبة من خلال المقارنة بين مختلف المنظمات التي يمكن أن تندرج ضمن الدراسات المقارنة في المنطقة العربية.
- ✓ توجيه الطلبة لتطوير مهاراتهم في كتابة البحوث والمقالات والتقارير حول المواضيع التي ترتبط بفحوى مشاريع التكامل العربي، وتقديم رؤية قد تفتح الآفاق لإصلاحها بما تستوجبه التطورات التي تعرفها المنطقة العربية أو حتى استجابة لتطلعات تكاملية أكثر فعالية، أو حتى ما تتطلبة الاستجابة للتحولات الدولية الراهنة.

وفي الأخير فإننا نتمنى أن يكون لتدريس هذا المقياس الفعالية والتأثير الايجابي على الطلبة من أجل التأثير الإيجابي والفعال في نشاطات المجتمع العربي ومشاريع التكامل التي تعطلت أو عطلت، ولم لا حتى على المستوى المحلي كبداية لبناء مجتمع مدني مؤثر منتج محليا واقليميا

كلبنة مشجعة لاستثمارات مشتركة بين الدول العربية تنمية للعلاقات البينية التي يمكن أن تكون هي بدورها حجر أساس لاقامة مشاريع تكاملية جديدة أو حتى لامكانية اعادة بعث المشاريع التكاملية القديمة، والتركيز على زيادة فعاليتها ضمن المصلحة المشتركة للمجموع، وكذا انطلاقا من تجنب هفوات الماضي انطلاقا من تقييم موضوعي لاسباب فشل هذه المشاريع، وكذا التركيز ضمنها على الجانب المادي لانعاش العلاقات المشتركة بين الدول العربية بدلا من الوقوف عند الخلافات السياسية التي لا يبدوا في الأفق امكانية ايجاد حلول لها خلال المستقبل المنظور في ظل الأوضاع الاقليمية والدولية الراهنة، وحتى نتيجة واقع الدول العربية والشرخ الكبير الذي تشهده أغلب العلاقات العربية– العربية.

الاطار المفـــــاهيمي للتكامل

إن الهدف من المحاضرة هو تحديد بعض المفاهيم التي ترتبط بمصطلح التكتلات والتكامل وتوضيحها بهدف تمكين الطالب من التفريق بين مختلف المفاهيم، وفي ذات الوقت محاولة الإلمام بعدد من المصطلحات المتشابهة المرتبطة بمصطلح التكتلات كالاندماج والتحالف والوحدة والإتحاد إلى جانب مختلف أشكال التكتل، مع الاشارة إلى انه سيتم الاشارة اليها بشكل مختصر خاصة أنه هناك مقياس يدرس في السنة الأولى ماستر 1 تخصص تعاون دولي يتناول التكتلات والمنظمات الدولية وهو يلم بالجانب النظري للتكتلات.

وتتضمن المحاضرة المحاور التالية:

- **مدخل مفاهيمي**
- **مقومات التكامل**
- **أشكال التكتلات**

1-مدخل مفاهيمي :

هناك مجموعة كبيرة جدا من المفاهيم التي تتداخل بطريقة أو بأخرى بمفهوم التكامل أو بمسار العملية التكاملية وهي كثيرة جدا منها: النظام، التنظيم، النسق، المنظمة، الاتحاد الاقليمية العولمة، الأمة، التعاون التضامن الاندماج الاعتماد المتبادل، التشابك، التفاعل، التحالف،...وضمن هذه المحاضرة سيتم التركيز على عدد قليل من من المصطلحات المتقاربة بشكل كبير مع مفهوم التكامل وذات العلاقة معها مع التركيز على نقطة الاختلاف في مضمونها عن مفهوم التكامل والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- **التكامل(Integration):** يعتبر تعريف التكامل سهل الفهم على المستوى التجريدي "التكامل" يعني ببساطة الجمع بين الأجزاء في الكل، وفقا لقاموس أوكسفورد ويتم استخدامه

على حد سواء لوصف عملية بالإضافة إلى ذلك كان هناك عدد غير كبير من المحاولات لتحديد التكامل والتكامل الإقليمي[1] وهو يعبر عما يلي:

- ✓ عن حالة أو عملية تتم تدريجيا.
- ✓ وصف لنظام وعناصره الموجودة مسبقا.
- ✓ شرح للكيفية التي يتم بها تعزيز نظام ما وتطويره في اتجاه معين[2].

هو حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين مجموعة من الأجزاء أو الأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما، كما أنه بمثابة استراتيجية تنطوي على عدد من السياسات تهدف إلى تحقيق آثار تقود إلى درجة من الشمولية والتعقيد والتي تزيد من تعميق العلاقات بين الدول المشكلة للتكتل، وقد عرف ارنست هاس التكامل باعتباره عملية تتضمن تحولا في الولاءات والنشاطات لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القائمة"[3] بمعني الادارة فوق القومية للوحدات المتكاملة.

ويعتبر الاندماج مفهوما مرادفا للتكامل إلا أن الاندماج في كثير من الأحيان يرتبط بالدلالات الثقافية والاجتماعية أكثر منه الاقتصادية، كما يبرز في مفهوم التكامل، "فالعملية التكاملية متعددة الأبعاد اجتماعية ونفسية وايديولوجية واقتصادية وحتى ثقافية وعسكرية، كما أن للتكامل الدولي شرطا أساسي لنجاح الاندماج ومؤشر لمدى تقدمه"[4] ويعتمد التكامل في استمراره على مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على مفهومي التنسيق والانسجام باعتبارهما اساس استمرار العملية التكاملية ضمن مسارها.

---

[1]–Søren Dosenrode, Federalism Theory and Neo–Functionalism: Elements for an analytical framework, Perspectives on Federalism, Vol. 2, issue 3, 2010, P4, in: http://www.on–federalism.eu/attachments/079_download.pdf

[2] – جون بيليس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص844.

[3] – عبد الله مصباح زايد، **السياسة الدولية**، بيروت: دار الرواد، 2002، ص142.

[4] – جيمس دورتي وروبيرت بلستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، ص ص275–279.

الشكل1: مخطط يوضح مسار التكامل

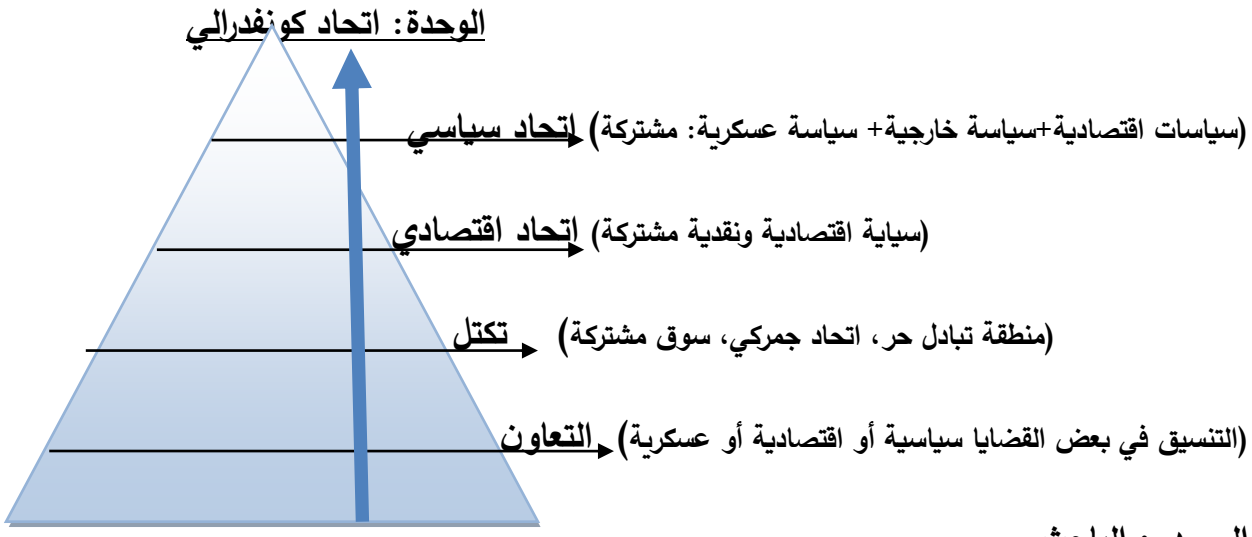

المصدر: الباحث

فالتكامل عبارة مسار قد يبدأ بتشبيك التعاون ضمن مختلف المجالات خاصة أن التجارب العملية للتكامل اثبتت انه كلما كان مسار التكامل يتم بصفة تدريجية وبخطوات واضحة وثابتة يتم تعزيزها كلما أدى ذلك إلى نجاح التجربة التكاملية وتطلعها إلى الانتقال من السياسة الدنيا أو من اتحاد اقتصادي إلى السياسة العليا أو الاتحاد السياسي...إلخ،وضمن هذا الاطار يوضح الشكل السابق درجات التكامل وفقا لطبيعة التعاون الموجود بين الدول انطلاقا من قاعدة التعاون والتنسيق التي قد تشمل مجلات محددة ضمن مشاريع صغيرة إلا أن هذه الأخيرة يمكن أن تتطور ضمن اتفاقات مشتركة قد تصل إلى تحقيق بعض اشكال التكامل كمنطقة للتبادل الحر أو حتى اتحاد جمركي أو سوق مشتركة كما يمكنها ان تصبح أكثر تعقيدا وتشابكا من خلال تبني سياسات اقتصادية مشتركة وسياسة نقدية واحدة وبالتالي تحقيق اتحاد اقتصادي لتبقى امام تلك الدول خطوة أخرى نحو التاسيس لاتحاد فدرالي من خلال تبني سياسة خارجية مشتركة وسياسة عسكرية موحدة.

- **العولمة(Globalization):** لا يوجد اجماع كاما حول ما العولمة ولكن من المؤكد أن لها تأثيرا كبيرا على مختلف الفواعل، والعولمة هي كلمة تجمع في ذات الوقت بين كلمتي العولمة

والمحلية Localization إذ يعود هذا المضطلح إلى الفرد أو المجموعة أو القسم أو الوحدة أو المنظمة أو المجتمع الذين لديهم القابلية والقدرة على التفكير على نطاق عالمي والعمل على نطاق محلي[5]، وتوصف العولمة كآلية لتصغير العالم من حيث الزمان والمكان، وذلك مع عدم وجود حواجز كبيرة بين المجتمعات التي اعتبرت في السابق بشكل أو بآخر مناطق قومية ومحلية يفضلها ترسيم الحدود بعضها عن بعض وبدا العالم باسره وكأنه تقلص وأصبح مكانا واحدا اذ أصبح الاقتصاد العالمي متكاملا بصورة كبيرة وتقلصت ذاتية الاقتصاديات القومية ووجدت مشاكل مشتركة كالأوضاع الايكولوجية وغيرها، كما أن العولمة من منظور ثقافي أكثر تعقيدا مما سمح بولادة أشكال هجينة من الظواهر الثقافية التي كانت محدودة في السابق من الناحية الجيو سياسية"[6]

– **التنسيق (Coordination):** فهو عملية تنظيم محكمة ومتواصلة للسياسات الحكومية عن طريق انتشاره بفعالية في المنظمة الدولية أو الاقليمية لإنشاء برامج موجهة نحو تأمين الأهداف التي لا يمكن تحقيقها إلا مجتمعة[7].

الاعتماد المتبادل: هو ظاهرة كانت نتاج التأثيرات المتبادلة بين الدول أو بين الفاعلين في دول مختلفة وقد برز كطرح في العلاقات الدولية منذ منتصف سبعينات القرن 20 على يد كل من دفيد كوهن وجوزيف ناي وقد قدم هذا الأخير في كتابة المنازعات الدولية تعريفا للاعتماد المتبادل من خلال اعتماده على مفهومين أحدهما سياسي والآخر تحليلي:

- فأما "السياسي بمعنى أنا اعتمد وأنت تعتمد ونحن نعتمد وهم يحكمون.
- أما التحليلي فقد أشار فيه إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص، أو الأحداث المتعددة في أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم البعض.

---

[5] – بجورن هيتن، **تأمل في التنمية**، تر: نرمين الزفتاوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص 131

[6] – نفس المرجع، ص ص132–133

[7] – عبد الناصر جندلي، التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظرية، **مجلة جيل للدراسات اللسياسية والعلاقات الدولية**، العدد3، أوت2015، ص13

فالاعتماد المتبادل يشير إلى الظاهرة التي تعبر عن أن الدول تلجأ إلى التعاون مع بعضها البعض في المسائل التي تواجه نقصا أو ضعفا فيها، ويتم سد ذلك النقص من قبل الطرف الآخر، أي العلاقة تكون قائمة على المصالح المتبادلة، إلا أن هذه العلاقات لا تلغي ظهور صراع أو وجوده، ولكنها يمكن ان تقلل من حدته الاستفادة المتبادلة Benefit Mutual وغياب المحصلة الصفرية Sum Zero[8]، وقد نوه ناي إلى أن العمليات الاقليمية والتكامل عبر كثير من مناطق الكرة الأرضية لقيت عونا نتيجة العوامل التالية:

- ✓ ازدياد عدد المستعمرات السابقة حديثة الاستقلال.
- ✓ انخفاض في درجة التوتر في علاقات القوى الكبرى.
- ✓ ازدياد الادراك بأن الترابط الاقتصادي والنظام التجاري متعدد الأطرافالمفتوح قد تسبب في مأزقها.
- ✓ التدفق الحالي للمعاملات التجارية الدولية، والبضائع والتنافس، والرسائل، بين الحدود الدولية
- ✓ التقارب الناجح بين البلدان الاوربية الغربية الرئيسية عبر آليات التكامل"[9]

فالتقارب الجغرافي وزيادة الترابط الاقتصادي غير كافية لتعزيز الاقليمية بل هناك عوامل اخرى لا تقل اهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الاقليمية فالتجارب التاريخية وتوزع القوة والثروة ضمن وخارج التجمع والتقاليد الثقافية والاجتماعية والاثنية والأفضليات الايديولوجية أو السياسية يمكن أن تكون لها أهمية مركزية لفهم السبب والكيفية اللذان يجعلان الفاعلين يدركون أن الحلول الاقليمية يمكن أن تكون أفضل"[10]، وتتمحور دوافع ظهور الاعتماد المتبادل في النقاط التالية:

- ✓ الواقع الدولي الجديد الذي يعيشه العالم على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما في ذلك كثرة وتعقد وتعدد المشاكل العالمية خاصة تلك المشاكل التي

---

[8] – لما صبحي عواد، العلاقات العربية الأوروبية "في سياق المتوسطية "الأردن دراسة حالة ، معهد الدراسات الدولية ، ص 11، على الرابط: https://fada.birzeit.edu/bitstream/20.500.11889/1454/1/thesis_196.pdf

[9] – جون بيليس، مرجع سابق، ص ص852-853.

[10] – نفس المرجع، ص 853.

يستعصي إيجاد الحلول بإرادة دولة منفردة أو مجموعة محددة من الدول، ولكنة قد تتحقق الحلول عن طريق الإرادة العالمية كمشاكل الفقر ونقص الغذاء والتنمية وتزايد السكان والبيئة والأمن ومديونية والهجرة واللجوء....إلخ هي بمثابة مشاكل عالمية تستدعي حلولا جماعية وبالتالي اعتمادا متبادلا.

- ✓ زوال الحواجز لدرجة أن مشاكل داخلية يمكن أن تتعدى حدود الدولة لتصبح مشاكل اقليمية أو أوسع من ذلك عالمية فلم يعد هناك حدود واضحة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية.
- ✓ ازداد معدل التبادلات التجارية والمالية بين الدول مما أدى إلى تشابك وترابط بين هذه الدول لتجد نفسها تعيش في علاقات تبادلية مع بعضها البعض.
- ✓ دور الميزة النسبية التي سبق وتكلم عليها رواد المدرسة الكلاسيكية وهذه الميزة أو جدة حاجة الدول للاعتماد على بعضها البعض من أجل تقليل التكاليف.

ويرى جوزيف ناي أن الاعتمادية المتناظرة يمكن أن تكون مصدرا للقوة إذا فكرنا بالقوة كمصادر سيطرة أو إمكانية التأثير في النتائج، فالتناظر في الاعتماد المتبادل غير ممكن حدوثه بشكل كامل وأن غالبا ما يكون هناك عدم تناظر نسبي وبدرجات متفاوتة، مما يترتب عليه نتائج فيما يتعلق بسياسات الدول تجاه بعضها البعض فتوزيع القوة يكون لديه تأثير حاسم في مسألة الاعتماد المتبادل فالدول الأقل اعتمادا هي الأكثر قوة[11] وهنا ما يحسم الأمر في علاقات الاعتماد المتبادل هي نسبة المكاسب مقابل الخسائر.

وتستند الاعتماديه على مجموعة من المفاهي هي : الحساسيةSensitivity ، ومدى القابلية للحساسية Vulnerability وكلمة التعرض للضرر بحيث :

- ✓ **الحساسية:** تشير إلى السرعة الكمية، وسرعة تأثير الاعتماد المتبادل أي كيف يؤثر التغيير في طرف من الأطراف على الطرف الآخر، وتعرف على أنها مدى التجاوب الذي يحصل في دولة نتيجة التغيرات في دولة أخرى، ويكون الخطر واضحا ومن الصعب على الدول صناعة سياسات جديدة في وقت قصير .

[11] – لما صبحي عواد، مرجع سابق، ص12.

- ✓ **مدى القابلية للحساسية:** تعتمد على قدرة الدولة على التجاوب بسرعة مع المتغيرات الحاصله في الدولة المعتمد عليها، أي قدرة الدولة في صياغة سياسات جديدة تتناسب مع الوضع الجديد، ومن هنا يجب علينا صياغة سياسات مرنة، ووضع استراتيجيات تكون قادرة على التجاوب سريعا مع التغيرات دون أن تؤدي إلى دفع تكلفة أكبر من قبل الدولة.
- ✓ **التعرض للضرر:** تعني التكاليف النسبية لتغيير تركيب نظام الاعتماد المتبادل وهنالك اختلاف ما بين المستوى العالي للحساسية عن المستوى العالي للتعرض للضرر. فالمستوى العالي للحساسية تعني تكاليف الهروب من النظام أو تغير أصول اللعبة، والبلد الأقل تعرضا ليس بالضرورة الأكثر حساسية، ولكنه الطرف الذي قد يتكبد تكاليف أقل من تغير الوضع، ومن هنا فعلاقة الاعتمادية توجد بالضرورة دولة أقوى من دولة ضمن هذا الاطار الذي لا يمكن أن يوجد التماثل في الربح والخسارة أو العدالة في التوزيع. حيث تظل الدولة الأقل حساسية والأكثر قابلية للتجاوب مع الحساسية هي الأقوى في المعادلة، ولا تطرح الاعتمادية علاقة الربح والخسارةبناءا على أن هنالك طرفا يدفع أكثر من طرف وطرفا أكثر سيطرة على وسائل الانتاج مثلا أو أكثر تأثيرا في الناتج[12].

- **الاتحاد:** هو اسم مشتق من اللاتينية foedus بمعنى الميثاق أو التحالف أو العهد وهو يعبر عن ترتيب دخلت من خلاله الدول طوعا ويوحي لدرجة من الثقة المتبادلة وهو شكل من أشكال الدولة، ويعرف على أنه: ترتيب مؤسسي يأخذ شكل دولة ذات سيادة ويمكن تميز دول من هذا القبيل عن دولة أخرى فقط من حقيقة أن حكومتها المركزية تضم مجموعة من الوحدات الإقليمية"[13]،
- **العولمة:** العولمة كمصطلح له معنى إلا أنه خال من الدقة، فالعولمة عبارة عن اعادة صياغة للجغرافيا الاجتماعية تتميز بنمو الصلات الكوكبية فوق الاقليمية بين الناس، فهي تعبر عن تقلص الزمان والمكان وانتقال الناس والأفكار عبر الحدود ماديا ومعنويا على السواء وزيادة القدرة على الوصول إلى السلع والخدمات العامة وإحلال الانتاج كأساس

---

[12] – لما صبحي عواد، مرجع سابق ص13.

[13] –Søren Dosenrode, Op cit, p11.

للرخاء الاقتصادي، وضعف التميز بين السياسة العليا والدنيا وظهور مراكز جديدة للولاء التنافس والسلطة وأشكال جديدة للاعتماد المتبادل المعقد بين الدول وبين العناصر الفاعلة من أشباه الدول على اختلاف أنواعها"[14]

يستخدم تعبير العالم قرية صغيرة للتعبير عن مفهوم العولمة إلا أن هذا الأخير يقصد به التواصل بين الشعوب وسهولة تنقل المعارف والمعلومات وانفتاح الأمم على بعضها في اطار التواصل الحضاري وتبادل المعارف، إلا أن التعبير العملي لها يتضمن توحيد القيم وفق النظرة اللبرالية الغربية[15]،

وضمن هذا الاطار يمكن الاشارة بشكل عام إلى وجود ثلاث فيئات لأدبيات العولمة وهي:

- المفرطون في العولمة: وهم من يعتقدون أننا نعيش بالفعل في ظل اقتصاد عالمي مشترك.
- المشككون في العولمة: اما المشككون فهم الرافضون لفكرة العولمة ويرون أن العولمة هي تكريس لفكرة دعه يعمل دعه يمر وسياسة التدخل.
- المتحولون: اما المتحولون فهم يرون أن كل المجتمعات والدول تمر بتحول عميق لأنها تتكيف مع العالم الذي يطبق العولمة"[16]، ومن الناحية الاقتصادية يمكن اختصار مضمون العولمة في كونه كلما زاد نمو الاقتصادي العالمي كلما أدى ذلك إلى زيادة اختراق الاقتصاد القومي وامكانية السيطرة عليه، كما أنه وفقا لمنظور اللبرالية الجديدة تعني اضفاء شكل مؤسساتي على السوق على النطاق العالمي"[17]، إلا أن ما لا يمكن اهماله أن للعولمة تأثيراتها السلبية كما لها تأثيرات ايجابية وان كانت الكثير من الدراسات تشير إلى أن التأثير السلبي للعولمة أكثر من التأثير الايجابي ولعل ما يجتاح العالم اليوم من جائحة

---

[14] – ديفيد.ج. فرانسيس، **افريقيا السلم والنزاع**، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010، ص296-297.

[15] – أسعد السحمراني، **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية**، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص16

[16] – بجورن هيتن، مرجع سابق، ص133.

[17] – نفس المرجع، ص134.

كوفيد19 إلا تعبير عن واقع امكانيات الانتشار للوباء في ظل العولمة وكيف ساعد التطور التكنولوجي في وسائل التواصل والاتصال والنقل في انتشاره في كل دول العالم ناهيك عن تداعيات العولمة المقلقة خاصة على المستويين الثقافي والاجتماعي، إلا أن الشي الأساسي الذي يمكن الاشارة اليه أيضا ان هناك سيناريوهات لامكانية اعادة النظر حول العولمة وتبعاتها خلال السنوات القادمة خاصة أنها ستؤدي الى فوضى عالمية، وأن امكانات التكيف مع العولمة تختلف من منطقة لأخرى.

- **التعاون:** يعتبر من أقدم أشكال العلاقات بين الدول ويتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التميز مثل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسياسات التجارية، وعادة ما يكون الهدف من التعاون هو احداث تقارب في سياسات الدول المتعاونة في مجالات معينة قد يصل إلى تكوين مؤسسات مشتركة وشراكات دائمة في مجال ما وهو ما يعني أن التعاون يمكن أن يؤدي إلى تشكيل رابطة منفعة مشتركة بين الأطراف المتعاونة كبداية لشكل من أشكال التكامل أو الاندماج إلا أن التعاون لا يتطلب التقارب في مستويات التعاون او مجالاته لا يتطلب أيضا قيما مشتركة، أما **الشراكة** فهي تتجاوز التعاون إلى مشاريع ذات اختصاصات معينة يتم ضمنها تكثيف الجهود وتوفير الكفاءات والإمكانيات والوسائل الضرورية والبدأ في تنفيذ تلك المشاريع المشتركة وفي ذات الوقت تتحمل الأطراف الاعباء والمخاطر بصفة مشتركة ويختلف مفهوم الشراكة باختلاف القطاعات التي يمكن أن تكون محلا للتعاون وباختلاف الأهداف التي تسعى الشراكة إلى تحقيقها[18]، وتعتبر الشراكة **شراكة استراتيجية** اذا كانت تشمل قطاعات هامة كالقطاع العسكري وقطاع الطاقة مثلا أو كانت شراكة طويلة المدى، كما يشير **التعاون الاقليمي:** هي التفاعلات التي تتم في اقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى ذات الاقليم الجغرافي وعادة ما يشمل على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة، فالتعاون الاقليمي يعتبر الأكثر رواجا ضمن مختلف مناطق العالم.

[18] – محمد نصر مهنا ، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط3، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998. ص26.

- **الاقليمية أو الأقلمة(Regionalism):** تعتبر خطوة ليبرالية متقدمة وفي نفس الوقت خطوة للتعاون السياسي وذلك للاعتبارات التالية:

✓ أنه ليس بالضرورة أن أن يؤدي الاندماج الاقليمي إلى تكوين كيانات منغلقة خلف جدار الاقليمية المنعزلة بل بالعكس فقد حركت قوة ما لادخال دول أخرى.

✓ أن هناك دوافع اقتصادية وسياسية تحتل مكان الصدارة فالمفاوضات والعقود والاتفاقيات العابرة للحدود ويمكن أن تؤثر في بناء الثقة أو التقليل من حدة الصراعات الاقليمية وأن يؤدي الالتزام بالأهداف الاقليمية للبلدان المختلفة إلى الاستقرار والديمقراطية والإصلاحات السياسية نفسها مقابل المعارضة السياسية الداخلية.

✓ يمكن أن يجلب الاندماج الاقليمي تنافس ايجابي وجدب قوى الاستثمار الخارجي في الأسواق المحلية الواسعة ولو تحققت تلك الفوائد المحتملة للاتفاقيات الاندماج الاقليمي لتعلق الأمر حينئذ بأسلوب المفاوضات ونزاهتها وليس شرط الجدود الجيو–سياسية وعلى ذلك فان هناك احتمال كبير بأن تكون الفرصة الوحيدة للدول النامية والدول حديثة العهد لمواجهة المخاطر المنتظمة للعولمة[19]، وضمن ثنايا العودة إلى القومية أو العولمة ظهرت مضطلحات أخرى تعبر عن الآداء المشترك ضمن مؤسسات اقليمية أو عالمية كالحوكمة العالمية.

- **الحوكمة العالمية:** بالرغم من اتفاق الجميع على ان الدولة لا تزال لاعبا هاما في العلاقات الدولية إلا أن مفهوم الحوكمة العالمية يعتبر أحد المحاولات للخروج من السجن الفكري الخاص بمفهوم مركزية الدولة وضمن ما تقوم به المؤسسات المالية الدولية[20] كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، ولما لا حوكمة في اطار منظمة اقليمية أو مشروع تكاملي اقليمي.
- **المواطنة بعد القومية:** اقترح جورجن هابرماس Jurgen Habermas منهج تفكير مغاير مرجعيته فيه تعود إلى تصور سياسي في اساسه بحث في ماهية المواطنة بعد الثومية بحيث على المواطنة أن تحتفظ بكامل معناها السياسي وعليها في الوقت نفسه ترجمة القيم

---

[19] – كلاوس موللر، **العولمة**، تر: محمد أبوا حطب خالد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010، ص ص152–153.

[20] – بجورن هيتن، مرجع سابق، ص155.

المشتركة بين الديمقراطيات الاوربية في ظل تأييدها وتوافقها مع حقوق الانسان"[21]، إلا أن المواطنة المشتركة لا تزال إلى يومنا هذا مواطنة قومية حتى في أعرق مشاريع التكامل كالاتحاد الأوربي

- **التحالف Alliance** : عادة ما يشير التحالف إلى تلك العلاقة التعاقدية بين دولتين أو أكثر خاصة في الجانب العسكري بهدف ردع العدو أو القيام بحرب مشتركة ضده وعادة ما يرتبط الحلف بالجانب العسكري[22] إلا أن هذا الأخير قد اتسع وأصبح يعبر عن علاقة تعاقدية قد تتعدى الجانب العسكري إلى جوانب استراتيجية واقتصادية.

2-مقومات التكامل:

تعبر مقومات التكامل عن تلك الشروط أو المقومات التي اذا توفرت ستساهم إلى حد بعيد في نجاح التكامل أو على الأقل في تحقيق مرحلة من مراحل التكامل، وتتمثل تلك الشروط أو العوامل فيما يلي:

- **وجود مقومات مشتركة بين الدول الاطراف:** وتتمثل تلك المقومات المشتركة في وحدة االلغة والدين والتاريخ المشترك ...وغيرها من المقومات الثقافية والتي يمكن أن تساعد إلى حد كبير في نجاح التجربة التكاملية.
- **وجود مصلحة متبادلة بين الدول الاطراف:** تلعب المصالح المتبادلة دورا اساسيا في انجاح التكامل، خاصة إذا كان التكامل سيحقق مزيا مادية ملموسة لمختلف اطرافه، إذ تلعب المصالح الاقتصادية المربحة مثلا دورا كبيرا في انجاح التكامل خاصة في جانبه الاقتصادي.
- **الامتداد الجغرافي المشترك والمترابط:** التكامل عادة ما يكون بين دول موجودة في منطقة جغرافية واحدة أي ضمن اقليم واحد، وهو ما يساعد في تشكيل الاثر الايجابي على

[21] – دومينيك شنابر وكريستيان باشولييه، **ما المواطنة**، تر: سونيا محمود نجا، القاهرة: المركز القومي للترجمة،2016، ص307.

[22] – بوزنادة معمر، **المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ص107

تشجيع التكامل ضمن ما يعرف بالتكامل الاقليمي وهو ما سيسهل الاتصال والتواصل المباشر بين أطرافه ضمن مشاريع مشتركة تربط بين مختلف الأطراف.

- **توفر الارادة السياسية لدى الحكومات المركزية لانشاء تكتل ناجح:** يعتبر توفر الارادة السياسية لدى الحكومة المركزية في مختلف دول التي ترغب في اقامة مشروع تكاملي اساس نجاح التكامل، حيث يبدأ مشروع التكلمل بتنسيق الحكومات المركزية لتشجيع أطر التعاون المشتركة بين أعضائه من خلال البدأ بالتنسيق في مختلف المجالات بهدف تحقيق مكاسب مشتركة.
- **التكامل في الجانب المادي اسهل وأسرع بين الدول الأعضاء:** ان التكامل الذي اثبتت التجارب العملية نجاحه هو التكامل القائم على المزايا الاقتصادية المشتركة ضمن ما توفره المصالح المتبادلة، والتي يمكن أن تتوسع ليشمل جوانب أخرى كالجانب السياسي والثقافي والهوياتي وحتى العسكري، وهو ما يعني أن البدء بالتكامل في الجانب الاقتصادي عادة ما يكون أسهل منه في الجوانب الأخرى الأكثر تعقيدا.
- **التكافؤ الاقتصادي للدول الراغبة في التكامل:** يساهم التقارب في المستوى الاقتصادي إلى حد كبير في تسهيل نجاح التكامل بين مختلف الدول الأطراف الراغبة في تشكيل تكتل ما، لان التكافؤ الاقتصادي يجعل من الدول الأعضاء على قدم المساواة في المعاملة والتعامل خاصة ضمن مختلف التشريعات التي يتم التشاور عليها كما ان ذلك التكافؤ يضمن أيضا المساواة في تقسيم الأرباح ضمن شراكة عادلة.

3- أشكال التكتلات:

تتراوح أشكال التكتلات نظريا بين المرحلة الأولى للتكتل والتي تتمثل في منطقة التبادل حر منها إلى اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة وصولا إلى اتحاد اقتصادي وصولا، كما يمكن أن يتعمق المسار التكاملي إلى أبعد من ذلك بالوصول إلى أقصى مرحله وهي الاتحاد السياسي أو الدولة الفدرالية عن طريق تبني سياسة خارجية وامنية مشتركة بين أعضائه، ويمكن ببساطة تلخيص

مضمون أشكال التكامل من خلال الجدول التالي الذي يبين كل مرحلة وما تتضمنه من سياسات مشتركة:

الجدول رقم1: ملخص لأشكال التكامل

شكل التكتل	منطقة تبادل حر	اتحاد جمركي	سوق مشتركة	اتحاد اقتصادي ونقدي	اتحاد سياسي
إلغاء التعريفة الجمركية على حركة السلع	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة
توحيد التعريفة الجمركية اتجاه الدول الأخرى	غير موجودة	موجودة	موجودة	موجودة	موجودة
إلغاء التعريفة الجمركية على حركة عناصر الإنتاج (رأس المال العمال والسلع)	غير موجودة	غير موجودة	موجودة	موجودة	موجودة
توحيد السياسات الاقتصادية وتبني عملة موحدة	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة	موجودة	موجودة
تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة	غير موجودة	موجودة

المصدر: الباحث

ليس بالضرورة أن تمر أي تجربة تكاملية على هذه المراحل ولكن يعتبر الانتقال التدريجي أكثر سهولة باتباع ضرورات تعزيز كل مرحلة للانتقال إلى المرحلة التي بعدها، خاصة اذا توفرت الارادة السياسية للدول الأعضاء للمضي قدما نحو تعزيز تجربتهم التكاملية نتيجة تعمق المصالح المشتركة، أو حتى نتيجة ما يمكن تحقيقه من مصالح ومزايا خلال المراحل التي بعدها.

ملخص لأهم النظريات المفسرة للتكامل

إن الهدف من المحاضرة هو تذكير الطلبة باهم النظريات المفسرة للتكامل والتي سبق للطلبة أن تناولوها ضمن السداسي الأول من خلال مقياس التكتلات والمنظمات الدولية وذلك بالتطرق إلى مناقشة مختصرة لأهم النظريات والمفاهيم التي يتم الاعتماد عليها في تفسير التكامل من خلال تلك النظريات.

وتتضمن المحاضرة المحاور التالية:

- **النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة**
- **النظرية الفدرالية**
- **النظرية الاتصالية**
- **التصورات الحديثة للتكامل الاقليمي**

1-النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة:

تعتبر كل من النظرية الوظيفيةFunctionalist Approach والوظفية الجديدة Néo-Fonctionnaliste من أهم النظريات المفسرة خاصة للتكامل الوظيفي Functional Integration والتي ازدهرت في اربعينات وخمسينات القرن العشرين أي ما بين الحربين العالميتين، وقد اعتمد الوظيفيون في معالجتهم لموضوع التكامل على مستويين هما:

- المستوى الداخلي: أي مجموع المكونات الداخلية المشتركة كالقيم المشتركة.
- المستوى الخارجي:أي تأثير النخب والقوى الخارجية على الوحدات السياسية لتحقيق التكامل فيمابينها"[23]

ويعتبر دفيد متراني David Mitrany أحد أهم رواد التكامل الوظيفي والذي انطلق من التأكيد على أفضلية الحقل الفني –التقني لأنه حقل منتج يحقق التطور والتقدم فحسبه التعقيد في

[23] – عبد الناصر جندلي، "مقاربة مفاهيمية وتنظرية"، **مجلة جيل للدراسات اللسياسية والعلاقات الدولية**، العدد3، أوت2015، ص14.

النظم الحكومية أدى إلى تزايد كبير في الوظائف الفنية غير السياسية مما أدى إلى زيادة الطلب على الاختصاصيين على المستوى الوطني"[24] على أهمية التعاون عبر قومي لحل المشاكل المشتركة، وأهمية المكاسب الايجابية التي يمكن تحقيقها، وتصوره كان يتمحور حول فكرة التشعب والانتشار Ramification أي أن التعاون في قطاع ما من القطاعات التقنية أو حقل معين يدفع الحكومات إلى توسيع مجال تعاونها إلى قطاعات أخرى[25] أكثر ارتباطا بذلك القطاع أي أن زيادة كثافة الارتباط وتخصصه في أدق المجالات الاقتصادية والاجتماعية[26]، وهو ما يمكن من نجاح المنظمات الدولية التي ستتسع وتخفف من مهام الدولة وتزيد من تحقيق المكاسب لها، فبمجرد نجاح التعاون فانه سينسكب إلى باقي المجالات الوظيفية الأخرى نتيجة وجود مزايا متبادلة بينهما مما يؤدي إلى اتساع قاعدة التعاون الدولي[27] وعادة ما يتم الانتقال في التكامل من السياسة الدنيا (التي تشمل المجالات الاقتصادية والتقنية) إلى السياسة العليا على اعتبار أنه يمكن فصل قضايا السياسة الدنيا عن السياسة العليا والتي تتمثل في السياسة والأمن والايدولوجيا والقيم.

يعتبر أرنست هاس Ernst.Haas أب المدرسة الوظيفية الجديدة إلى جانب مجموعة من المفكرين والذي انطلق في طرحه من مراجعته للوظيفية التقليدية والاتفاق معها منهجيا ومفاهيميا ونقده لها بأخذ بعين الاعتبار البعد الجغرافي وضرورة تنازل الدول عن جزء من سيادتها بغية التنبؤ بأن من شأن أوربا الفدرالية أن تظهر من جراء وصول النقل المتدرج للسيادة(الولاءات السياسية) من قبل النخب السياسية والتجارية إلى مجالات وقضايا مختلفة"[28] مؤكدا على عدم امكانية الفصل بين المجال السياسي والمجالات الفنية والاقتصادية لأن مختلف المجالات سواء الاقتصادية أو الفنية تخضع لرجل السياسية، وبالتالي فهي نتاج لقرار سياسي وهذا ما يجعل الارادة السياسية عاملا حاسما في انجاح التجربة التكاملية، ويستخدم لتبرير ما قدمه بمصطلح الانتشار –Spill

---

[24] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص15.

[25] – نفس المكان.

[26] – عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006، ص320.

[27] – جهاد عود، **النظام الدولي نظريات واشكاليات**، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص102.

[28] – جون بيليس، مرجع سابق، ص ص 854– 855.

Over لتفسير التداخل بين عملية التكامل الفني والسياسي مما يؤدي إلى انتشار العملية بشكل تدريجي إلى المجالات الاكبر بما فيها المجال السياسي، فانطلاقا من وجود تنافس في المصالح سينعكس إلى تكامل من خلال ادراك الاطراف لمصالحهم المشتركة، باعتبار أن عملية التكامل سوف تكون عبر مراحل من خلال الانتقال من المجالات الأسهل إلى المجالات الأكثر تعقيدا وتبقى الأهداف النهائية من أي تجربة تكاملية هو بناء السلام الدولي والتخفيف من حدة الصراع بين الدول وتحقيق الرفاه والتقدم انطلاقا من الدور الذي يمكن ان تلعبه المنظمات الدولية في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

ويظهر أن هاس وأتباعه اهتموا بالتكامل الإقليمي وليس العالمي لقد فهموا عملية التكامل على أنها سياسية وليست عملية فقط أو تكنوقراطية، كما أن الظروف والخلفية الأصلية للتكامل الإقليمي هي أنه يكون بين الكيانات التي تمتلك هياكل اجتماعية تعددية وتكون متطورة اقتصاديا وصناعيا ويكون لديها نمط إيديولوجي مشترك بين الوحدات المشاركة، بعبارات أخرى اقتصر نهج هاس على شرح الاندماج في الديمقراطيات التعددية على خلفية مشروع التكامل الأوروبي، وكان المفهوم المركزي للتحليل هو "الانسكاب" الذي يؤدي ضمنه الاندماج في منطقة اقتصادية واحدة مع مرور الوقت أن يسبب سياسات اقتصادية أخرى للاندماج من أجل ضمان الاستفادة الكاملة من التكامل بمرور الوقت سيصبح التكامل سياسيا وضمن هذا الاطار اعترف هاس بضرورة وجود سلطة عالية تعتني بالتكامل وستكون هناك حاجة إلى مصلحة المشروع المشتركة وليس مصلحة كل دولة عضو.

وبذلك يكون هاس قد طور نظرية جمع فيها بين مفهومي الانتشار والتعميم Spillover لزيادة التوجه نحو التكامل وهذا الأخير أي " التعميم لا يحدث بشكل آلي ولكنه مرتبط بإرادة الأطراف واستعدادها للتكيف مع واقع جديد وتعميمها للنجاح في القطاعات الأخرى"[29]، وانطلاقا من كل ما سبق يظهر الدور السياسي والأساسي الذي تلعبه النخب الحاكمة في تعزيز التكامل أو حتى في جعله هشا.

[29] – جهاد عودة، مرجع سابق، ص114.

وأهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الوظيفية والوظيفية الجديدة هي:

- عدم وجود تعريف مشترك لمفهوم التكامل الذي يراه البعض حالة معينة والبعض الآخر صيرورة او عملية مستمرة ومنهم من يجمع بين الاثنين.
- صعوبة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسية باعتبار ان متخذ القرار هو رجل السياسة.
- لا يبدوا ان الدول ترغب في التخلي عن وظيفتها السياسية لسلطات أو هيئات فوق قومية وهو ما يفسر بغياب الارادة السياسة للتنازل عن جزء من السيادة.
- العديد من الوظائف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية غير مؤهلة للتعميم اذا تم أخذ بعين الاعتبار خصوصية الدول العضوة ضمن المشروع التكاملي
- ارادة التكامل مرتبط بإرادة الأفراد أو الاطراف أكثر من ارتباطها بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية.
- حوافز التكامل ومتطلبابه والمراجل الانتقالية نحو التكامل كلها موضوعات غير متفق عليها بين عدد من الباحثين في المدرسة الوظيفية بما في ذلك المفاهيم التي تم طرحها كالانتشار والتعميم والتشعب والانسياب[30].

2- النظرية الفدرالية:

حسب هذه النظرية وهناك مجموعة واسعة من الأنظمة الفيدرالية الممكنة تحت عنوان الفيدرالية (بما في ذلك الاتحاد الكونفدرالي) وتختلف الخيارات الدستورية والمؤسسية ضمن مختلفة التأثيرات (والمفارقات) المختلفة للديمقراطية والقانون والسيادة في الدول الفيدرالية، ويتم تناول دور الانشقاقات العرقية واللغوية والدينية وغيرها من الانشقاقات الاجتماعية في تطوير واستقرار الأنظمة الفيدرالية انطلاقا من تجربة البرازيل وإسبانيا ويوغوسلافيا والولايات المتحدة...،ويستكشف رايلي Patrick Riley تاريخيا أفكار السيادة والدولة والنظريات الفدرالية في القرن السابع عشر لهوغو وليبنيز.Hugo and Leibniz ليثبت أن النظرية الفدرالية هي مخطط داخلي لدولة

[30] - جهاد عودة، مرجع سابق، 123-124.

وكخطة لمنظمة دولية قد نشأت في أفكار العلاقات الدولية في ما بعد القرن السادس عشر، وأن الأفكار الفيدرالية الداخلية والدولية تشترك في العداء مع سيادة الدولة الوطنية أي أن المعاهدات والتحالفات بين الدول توفر مفاهيم العقد والانفصال وبالتالي الدعم لحل الدولة الفدرالية، في حين أن نجاح الدول الفيدرالية يوفر آمالا كاذبة لـ "شبه الفيدرالية الدولية"، فهناك ضعف لا مبرر له في الدولة الوطنية، كما تعزز الأمل الذي لا لزوم له للقوة في المنظمة الدولية[31]، ويعتبر دستور الولايات المتحدة لعام 1789 على انه الأساس لقيام "منظمة سياسية تنقسم فيها أنشطة الحكومة بين الحكومات الإقليمية والحكومة المركزية بطريقة تجعل كل نوع من الحكومة لديه بعض النشاط الذي يتخذ قرارا نهائيا فيه، ويرى أن أفضل طريقة للوصول إلى الاتحاد أي عملية التكامل هي الفيدرالية، ويظهر أن هناك بعض الاتفاق على جوهر ما هو الاتحاد وبعض الخلاف حول ما إذا كان سيتم تطبيق مصطلح "الاتحاد" بشكل صارم على الدول والجهات الفاعلة، فالفدراليات هي طرق ملموسة لتنظيم الحكومة، وهناك طريقتان للتفكير في النظرية الفيدرالية وهما:

1- كنظرية سياسية إيديولوجية للعمل، هناك العديد من الكتاب أمثال ريتشارد كالورج كودنهوف Coudenhove – Kalergi وجون مونيه والتيورو سبنلي Altiero Spinelli يعتبرون الفدرالية نظرية ذات أهمية سياسية وليس أكاديمية.

2- كنظرية أكاديمية للتكامل الإقليمي وتنقسم إلى مجموعتين والتي تتبع الممارسة الشائعة في نظرية العلاقات الدولية: النظريات الليبرالية (إلى حد بعيد) والنظريات الواقعية[32].

كما أن نظرية الفدرالية تزود الباحث بآلتين على الأقل وهما:

أولا: كاتحاد تقدم عدد كبير من الأساليب والدراسات التجريبية حول كيفية تحليل الاتحاد الأوروبي ومشاريع التكامل الإقليمي الأخرى.

ثانيا: كنظرية فدرالية خصوصا ضمن الرؤية الواقعية اذ تقدم نظرة عن كيفية توحيد الدول بشكل سلمي ويجب تطوير هذا النهج من خلال مفهومين هما:

---

[31] Søren Dosenrode, op cit, p10.

[32] Loc cit.

- ✓ التهديد الذي يجب توسيعه ليشمل العناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ✓ دور الثقافة الأساسية المشتركة التي تسهل في المقام الأول تأسيس الاتحاد ويشكل الأساس الذي يضمن صيانة الاتحاد الجديد[33]، إلا أن النظرية الفيدرالية ليست كافية لتفسير جميع عمليات التكامل الإقليمي لذا يجب اضافة الوظيفة الجديدة القادرة على شرح العضوية.

3-النظرية الاتصالية:

يصنف كار دوتيش Karl Deutsch ضمن رواد الوظيفية الجديدة إلا أنه ركز في دراسته على نظريتي الاتصال والنظم وركز على أهمية عنصر الاتصال في العلوم الاجتماعية باعتبار أن الاتصال يساهم في توثيق الصلة بين الأفراد على المستوى المحلي والوحدات السياسية على المستوى الدولي مما يؤدي إلى تشكل علاقات متماسكة، إلا أن هذه الأخيرة لا يمكنها أن تؤدي إلى التكامل إلا إذا كانت مترافقة مع استجابة متبادلة بين مختلف الاطراف والتي تحددها الثقة"[34]، ويحدث التكامل حسب دوتيش عندما "تملك جماعة ما شعورا كافيا بالجماعية مما ينعكس على مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تمكنها من احراز التقدم على صعيد التطور السلمي"[35]، ويرى كارل دوتش أن التكامل يعد عملية وحالة في ذات الوقت بخلاف هاس الذي يرى أنه عملية، وعلية فهو ينظر إلى التكامل بوصفه عملية قد تؤدي إلى التكامل بوصفه حالة حينما يتوفر شرط اساسي وهو الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل دولة طرفا في التكامل أي التكامل على المستويين الرسمي السلطة والقاعدة أي الجماهيري"[36]، فانماط الاتصالات والتبادل (التعامل) بين فاعلين مختلفين قد يعزز روابط (تكامل) باعتبار ان الجماعة السياسية تتخطى الحدود القومية وتؤدي إلى تكوين جماعة أمنية على أساس توقعات السلوك التعاوني السلمي"[37]، عن طريق تفعيل قنوات الاتصال فكلما كانت قنوات الاتصال مفعلة كلما أدى ذلك إلى علاقات

---

[33]– Søren Dosenrode, op cit, p10

[34] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص21.

[35] – حهاد عودة مرجع سابق، ص 203.

[36] – عبد الناصر جندلي، مرجع سابق، ص14.

[37] – جون بيليس، مرجع سابق، ص 854.

يميزها الود والتعاون مما قد يدفع إلى الاعتماد المتبادل الذي يتوقف على كثافة التنقلات والاتصالات بين الوحدات السياسية المتكاملة، والتي قد تؤدي إلى نموذجين لبلوغ أمن المجتمعات وهما:

- ✓ **النموذج الأمن الموحد:** والذي يتحقق عندما تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدة واحدة لها حكومة مشتركة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية"[38]
- ✓ **نموذج الأمن التعددي:** حيث يكون هناك نوع من الترابط لأمن الدول مع احتفاظ كل دولة بحكومتها منفصلة واستقلالها القانوني"[39] ، وضمن هذا الاطار يمكن النظر إلى نموذج الأمن الجماعي وفقا للنظرية الفدرالية ونموذج الأمن الموحد وفقا للاتحاد الكونفدرالي وبذلك تكون النظرية الاتصالية إحدى النظريات المكملة للنظريات التكامل والتي حاولت تفسير طريق آخر يمكن للدول اتباعة بتنمية الاتصال والتواصل على جميع المستويات.

4-التصورات الحديثة للتكامل الاقليمي:

برزت في ستينات القرن 20 دراسات الاندماج الجهوي Regional Integration وبرزت دراسات الاعتماد المتبادل المعقد Complex Interdependence في السبعينات من ذات القرن خاصة من خلال أعمال كل من روبرت كوهن وجزيف ناي والذين يعرفان بالتعددين Pluralists وتندرج أهم اسهاماتهما فيما عرف بالاعتماد المتبادل والذي يرجع أساسا إلى توسع الرأسمالية وبروز ثقافة عالمية نتيجة تنامي الروابط البينية، وضمن هذا الاطار تقوم رؤية التكامل الاقليمي على أهمية تعزيز الاقليمية والذي لا يحتاج فقط للتقارب الجغرافي وزيادة الترابط الاقتصادي بل عوامل أخرى لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الاقليمية، وتنمية الترابط الاجتماعي والاقتصادي، فقد تكون الدول أطرافا فاعلة في بعض التجمعات الاقليمية إلا أن المصالح المشتركة والاقتصادية قد تكون اطرافا فاعلة أكثر أهمية في

[38] – جهاد عودة، مرجع سابق، ص104.

[39] –نفس المكان.

تجمعات أخرى، في حين أن تجمعات أخرى قد تكون أكثر اهتماما بالدفاع والأمن أو بحماية التقاليد الاجتماعية والثقافية"[40] وهو ما يجعل التكامل الاقليمي يؤخذ طرقا مختلفة.

ويرتبط التكامل الاقليمي بتحقيق التكامل ضمن مجموعة من الدول تنتمي إلى اقليم واحد قد يتجاوز حركة السلع إلى رؤوس الاموال واليد العاملة وهذا النوع من التكامل الاقتصادي الاقليمي "أستلهم من الاعتقاد بان الصراع بين الامم سينخفض بواسطة خلق مصالح مشتركة في التجارة بالتعاون الاقتصادي بين أعضاء نفس الاقليم الجغرافي الجغرافي...وتصبح للدول مصالح مشتركة في سلامة ورخاء بعضهما البعض"[41]، وبذلك يحدد التكامل الإقليمي العلاقة بين الوحدات التي يعتمد بعضها على البعض وتنتج بشكل مشترك خصائص النظام، فالتكامل لا يشمل بالضرورة كيانا جديدا يشبه الدولة،

لقد نظر باحثون مختلفون إلى التكامل الإقليمي على أنه إما عملية سياسية أو عملية اقتصادية أو كليهما فالتكامل الإقليمي كاسم لنهاية مرحلة هي أعلى "مرحلة" من التكامل الاقتصادي أو السياسي او كلاهما على حد سواء، كما قدم بيلا بالاسا سنة1961 التكامل الإقليمي الاقتصادي كعملية وكحالة إذ تشمل الأولى على تدابير تهدف إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول القومية المختلفة كما انه كحالة يمكن أن يمثله عدم وجود أشكال مختلفة من التمييز بين الاقتصادات [42]، ويعتبر التكامل الإقليمي مرحلة سابقة لامكانية تحقيق مشروع فوق وطني اقليمي.

---

[40] – جون بيليس، مرجع سابق، ص854.

[41] –Philippe Hugon, **Les économie en developpement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003, pp34-35 .

[42] Søren Dosenrode, op cit , p5

المنطقة العربية: الامكانيات والتحديات في ظل التحولات الدولية الراهنة

إن الهدف من هذه المحاضرة هو الوقوف على الأوضاع العامة المشتركة بين مختلف الدول العربية من أجل الاستفادة من هذه الأوضاع في تحليل انعكاس ذلك على واقع المنظمات التي انشئت في فترات سابقة، وتحليل جدواها بالعودة إلى التحولات التي عرفتها المنطقة العربية، والأهم هو مناقشة الامكانيات والتحديات التي تهدد بعدم فعالية أيا من مشاريع التكامل العربي بما في ذلك المشاريع التي كانت تسير بخطوات ثابتة.

وأهم المحاور التي تتناولها المحاضرة ما يلي:

- **التحديات ذات الطابع العالمي لدول المنطقة العربية**
- **مناقشة الامكانات والتحديات الداخلية والعبر بينية بين دول المنطقة العربية**

1- التحديات ذات الطابع العالمي لدول المنطقة العربية:

يشهد الواقع العربي اليوم أوضاع متردية على جميع المستويات سواء في علاقة الدول العربية ببعضها البعض، أو حتى انطلاقا من مؤشرات التنمية بما في ذلك الاداء الاقتصادي إلى جانب الأوضاع السياسية التي لا تشجع على وجود بيئة محفزة لولادة أو حتى نضج الديمقراطية، ولا بد هنا من الاشارة إلى أن الأوضاع تختلف من دولة لأخرى ضمن مختلف المؤشرات لكنها تلتقى لتعبر عن وضع عام لا ينبئ بكثير من التفاؤل خاصة في ظل تدهور الأداء الاقليمي وحتى الدولي لأغلب دول المنطقة العربية في ظل تساند مؤشرات الفساد مع علاقات القوة والتبعية وانزلاق الكثير من الدول نحو الاستجابة لمتطلبات تلك العلاقة، خاصة ضمن ثنايا القضايا العربية المشتركة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية التي لا طالما جمعت الصوت العربي واليوم تشهد انزلاقا خطيرا نتيجة تطبيع بعض الدول رسميا لعلاقتها مع اسرائيل، وتبعات ذلك على زيادة تشتت العلاقات البينية بين الدول العربية الرافضة والمطبعة وحتى لعلاقة الدول بمجتمعها وشعوبها الرافضة لكل أشكل التطبيع وان كان بدرجات متفاوتة.

- **تراجع النظام العالمي المتمثل اساسا في تراجع القيادة الجماعية المشتركة:** وهو ما تداخل مع تحديات كثيرة تواجه أغلب دول العالم بما في ذلك دول المنطقة العربية بشكل متفاوت وياتي على رأس تلك التحديات التغيرات المناخية، الندرة الجديدة (أزمة المياه: نهر النيل، سد النهضة ، نهر الأردن...)، الدول المنهارة (ليبيا، اليمن)، أزمة اللاجئين والهجرة غير الشرعية (من أغلب الدول العربية في شمال افريقيا إلى جانب كل الدول العربية التي تعرف أزمات مختلفة كسوريا منذ ثورة 2011 واليمن إلى جانب العراق منذ سنة 2003 والفلسطينين منذ سنة 1948)، إلى جانب ارتباط هذه الأخيرة بكل أشكال التهريب والجريمة المنظمة، الحروب والنزاعات سواء البينية أو حتى ضمن علاقة الدول العربية بدول غير عربية.
- **الارث التاريخي من التجزئة الموتوارث لدى دول المنطقة العربية:** تعتقد الكثير من الدراسات "أن تاريخا من التجزئة يشجع بنشاط من الخارج تركت القوى الاستعمارية إلى جانب بعض الخيارات السياسية المعيبة من قبل الدول العربية ساهم في جعل المنطقة عرضة للاضطهاد والتدخل الأجنبي والتنمية الخانقة والاضطراب ولن يتم التغلب على الإرث الذي أثر على آفاق كل دولة عربية في ظل مزيد من الخلاف بل العكس لا بد من استجابة موحدة من الجميع للتكامل والتجديد الشامل للمنطقة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية[43]، وهذا يتطلب سنوات كثيرة لامكانية اعادة البناء بشكل واسع وان ان كان يمكن للبناء المحدود بين عدد قليل من الدول العربية كالبناء الثنائي ان يؤسس لبداية جديدة يمكن أن تتسع.
- **الأزمات الاقتصاد العالمي وتبعاتها على الدول العربية:** حيث شكلت أزمة 2008 بداية لأزمات متواصلة خاصة في ظل اعتماد عدد من الدول العربية على الموارد في صادراتها وتبعات ذلك على الوضع الاقتصادي في هذه الدول خاصة منذ ازمة انخفاض اسعار النفط سنة 2014، وتقريبا لم تعرف اسعار النفط منذ تلك الفترة زيادة مهمة كما زادت

[43] mohamed hedi Bchir, Arab Integration: A 21st Century Development Imperative, united nation economic and social commission for west asia, 2013, p7, at: https://www.researchgate.net/publication/273138914

الجائحة الأخيرة من انخفاض اسعار النفط بشكل لم يكن متوقعا ولا تزال ذات الأوضاع إلى يومنا هذا.

-**تبعات التدخل العسكري الأجنبي في المنطقة العربية:** يعتبر التدخل العسكري الأجنبي (الغربي) السمة المميزة للقرن الحادي والعشرين في كثير من مناطق العالم خاصة في آسيا الوسطى والشرق الأوسط التدخل الغربي مما تسبب في اضطرابات اجتماعية وسياسية وكذلك في زيادة الإرهاب والارهاب المضاد إذ يتم تصدير الهجمات من هذه الدول إلى الغرب، والأمر يرجع إلى تداخل ثلاث "قوي تتمثل في الارتباط بين التدخل العسكري رد الفعل الإرهابي وهي علاقة ترجع أساسا إلغاء التعددية للأفكار وبالتالي تظهر في شكل رد فعل ضمن الأفعال التي يرتكبها الجناة[44]، وبالنظر إلى الارتفاع الهائل في الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم أي ان التدخل العسكري وتبعاته في المنطقة العربية خاصة منذ الحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 إلى جانب التدخلات الأجنبية منذ ثورات الربيع العربي في كل من سوريا واليمن وليبيا...كلها أدت إلى زيادة العنف والارهاب كسلوك يحاول التأثير على السياسة من خلال إثارة الخوف من خلال التهديدات أو الأعمال العدائية التي تتم سواء داخل الدول العربية أو خارجها باسم الارهاب.

- **القواعد العسكرية في الدول العربية:** ستضيف العديد من الدول العربية الآن كبرى القواعد العسكرية الأجنبية أو تحت نفوذ القوى الأجنبية في أخرى وهو ما يرسخ التبعية ويهدد الأمن القومي للدول العربية، إذ تشير الاحصائيات إلى أن "أكبر القواعد الموجودة في الوطن العربي توجد في قطر والسعودية والكويت والبحرين والعراق كما أن هذه الأخيرة تحتوى على 5 قواعد عسكرية أمريكية بالاضافة إلى قواعد عسكرية أوربية، وتشكل مثل هذه القواعد العسكرية تهديدا للأمن القومي العربي وحتى اعتداء علي سيادة الدول العربيةوان كان أغلبها تاسس بموافقتها حيث تؤدي إلي زياده تدخل الدول الأجنبية في شئون الدول وتضغط هذه القواعد علي

---

[44]Tom Pettinger, What is the Impact of Foreign Military Intervention on Radicalization?, **Journal for deradicalization,** Winter 15/16
Nr. 5, P P92-93.

الدول في اجبارها علي تغير وتعديل سياسيتها بما يناسب هذه الدول، وقد تستخدمها الدول الأجنبية في التجسس علي الدول العربية ويمكن أن تستخدم هذه الدول كدعم للحرب علي الدول العربية الأخري مثلما حدث في حرب العراق[45] .

- **المصالح الأجنبية في المنطقة العربية:** والتي تتمثل في ثلاث مصالح أساسية وهي الحفاظ على استمرار تدفق النفط الرخيص، والحفاظ على الوجود الاسرائيلي في قلب المنطقة العربية ودعم استمرار تفوقها العسكري والاستراتيجي على باقي الدول العربية، وأخيرا محاربة الارهاب كأحد أولويات القوى الاجنبية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة أن هذا الأخير قد تطور ليهدد أمن تلك الدول ومواطنيها داخل تلك الدول.
- **جائحة كوفيد19 وآثار الاغلاق والحجر على واقع التنمية في الدول العربية:** تشير تقديرات البنك العالمي الى تراجع النمو الاقتصادي في كل دول العالم ولكن بدرجات متفاوتة الا ان الدول متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل ستكون الأكثر تأثرا بتبعات السياسات الحكومة المعتمدة للتقليل من الآثار الصحية للجائحة وانه من السابق لأوانه التنبؤ بحجم الخسائر التي عرفتها أغلب دول العالم بما في ذلك الدول العربية إلا أنه من المتوقع أن تشهد أغلب الدول العربية تراجع في النمو وبنسب معتبرة.
- **التشويه الثقافي الممنهج للدول العربية ولديانة الاسلامية:** يعتبر أخطر تهديد للتماسك العربي في السنوات الأخيرة خاصة في ظل الخطاب المتطرف للبعض الدول خارج المنطقة العربية خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، حيث زاد خطاب الكراهية والتطرف التي يعرفها العالم خاصة في الغرب من طرف مسؤولين سياسين داخل تلك الدول (آخرها خطاب الرئيس الفرنسي ماكروا حول الأزمة التي يعرفها الاسلام واعادة نشر الرسوم الكريكاتورية المسيئة للنبي محمد صلى الله عليه وسلم) أو حتى داخل الدول الاسلامية من تغذية الارهاب والأعمال المتطرفة باسم الاسلام، إلى جانب مساهمة حتى بعض الحكومات العربية في تأجيج الخلافات الطائفية والعرقية التي تهدد تمزيق

[45] – تقى عصام السيد، القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وتهديد الأمن القومي العربي 06 ماي 2020، على الرابط: http://www.acrseg.org/41606

المجتمعات العربية في ظل إخفاقات وأزمة ثقافية يتم من خلالها تشويه مفاهيم الجهاد والاجتهاد مما زاد في ظهور المتطرفين الذين يتبنون توجهات راديكالية ومذاهب إقصائية على أساس ضيق، كما ان انتشار التطرف والتطرف المضاد الذي يؤججه خطاب الفتنة من قبل الكثير من الأنظمة مما يساهم بطريقة غير مباشرة في تقويض وحدة المنطقة.

3-مناقشة الامكانات والتحديات الداخلية والعبر بينية بين دول المنطقة العربية:

من حيث الامكانات البشرية:

يحتل العالم العربي المرتبة الثانية عالميا في سرعة النمو السكاني بعد منطقة جنوب الصحراء الأفريقية وفي "سنة 2010 بلغ عدد سكان العالم 6.9 مليار نسمة منهم 5.7 مليار نسمة أي 82% يعيشون في البلدان النامية من هؤلاء359 مليون يقيمون في 22 دولة ومنطقة في المنطقة العربية ومعا 5% من سكان العالم إذ يعيش واحد من كل 20 شخصا في العالم في 22 دولة في المنطقة العربية، عدد سكان المنطقة العربية أكبر بقليل من في الولايات المتحدة و 318 مليونا وأصغر من 27 دولة في الاتحاد الأوروبي الذي يبلغ 500 مليون، تضاعف عدد سكان الدول العربية ثلاث مرات تقريبا بين عامي 1970 و 2010 ، حيث ارتفع من 128 مليون إلى 359 مليون وفقا لمتغير الإسقاط المتوسط، وسيكون للمنطقة العربية 598مليون نسمة بحلول عام 2050، بزيادة بمقدار الثلثين أو 239 مليون شخص أكثر من في سنة 2010، يساوي عدد سكان إندونيسيا الحالي علاوة على ذلك، فإن سكان أربعة بلدان أو مناطق العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة والصومال واليمن، من المتوقع أن يصل عدد سكان المنطقة العربية إلى ما يقرب من 7 في المائة من سكان العالم، ومن المتوقع أن تحدث أكبر الزيادات السكانية بين عامي 2010 و2050 في مصر بزيادة تصل إلى (45مليون) والعراق والسودان بزيادة قد تصل إلى (33 مليون لكل منهما) واليمن بزيادة (29 مليون) ويتركز معظم سكان المنطقة في عدد قليل من البلدان[46].

[46]–Barry Mirkin, Arab Human Development Report, Population Levels, Trends and Policies in the Arab Region: Challenges and Opportunities, United Nations Development Programme

وترجع الزيادة في عدد السكان في المنطقة العربية إلى مجموعة من العوامل منها:

- العوامل الثقافية التي ساهمت في إيجاد معدلات خصوبة أعلى من مثيلاتها في بلدان أخرى ذات المعايير المعيشية المشابهة لدول المنطقة العربية، إلا أن معدلات النمو السكاني تشهد تراجعا مع تعرض المنطقة لنفس الضغوط التي تدفع بالخصوبة إلى الانخفاض[47]،
- أهمية القيم المشتركة: هذا يستدعي التجديد من القيم المجتمعية العربية التي تستحق الانفتاح والمعرفة والإبداع ولاقتلاع بقايا العقلية الاستعمارية.
- أهمية الثورات العربية والتي بدات منذ ربيع 2011 في اعادة الثقة للشعب العربي في سلطته ليأخذ زمام الأمور بأيديهم وتشكيلها لوضع أفضل وهو ما سينعكس بشكل ايجابي على آفاق التعاون العربي عربية شاملة
- إن النمو السكاني الذي عرف ارتفاعا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات أدى إلى أعداد متزايدة من الشباب الباحثين عن عمل وهو اضاف عبئ على الحكومات العربية في ظل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة[48].
- تأثيرات العلمانية والدعوة للحرية ضمن المفهوم الضيق والسلبي لها خاصة ضمن مفهوم المساواة الجدندرية أصبح لها تأثير على هذه المجتمعات وعلى القيم المجتمعية التي تعتبر الدعامة الأساسية لبناء مجتمع ناضج.
- **من حيث واقع الفكر العربي:** لا بد من الاشارة إلى أنه كان للعلماء والباحثين العرب اسهاما كبيرا في بناء الحضارة الانسانية وأن هناك من العلماء العرب من كان سباقا في صياغة مفهوم الحضارة الانسانية منهم ابن خلدون (1332-1406) في كتابه المقدمة والذي صاغ مفهوم الحضارة الانسانية (العمران البشري) من خلال التأسيس لتنظيم اجتماعي كنمط مبكر للحضارة الإنسانية ان الغرض من الحضارة هو التجمع الناس في تعاونيات متزايدة باستمرار

Regional Bureau for Arab States, 2010, P P9-10,
https://www.undp.org/content/dam/rbas/report/Population%20Levels,Trends.pdf

[47] – كيث كرين وستيفن سايمون وجيفري مارتيني، **التحديات المستقبلية للعالم العربي تداعيات الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية**، مؤسسة راند، 2011، ص9

[48] – كيث كرين وستيفن سايمون وجيفري مارتيني، مرجع سابق ، ص9

بالترتيب لإنتاج وحماية الأشياء المشتركة، وقد صنف ابن خلدون عناصر الحضارة إلى أربعة أنظمة:

اقتصادي: وهو النظام الذي يوفر المواد واحتياجات المجتمع.

الثقافي: النظام الذي يفي بالاحتياجات الأخلاقية والروحية.

نظام الحكم: القوانين واللوائح .

التعليمي: نظام التنشئة الاجتماعية والأخلاقي.

- وفي مفهوم ابن خلدون السياسي تتشكل هذه الأنظمة معا هوية أمة تميز البلدان من بعضها البعض، كما أن هذه المكونات ليست ثابتة ولكن تتفاعل بشكل ديناميكي مع بعضها البعض[49] لتشكل نهضة حضارية، ولعل الأساس في امكانية بناء حضارة عربية ضمن مشروع تكاملي يكفلها الدعم الشعبيي للمشاريع العربية المشتركة وكذا الدور الذي يمكن أن تكون المعرفة Big Science " فيه الداعم الاساسي نحو التقدم كما تشير اغلب التقارير الدولية حول دور المعرفة في تحقيق التنمية وكذا في صنع الفارق بين الأمم وهو ما تم اهماله بشكل كبير من قبل مجموعة من الدول العربية.

– **الفوارق الكبيرة في قدرات البحث والتطوير والمعرفة بين الدول العربية:** سواء تعلق بالموارد البشرية او حتى المالية ضمن مخصصات الحكومات العربية للبحث العلمي والتطوير كأساس لاقتصاد المعرفة.

– **غياب الإرادة السياسية العربية المشتركة لتفعيل أي مشروع تكاملي:** أغلب الهيئات الإقليمية التي تم انشائها ضمن مختلف مشاريع التكامل العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تحرز تقدما يذكر ضمن مؤشرات التكامل الاقتصادي والثقافي، فكل الدول العربية بعد الاستقلال تبنت سياسات قسمت المشترك في الفضاء العربي والتاريخ العربي وأدت إلى توسيع نطاق الإرث المدمر

[49] mohamed hedi Bchir, op cit, p p 16-18.

استجابة وخدمة للمستعمرين السابقين ضمن جهود كان هدفها إضفاء الشرعية الجديدة، حيث قوضت الدول القومية المشتركة ضمن الثقافة العربية واللغة، لكن التراث المشترك واللغة وتاريخ الشعب العربي لا يمكن محوه من ذاكرة الشعوب العربية.

- **أزمة تجزئة مركبة :تعدد وتنوع الخلافات بين الدول العربية:** التي كانت تقتصر في السابق على نزاعات حدودية تعددت وتنوعت نتيجة اختراق النخب الحاكمة لنسيج بعض المجتمعات العربية في ظل استنادها في بقائها على جاذبية الخطاب الطائفي الذي أصاب الجميع بالبؤس، مما زاد من الإثنية وتأجيج التوترات الطائفية وتأجيج النزعة الانفصالية، وانقسمت الخلافات الطائفية بالكامل السكان في أغلب دول المنطقة العربية مما أدى إلى إشعال الاضطرابات الأهلية والعنف الذي يهدد الوحدة الوطنية الإقليمية والسلام المجتمعي في كثير من الأحيان، كما ساهم التدخل الأجنبي في تحويل الصراع في المنطقة من النضال ضد الاحتلال والتبعية والتخلف لخلاف واحد بين الأديان والمذاهب والأعراق يضر بالجميع[50]، والذي لن يتراجع إلا عندما يتحقق الإصلاح الشامل ويعيد الثقافة التي تقوم على التنوع.

- **الانتفاضات الشعبية بقيادة الشباب العربي منذ سنة 2011:** لقد أنتجت صحوة الشباب العربي منذ ربيع سنة 2011 مطالب بالحرية والكرامة والعدالة مما أدى إلى احداث تغير تاريخي مأساوي في عدد من البلدان خاصة سوريا وليبيا إلا أن ما لا يمكن اهماله من تجربة الثورات في العالم ككل والثورات العربية بأن الطريق إلى الديمقراطية والحكم الرشيد طويل ومضطرب ومحفوف بالمخاطر وأنه لا يمكن ببساطة ازاحة أولئك الذين ازدهروا لعقود على الانتهاك حقوق الناس والاستيلاء على الثروة الوطنية وأن القوى المعادية للثورة ستدافع عن مصالحها حتى النهاية بأي وسيلة متاحة وما حدث في سوريا كتجربة مريرة إلا نموذجا لذلك، إلا أن الشعوب والشباب العربي أصبح أكثر وعيا للمطالبة بحقوقه وحرياته ضمن كفاح قد يستمر لعقود حتى تتغير الأوضاع.

[50] mohamed hedi Bchir ,op cit, p8.

– **تفاقم مشكلة اللاجئين والمشردين قسرا والهجرة غير الشرعية:** إذ أن أكثر من 53% من العدد الإجمالي من اللاجئين في العالم يأتون من المنطقة العربية التي تضم أقل من 5% من سكان العالم وهذه الاحصائيات تعكس حجم معاناة هؤلاء الناس ومعظمهم من النساء والأطفال، وقد أفادت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سنة 2019 أن إجمالي عدد السكان الذين تعني بهم من المنطقة العربية هم 6.6 مليون لاجئ من سوريا نحو ثلث عدد اللاجئين في العالم، تليها جنوب السودان بنحو 2.2 مليون على وغالبا ما تكون الدول المجاورة لبؤرة الأزمة في الصفوف الأولى لاستيعاب النازحين حيث استضافت تركيا حتى الان أكبر عدد من اللاجئين كما استضافت لبنان والأردن أعلى نسبة من اللاجئين خاصة السوريين"[51]، ناهيك عن اللاجئين من ليبيا واليمن والمهاجرين غير الشرعين خاصة من دول شمال افريقيا.

- **من حيث الأداء الاقتصادي:**

خلال المستقبل المنظور يظهر استمرار اعتماد الدول العربية على سيستمر العالم النفط الذي خاصة دول الخليج وبعض دول شمال افريقيا كالجزائر وليبيا "إذ ستبقى هذه المنطقة مسؤولة عن ثلث الإنتاج العالمي كما ستبقى دول الخليج المنتج بأقل كلفة في العالم وستكون صادرات النفط والغاز الركيزة الاساسية لمستقبل النمو للدول التي تعتمد على النفط والغاز كأسلس لصادراتها عامل الإنتاج.، لتبقى هذه رهينة استغلال مواردها النفطية ورهينة تقلبات أسعاره

– **ضعف التجارة العربية البينية:** فمثلا مؤشر اندماج السعودية مع البلدان العربية الأخرى 13.3% في حين أنها 21.3% مع تركيا و18.7%مع الصين 18.2% مع الولايات المتحدة ، 16% مع الدول الأوروبية و 3.5% مع الهند[52] وهو مجرد مثال يبين أن المعاملات التجارية العربية ضعيفة جدا فيما بينها والأمر ينطبق على كل الدول العربية دون استثناء اذ تشكل القوى الكبرى شريكا استراتيجيا لاغلب دول المنطقة في حين تشكل

[51] – تقرير اللجوء لعام 2020الصادر عن المكتب ألاوروبي لدعم اللجوء، لمكتب ألاوروبي لدعم اللجوء(EASO –)، 2020، ص 7، على الرابط:-https://easo.europa.eu/sites/default/files/EASO-Asylum-Report-2020-Executive-Summary-AR.pdf

[52] mohamed hedi Bchir, op cit, P87

المبادلات البينية نسب قليلة جدا خاصة انه لا يتم اقتناص العديد من الفرص بسبب ضعف المنتوج التجاري في الكثير من الدول العربية خاصة الدول ذات الاقتصادات غير المتنوعة مثل العراق والجزائر.

– **ضعف تصنيف معظم الدول العربية حسب مؤشر الأداء اللوجستي:** وهو المؤشر الذي يوضح مدى الفعالية اللوجستية في التجارة الخارجية للدول العربية مقارنة بغيرها من الدول وضمن هذا الاطار يصنف المؤشر لسنة 2012 الإمارات العربية المتحدة الأولى عربيا والمرتبة 17 عالميا تليها قطر في المرتبة 33 والسعودية المرتبة 37 وتونس المرتبة 41 في حين أن باقي الدول العربية تتمتع بأقل الخدمات اللوجستية فعالية **و**هي خاصة الجزائر وجزر القمر وجيبوتي والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا والسودان ضمن الترتيب العالمي أعلى من 100وهذا ما يوضح ان البلدان العربية يظهر المؤشر لا تتمتع بالبيئة التي من شأنها أن تمكنهم من تطوير التجارة داخل المنطقة[53]، خاصة في ظل ضعف البنية التحتية والمنتوج التجاري العربي، والملاحظ أن البلدان التي لم تنظم بعد للمنظمة العالمية للتجارة لديها المؤشرات الأضعف لتحرير الخدمات اللوجيستية، كما ان هذا المؤشر يعكس الميزة التنافسية الهشة والمشوهة للتجارة العربية في ظل غياب اي تنسيق مشترك لسياسات تجارية أو حتى نقدية مشتركة، للتقليل من عبئ المنافسة الخارجية للمنتوج المحلي.

– **الفساد المستشري في الدول العربية:** في كل دول المنطقة العربية وإن كان بدرجات متفاوتتة ويمكن الاشارة إليه ضمن احصائيات منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد العالمي من خلال أخذ الدول العربية كعية لحجم الفساد الذي تعرفه كل دولة والذي يظهر من خلاله حجم ما تعانيه الشعوب من بطالة وفقر وأوضاع اجتماعية مزرية إذ أصبح الظلم شائعا في كثير من البلدان ولدى العديد من الحكومت بل اصبح ثقافة بدأت تترسخ ضمن مختلف ثناتي المجتمع العربي وهو من أخطر التهديدات التي تواجهها الدول العربية وتعتبر عائقا أمام

[53] mohamed hedi Bchi, op cit , p90

اي جهود نحو التنمية والتقدم، ويمكن تفحص واقع الفساد في البلدان العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول2: تصنيف الدول العربية ضمن مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لسنتي 2017 و2018

الدول العربية	مؤشر درجة الفساد 2017ـــــ2018		رتبة البلد (180دولة) 2017ـــــ2018	
الامارات العربية المتحدة	71	70	21	23
قطر	63	62	29	33
المملكة العربية السعودية	49	49	57	58
الأردن	48	49	59	58
عمان	44	52	68	53
تونس	42	43	74	73
المغرب	40	43	81	73
الكويت	39	41	85	78
البحرين	36	36	103	99
الجزائر	33	35	112	105
مصر	32	35	117	105

جيبوتي	31	31	122	124
لبنان	28	28	143	138
موريطانيا	28	27	143	144
العراق	18	18	169	168
ليبيا	17	17	171	170
السودان	16	16	175	172
اليمن	16	14	175	176
سوريا	14	13	178	178
جنوب السودان	12	13	179	178
الصومال	9	10	180	180

المصدر: الباحث انطلاقا من معطيات منظمة الشفافية الدولية لسنتي 2017 -2018 على الرابطين التاليين:

http://www.ti-j.org/CPI_2017_map_and_results.pdf

https://www.transparency.org/cpi2018

لقد أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 وأصبح من أبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام خاصة، ويعطي المؤشر لمحة سنوية عن درجة انتشار الفساد بتصنيف بلدان العالم، ويتراوح ما بين الرقم صفر وهو يعني فاسد للغاية و 100 وهو نظيف جدا، وضمن هذا التصنيف تأتي الصومال كآخر بلد باعتبارها الأشد فساد بدرجة 9 سنة 2017 و10 سنة 2018 وتمثل الدول الست العربية باللون الأحمر الغامق ضمن الدول الأعلى فسادا من بين 12 دولة تتذيل الترتيب حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية لـ180 بلد، كما أن أسوأ الدول العربية

أداء هي كل من العراق وليبيا وجنوب السودان والصومال والسودان وسوريا واليمن، وهي تعاني كلها من ضعف المؤسسات العامة والنزاعات الداخلية وعدم الاستقرار، فهذه الأوضاع سمحت للفساد بالانتشار مع غياب المسائلة في خضم العنف المستمر فضلا عن الحروب والنزاعات الداخلية وتآكل جميع أشكال الحكم الرشيد، وبنتيجة سيئة أقل من40 درجة في كل من الجزائر ومصر ولبنان وموريطانيا والبحرين والكويت وجيبوتي، وهذا ما يجعل الفساد أعلى من المتوسط بكثير، وهناك دولتان فقط تسجل أفضل من المتوسط العالمي وهما قطر بدرجة 63 والإمارات العربية المتحدة كأول دولة عربية بـ71 درجة كأفضل دولة عربية ضمن مؤشر الفساد لسنة 2017 و2018، باعتبارها أقل فسادا، بعد أن كانت سبع دول سنة 2012 أعلى من المتوسط وهي كل من الدولتين السابقتين إلى جانب كل من البحرين والأردن وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية[54] وهو ما يوضح أن أغلب الدول العربية تنحدر ضمن مؤشر الفساد مما يعني أن الفساد يستشري ليصبح فسادا منظما، كما أن هناك "تطابق واضح فالبلدان التي تتميز بالفساد الشديد تعاني أيضا من الصراع أو فشل الدولة وهو ما يبين أن هناك تلازم بين العنف والفساد، والملاحظ من خلال الجدول هو تحسن في رتبتي ومؤشري الفساد لدولتين عربيتين فقط هما كل من عمان والكويت لسنة 2018 بالمقارنة مع سنة 2017 والأمر راجع إلى الاستقرار الذي تشهده هاتين الدولتين إلى جانب تفعيل بعض الاجراءات فيما يتعلق بالقوانين التي تم سنها لمكافحة الفساد، ولم يختلف الأمر كثير في تصنيف الدول العربية لسنة 2020 باعتبار أن الامارات وقطر لا تزالان ضمن الدول التي تحتل مراتب فوق المتوسط ضمن مؤشرات الفساد لتكون باقي الدول العربية دون درجة والتحسن كان طفيفا أو منعدمة في أغلب الدول العربية والشكل المرفق يبين أن الدراسة شملت 18 دولة عربية ويصل معدل مؤشر الفساد الاقليمي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا 18 إلى 39% وهي درجة اقليمية متدنية وكشف التحليل أن الفساد أكثر انتشارا في الدول التي يكون فيها تلازما بين المال والسلطة السياسية والدول التي تعيش عدم استقرار كما يوضحه الشكل التالي.

[54]–Doughan, Yazan. Corruption in the Middle East and the Limits of Conventional Approaches. p2, in: https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/53438/ssoar-2017-doughan-Corruption_in_the_Middle_East.pdf?sequence=1

الشكل2: الدول العربية الأفضل والأسوأ ضمن مؤشر مدركات الفساد لسنة 2019

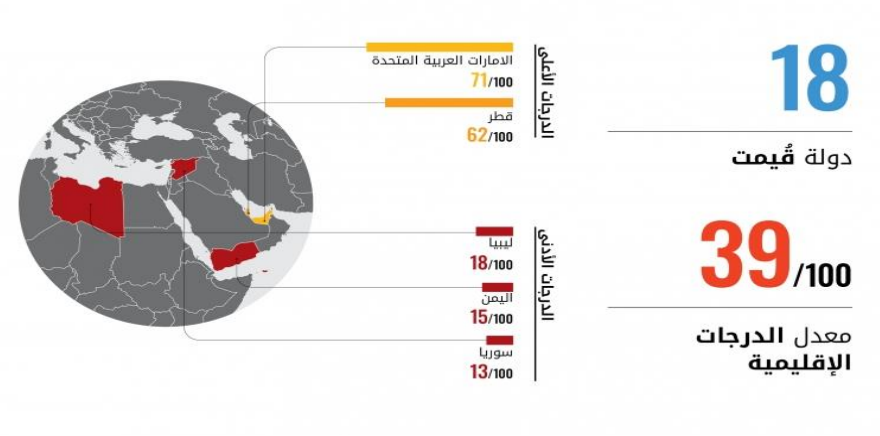

المصدر: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 23 جانفي 2020، على الرابط:

https://www.transparency.org/news/feature/cpi_2019_Middle_East_North_Africa_AR

إن ما لا يمكن إهماله في دراسة واقع الفساد في الدول العربية وخاصة في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية والغزو الثقافي الغربي الذي طغى على حياة الفرد العربي من جهة، والأوضاع السياسية غير المستقرة في بعض الدول والعنيفة في دول أخرى يتطابق مع ما خلصت إليه العديد من الدراسات المقارنة وذلك بتأكيدها على وجود "علاقة بين المتغيرات الثقافية والسياسية وعلى احتمالات الفساد باعتبار أن الفساد رهن قوة القيم الأسرية بما في ذلك مشاعر الالتزام لذا فالنزعة العائلية غير الأخلاقية تؤدي أيضا إلى ظهور الفساد وانتشاره"[55]، وبما أن المنطقة العربية تشهد انقلابا للقيم فإن المعايير الأخلاقية لم يعد لها ذات التأثير على الأجيال التي واكبت التطورات المعاصرة خاصة منذ بداية القرن 21، كما اتجهت بعض الدراسات المقارنة إلى أعمق من ذلك من خلال الربط بين الحافز أو الهدف المرغوب في انجازه والقدرة على الانجاز أي الوسائل، مستنتجة أنه كلما ارتفع الحافز ولم تتوفر الوسائل زاد الفساد بسبب انحراف الأفراد عن المعايير القيمية للانجاز والعكس صحيح وهو ما يعني أن تلك العوامل يمكن ان تساهم في مضاعفة الفساد، وإن

[55] هاريزون، إ. لورانس؛ وهنغتنتون، ب. صمويل.. **الثقافات وقيم التقدم**، تر: شوقي جلال. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009، ص ص223-228.

كانت الأوضاع السياسة وأزمة الديمقراطية باعتبار أن كل القوانين التي يتم سنها للحد من السلطة ولمحاربة أي ظاهرة غير طبيعة يرتبط بالنخبة الحاكمة والمالكة وتبعات سياستها على الواقع المعيشي للمواطن العربي.

- **مستجدات الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والتطبيع:** لقد زاد دعم الولايات المتحدة لاسرائيل واعتراف بعض الأنظمة العربية كالامارات والبحرين باسرائيل وتطبيع العلاقات معها بشكل رسمي ومعلن ضمن اتفاقات وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية من سوء العلاقات البينية بين الدول العربية كحكومات وشعوب، فبعد أن كان الاحتلال الاسرائيلي على أساس بناء المستوطنات والاستعمار والانتهاك الصارخ للمواثيق والقرارات الدولية والذي لم يقتصر انتهاك إسرائيل باحتلال الارضي العربية وتكرار الهجمات على الدول المجاورة، بل حتى سياسات تهدد أمن المواطنين العربي في جميع أنحاء المنطقة، حيث أدت هذه السياسات إلى حروب أهلية كما في لبنان في محاولة لتقسيم المنطقة إلى دولة طائفية صغيرة عن طريق الدفع بانشاء دولة يهودية حصرية، ساهمت إسرائيل أيضا في نشر المفهوم الديني أو النقاء العرقي للدول وهو ما كان سببا في أبشع الجرائم الإنسانية في القرن الماضي وقد وجدت البئية الحاضنة له ضمن ثنايا الأنظمة العربية التي كثيرا ما لعبت الورقة الطائفية والعرقية دورا اساسيا في ثبات واستمرار ذات الأنظمة، بالاضافة إلى كونه يقوض التنمية البشرية على أساس المساواة في الحقوق لجميع المواطنين وعدم التمييز ضد أي شخص على أساس الدين أو العرق، بالاضافة إلى ترسانة الأسلحة النووية التي تملكها اسرائيل والتي تشكل تهديد متزايد لأمن المنطقة ككل[56]، إلا أن الاعتراف والتطبيع من قبل ذات الأنظمة التي لا طالما رفضت وجود الاحتلال الاستراتيلي يعبر عن حجم الضعف والهوان الذي وصلت اليه الدول والحكومات العربية في الوقت الراهن.
- **من حيث الأداء السياسي:** يعاني النظام العربي من أزمة معقدة من التشرذم نتيجة الأنظمة السياسية المقسمة على مستوى الداخل وضمن العلاقات البينية لبعض الدول كما أن الأداء الضعيف من حيث صيانة كرامة وحرية المواطن العربي ضمن غياب اي اطر للديمقراطية أو

[56] mohamed hedi Bchir ,op cit, p6.

حتى وجود ديمقراطية بالاسم مع استبداد مرن انعكس على ضعف التعاون العربي ضمن نظام إقليمي غير قادر على الدفاع عن المصالح العربية والتنمية أو حتى سيادة الدول العربية، وبالرغم من التفائل الكبير لامكانات التغير على اثر الثورات الشعبية العربية التي نشأت في جميع أنحاء المنطقة خلال سنة 2011 وحتى في بعض الدول سنة 2019 كالجزائر والسودان إلا أن آمال التغير تلاشت تدريجيا حيث تحولت بعض الثورات إلى أعمال عنف واقتتال داخلي في بعضالدول كسوريا وليبيا وتعثرت الإصلاحات الديمقراطية في بلدان أخرى كالسودان والبحرين...فالانتقال الديمقراطي في الدول العربية ترافقه قيود متعددة والضغوط كبيرة داخلية وحتى خارجية، فالتحول الديمقراطي في الدول العربية أكثر صعوبة من أي تحول في أي منطقة أخرى.

- **تحدي التغيرات المناخية:** يشهد العالم العربي انخفاضا ملموسا في الموارد البيئية ضمن ثلاثة مجالات حيوية هي :التوسع العمراني والمياه، والأراضي والمواد الغذائية، والتي هي متشابكة من خلال تفاعلات أساسية مشتركة وتشير الاتجاهات إلى أن بعض المدن والدول العربية أو أجزاء كبيرة منها قريبة من استنزاف الموارد اللازمة لقابلية العيش الإنساني، مثل الجفاف الطويل في سوريا في الآونة الأخيرة قد تسبب في تحركات سكانية هامة وفي حدوث اضطرابات وهو ما دفع دمشق وصنعاء وعمان إلى تطبق أنظمة صارمة لتحصيص المياه، مع إمكانية فقدان مساحات شاسعة من دلتا النيل، وتفكر أبو ظبي ودبي ومسقط في بناء خزانات مياه عملاقة وقد تم البدء بالفعل ببناء هذه الخزانات لحالات الطوارئ في حالة ندرة المياه أو الحرب وتقوم المملكة العربية السعودية باستثمار الأراضي المنتجة للغذاء في أفريقيا وهي بذلك تنهي عقودا من الاستثمارات في الزراعة المحلية التي كانت غير مستدامة[57] والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لدول شمال افريقيا في ظل التحديات المناخية المتعددة الأبعاد بالنظر إلى غياب مشاريع تكاملية للعمل المشترك للتقليل من آثار التغيرات المناخية.

وفي الأخير فإن تجاوز هذه التحديات يتطلب تحقيق اهداف الحرية التي يأمل بها كل مواطني المنطقة العربية والتي تتمثل في حماية الحقوق والكرامة وضمان أمن كل المواطنين العرب

---

[57] – حمزة حموشان وميكا مينيو–بالويللو، **الثورة القادمة في شمال افريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية**، تر: عباد مراد، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2015، ص ص23–24.

بغض النظر عن جنسيتهم أو دينهم أو عرقهم إلى جانب تحرير الإنتاج العربي من ضعفه الذي يعانيه اليوم وكذا فك القيود الثقافة العربية من حدود الذات والصراعات التي تستحضرها الحكومات العربية للحفاظ على استكمرارها[58] وذلك من خلال ما يلي:

- **الحماية الحقوق والكرامة وضمان أمن كل المواطنين العرب بغض النظر عن جنسيتهم أو دينهم أو عرقهم ...:** ويبدأ الأمن بتحرير العالم العربي من الاحتلال والنفوذ الأجنبي، وتتطلب الكرامة إقامة الحكم الرشيد لضمان العدالة والديمقراطية تحت عقد اجتماعي جديد يضمن مساواة المواطنين وضمان حقوق الإنسان للجميع.
- **تحرير الإنتاج العربي من ضعفه الذي يعانيه اليوم:** باعتباره نمطا غير فعال وغير تنافسي، هذا يتطلب تنويع الهياكل الصناعية التي يجب أن تصبح أكثر مرونة وقائمة على المعرفة والشركات ذات القيمة المضافة القادرة على تلبية الاحتياجات المادية للشعوب العربية، من خلال خلق فرص العمل وزيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة، وتبني استراتيجية تنميوية تكملها المبادرات المشتركة بين البلدان العربية.
- **فك القيود الثقافة العربية من حدود الذات والصراعات التي تستحضرها الحكومات العربية للحفاظ على استكمرارها:** لا بد من استعادة أفضل خصائص الحضارة العربية الإسلامية وإحياؤها وإثرائها بأفضل إنجازات الحضارة الإنسانية، وهذا يستلزم تعزيز اللغة العربية والتنوع وتعزيز اكتساب المعرفة والإنتاج من أجل صنع المعرفة محرك الإبداع في جميع جوانب الحياة، كما ينبغي ان يكون الإصلاح الفكري وفقا لنهج نقدي أساس التقدم الثقافي لكسر العقائدية البالية.

[58] mohamed hedi Bchir, op cit, p12

جامعة الدول العربية

تهدف هذه المحاضرة إلى القاء الضوء على تاريخ انشاء جامعة الدول العربية والهيئات التي تتضمنها وكذا الوقوف على عوائق عدم فعاليتها وحل مختلف المشاكل والنزاعات البينية، بالرغم من كونها التجمع الأكثر اتساعا والذي يضم كل الدول العربية.

وتتضمن المحاضرة المحاور التالية:

- **الاطار التاريخي لنشاة جامعة الدول العربية**
- **الهيكل التنظيمي وإجراءات صنع القرار على مستوى جامعة الدول العربية**
- **تقيم عمل جامعة الدول العربية**

1-الاطار التاريخي لنشأة جامعة الدول العربية:

جامعة الدول العربية هي منظمة حكومية إقليمية أنشئت في عام 1945، بناء على قرارات بروتوكول الاسكندرية للحصول من أجل حماية المصالح العربية وتحرير الدول العربية من الحكم الأجنبي ومنع المزيد من تطور الأوضاع في فلسطن خاصة مع تكريس بريطانيا لوعد بلفور بالوطن القومي لليهود في فلسطين[59]، و.تتكون الجامعة من 22 دولة عربية تأسست هذه المنظمة رسميا في القاهرة مع نهاية الحرب العالمية الثانية بعد سلسلة من المشاورات التي بدات منذ صيف سنة 1943 ليتم في 22 مارس 1945 تاسيس الجامعة، وقد وقعت سبع دول ميثاق الجامعة العربية وهي كل من مصر والعراق والأردن وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن (وللإشارة فإن هاتين الأخيرتين انضمت في وقت لاحق لاعتبارات ترتبط بإطلاع حكومتي البلدين على مضمون الميثاق قبل التوقيع النهائي)، وبعد نهاية الاستعمار تقدمت الدول المستقلة بطلب الانضمام والتي كان انضمامها كما يلي: ليبيا سنة 1953 والسودان سنة 1956 وكل من تونس والمغرب سنة 1958 والكويت سنة 1961 والجزائر سنة 1962 وكل من البحرين وقطر وعمان

[59] – جامعة الدول العربية وحقوق الانسان: تحديات على الطريق، ورشة العمل الاقليمية، القاهرة، مصر، – 17 – 16 18فيفري، 2013، ص10، على الرابط:
https://www.fidh.org/IMG/pdf/report_las_human_rights_ar.pdf

والإمارات العربية المتحدة سنة 1971 وموريتانيا سنة 1973 والصومال سنة 1974 ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1976 وجيبوتي سنة 1977 وجزر القمر سنة 1993 تم إنشاء المقر الدائم لها في القاهرة.

- **الهدف من انشاء الجامعة العربية:**

لقد كان الهدف من انشاء جامعة الدول العربية هو تطوير التعاون وحماية استقلال وسيادة الدول الأعضاء من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتقريب العلاقات بين الدول الأعضاء وتنسيق أنشطتها السياسية بهدف تحقيق التعاون للحفاظ على البقاء والنظر بشكل عام في شؤون ومصالح الدول العربية الأعضاء وهي تضم حوالي 370 مليون عربي وتغطي ما يقرب من 14 مليون كيلومتر مربع من الأراضي، جميع أعضاء الجامعة العربية هم أيضا أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي منظمة أكبر تقوم على الدين ولدى المنظمة ثلاثة مراقبين: إريتريا وفنزويلا والهند الذين حضر ممثلوهم بعض اجتماعات المنظمة لبعض الوقت[60]

- **السياق الإيديولوجي لانشاء جامعة الدول العربية**

لقد كان السياق الايديولوجي لإنشاء جامعة الدول العربية مستمد من مراحل سابقة لانشاء جامعة الدول العربية "العروبة" من خلال التأكيد على الهوية العربية المشتركة لأعضائها وقد دخل تاريخ الجامعة العربية كمنظمة إقليمية بالتوازي مع تاريخ الأيديولوجية القومية العربية، والذي يدعو إلى توحيد أو على الأقل التعاون العميق والتضامن بين جميع الدول العربية، خاصة في ظل العلاقة المعقدة بين الدولة والسيادة وكل من الهويات فوق الدولة العابرة للحدود والأيديولوجيات مثل العروبة أو الإسلام الموجودة إلى جانب مجموعات عرقية دون وطنية منها المعترف بها كالأكراد في الشرق الأوسط والبربر في المغرب العربي، وقد أصبحت هذه الدول مع نهاية القرن 20 تضم

[60] Roberto M. Rodriguez, The Successes and Failures of the League of Arab States, 2011, P2, in: https://www.researchgate.net/publication/215828154_The_Successes_and_Failures_of_the_Arab_League [accessed Oct 14 2018].

متاهة من الهويات[61] يتم تضخيم تأثيرها في الكثير من الدول العربية وخاصة من قبل النخب الحاكمة لتحافظ على بقائها في سدة الحكم، كما أن انشائها كان في وقت أين كانت معظم الدول العربية تحت وطأة الاستعمار الأجنبي، فكان تأسيسها على يد بعض الدول المستقلة آنذاك، كل هذا جعل من أسسها وفلسفتها انعكاس لظروف معينة سواء أكانت داخلية أم خارجية والتي تتمثل في الليونة التي أظهرتها بريطانيا بسبب تراجع قوتها مقابل دول المحور وبالتالي البحث عن ود العرب لاعانتها بتجنيدهم إلى جانبها "وفي 29ماي سنة1941 وفي" المنسيون هاوس House " Mansion مقر عمدة لندن ألقى وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن مذكرته بعنوان "سياستنا العربية" جاء فيها أن الوحدة بين الشعوب العربية مهمة لهم وهم يأملون في الحصول على دعمنا، ويعسر أن لا نستجيب لمثل هذا الطلب من أصدقائنا ويبدو لي أنه من الطبيعي والصحيح العمل على تقوية الروابط الاقتصادية والثقافية بين البلاد العربية[62]، كان ثاني محاولات الوحدة العربية المقترحة من طرف بريطانيا على يد "رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل في رسالة بعث بها إلى وزير خارجيته أنتوني إيدن في 19ماي 1941 ويتضمن اقتراحه توسيع المملكة العربية السعودية حيث تضم العراق وشرق الأردن، وذلك لمكافئة عبد العزيز بن سعود الذي أعطى ولاء كبيرا لبريطانيا"[63] وفيما بعد تم التحالف الاستراتيجي والأمني للولايات المتحدة الأمريكية ضمن اتفاقية الحماية التي تم توقيعها بين آل سعود والولايات المتحدة الأمريكية مع قيام المملكة العربية سنة 1923، ولا يزال هذا التحالف قائما ضمن ثنائية المال الخليجي مقابل الحماية الأمريكية والأمر هنا ينطبق على معظم دول الخليج.

---

[61]Andreas Kettis, EU – League of Arab States relations: Prospects for closer parliamentary cooperation, Policy Department European Union, 2013, p4, http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/briefing_note/join/2013/491494/EXPO-AFET_SP(2013)491494_EN.pdf

[62] بونان لبيب رزق، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919-1945** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 103

[63] علي محافظة، **النشأة التاريخية للجامعة العربية ،جامعة الدول العربية الواقع و الطموح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983، ص38

2- الهيكل التنظيمي وإجراءات صنع القرار على مستوى جامعة الدول العربية:

تتكون جامعة الدول من مجموعة من الهياكل الشبيهة بهياكل منظمة الأمم المتحدة وهي تتكون مما يلي:

- **مجلس جامعة الدول العربية:** هو الأعلى سلطة في جامعة الدول العربية حيث تشير المادة 3 من ميثاق جامعة الدول العربية لعام 1945 على أن المجلس هو السلطة العليا داخل المنظمة الموكلة إليه "وظيفة تحقيق الغرض من الجامعة والإشراف على تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين الدول الأعضاء، ويتألف المجلس من ممثلين لجميع الدول الأعضاء وعادة ما يكونون وزراء أو ممثليهم أو المندوبين الدائمين أو حتى رؤساء الدولة العضو وقد تم عقد مؤتمرات بشكل غير منتظم خلال سنوات السابقة، إلا أنه منذ سنة 2000 أصبحت تتم بشكل منتظم اجتماع واحد في سنة[64].
- **المهام الرئيسية لمجلس جامعة الدول العربية:** يقوم مجلس الجامعة بمجموعة من المهام تتمثل في:
- البث في طلبات العضوية وقبولها وحتى الانسحابات.
- البت في إدخال تعديلات على الميثاق التأسيسي للجامعة.
- التوسط في تسوية النزاعات في جميع الاختلافات التي تهدد بقيام حرب بين دولتين عضوين، أو دولة عضو وأخرى غير عضوفي جامعة الدول العربية[65].
- **الأمين العام لجامعة الدول العربية:** يتم تعيين الأمين العام من طرف المجلس بأغلبية الثلثين لمدة 5سنوات، ويلعب دور رئيسي في الربط بين مختلف المؤسسات والأجهزة والهيئات، يعتمد كل القرارات بالإجماع باستثناء المسائل والتدابير الإدارية بالإضافة إلى عدد من المجالس الوزارية المتخصصة[66].

---

[64] Andreas Kettis, op cit, p5

[65] Loc cit.

[66] – أحمد فارس عبد المنعم ، **جامعة الدول العربية 1945 -1980 : دراسة تاريخية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1986، ص 20

- **مجلس الوزراء :** ينعقد المجلس في دورة عادية مرتين في السنة في مارس وسبتمبر ويمكن تنظيم جلسات استثنائية بناء على طلب من إحدى الدول العضوة في هذه الاجتماعات، بغض النظر عن حجم اقتصاد أو عدد الأعضاء، كل عضو لديه صوت واحد وكما هو الحال في المنظمات الحكومية البحتة، القرارات يجب اعتمادها بالإجماع ليكون ملزما لجميع الدول (أغلبية القرارات ملزمة فقط للدول التي قبلتها) ومن المتوقع وجود استثنائين لقاعدة التوافق هذه: في حالة حدوث الأعمال العدائية بين بلدين عضوين يتم حرمان الدولة المعتدية من حق التصويت، ويمكن تمرير القرارات الملزمة عليها فقط بأغلبية الثلثين في أي حال فإن الجامعة ليس لديها آلية لإجبار أعضاء الامتثال إلى قراراتها[67]

وفي نطاق توسيع التعاون تم إنشاء العديد من المجالس الوزارية المتخصصة:

- **المجالس الوزارية:** تم إنشاء مجموعة من المجالس الوزارية منها: مجلس الإسكان والبناء مجلس المعلومات، الداخلية، العدالة، الاتصالات، الكهرباء، القضايا البيئية، الصحة والشؤون الاجتماعية، السياحة، الشباب والرياضة، النقل
- **الأمانة العامة الدائمة:** يرأس الأمانة العامة الأمين العام المنتخب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ويقع العمل الإداري والتنفيذي اليومي للجامعة على عاتقها، يكلف بتنسيق جميع الواجبات وإعداد جدول أعمال اجتماعات ومتابعة تنفيذ القرارات[68]، وتتكون الأمانة العامة من عدة إدارات ومكاتب وأقسام متخصصة أنشئت بموجب قرار مجلس الجامعة وأهمها هي:
- مكتب الأمين العام.
- مكتب الأعضاء المساعدين وعددهم خمسة
- إدارة السكرتارية ومهمتها التحضير لانعقاد مجلس الجامعة واللجنة السياسية وإعداد جدول الأعمال وتسجيل محاضر الجلسات وقرارات

---

67 –Andreas Kettis, op cit, p6

68 –Ibid, P7

- الإدارة المالية والمستخدمين وتختص بجميع الشؤون المالية والإدارية الخاصة بالجامعة وموظفيها
- الإدارة السياسية: تقوم بدراسة الشؤون السياسية المتعلقة بالبلدان العربية ومتابعة الشؤون الدولية
- إدارة الشؤون الاقتصادية مهمتها اعداد الأبحاث التي يطلبها عمل المجلس الاقتصادي واللجان الاقتصادية.
- الإدارة القانونية وهي إدارة الإفتاء لكل شؤون الأمانة العامة
- إدارة فلسطين وتعنى بجميع الشؤون المتعلقة بالقضية الفلسطينية من الناحيتين السياسية والقانونية وشؤون اللاجئين
- أمانة الشؤون العسكرية
- إدارة الشؤون الثقافية
- إدارة شؤون البترول والثروة المعدنية
- إدارة الشؤون الصحية
- إدارة شؤون المراسيم.
- **البرلمان العربي** للجامعة: تاسس في 9 ديسمبر 2012 هو تطور جديد نسبيا في التكوين المؤسسي الأوسع للجامعة العربية ففكرة انشاء البرلمان العربي نوقشت منذ منتصف الخمسينات ولكن تم تحقيقه فقط في 2005 كانت فكرة وجود هيئة تمثل إرادة الشعب العربي مباشرة ناقشتها الجامعة العربية منذ منتصف الخمسينات، وللاشارة لم يتضمن الميثاق التأسيسي أي ذكر للتمثيل المباشر للشعوب العربية على الرغم من العديد من الجهود لتعديل النص وهنا من المهم توضيح أن إنشاء الاتحاد البرلماني العربي الذي تأسس في عام 1977 خارج الإطار المؤسسي العربي للجامعة كان تصوره فقط كمنتدى من خلالها تنسيق السياسات بين مختلف البرلمانات في الدول الأعضاء، وخلال الثمانينيات من القرن الماضي كان كل من الـ AIPU والأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد عملت على صياغة قانونية جديدة لتسهيل إنشاء البرلمان العربي في إطار جامعة الدول

العربية كأساس لقرار اتخذ من قبل مجلس الجامعة خلال المؤتمر العام 17 بالجزائر العاصمة في مارس 2005 لتعديل ميثاقه تشمل البرلمان (المؤقت) العربي (AP) كمؤسسة رسمية لفترة انتقالية لمدة 7 سنوات والتي انتهت مع إنشاء البرلمان العربي الدائم في ديسمبر 2012، وكان الهدف من انشاء البرلمان الهدف الرئيسي هو إعطاء مواطني العالم العربي صوتا، ويتمثل دور البرلمان العربي في القدرة على النمو كمؤسسة قوية كان يجب على أعضائها الاستفادة منه ولا يزال دور البرلمان العربي محدودا على الرغم من أن لديه إمكانية أكبر تأثير على شعوب العالم العربي من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ومقر البرلمان العربي في القاهرة في انتظار نقله إلى دمشق بانتهاء الأزمة السورية وعدتها الى الجامعة نتيجة تعليق عضويتها، وينتخب رئيس البرلمان لمدة عامين (قابلة للتجديد مرة واحدة) انتخب بأغلبية الهيكل الدستوري للبرلمان العربي، ويجتمع البرلمان العربي دورتين في السنة يشتمل البرلمان العربي على الهياكل التالية:

- الرئاسة التي تمثل البرلمان العربي في مجال علاقات خارجية.
- المكتب ويتألف من رئيس مجلس النواب ونواب ورؤساء اللجان الدائمة المكلفة بالمسائل الإدارية.
- أربع لجان دائمة بها 22 عضوا أي من عضو واحد لكل بلد وهي:
  - ✓ لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمنية الوطنية
  - ✓ لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
  - ✓ لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان
  - ✓ لجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب.
- الأمانة العامة التي توفر الخبرة الفنية وفي الوقت الحالي ويعمل في الأمانة العامة عدد محدود من الموظفين المعينين من البرلمانات الوطنية الأعضاء.

تبدأ في أكتوبر وتنتهي في جوان من العام التالي لا يتم تدوم الفترة التشريعية أربع سنوات انتخاب أعضاء بشكل مباشر ولكن يتم ترشيحهم من برلماناتهم الوطنية. كل برلمان وطني يرشح أربعة أعضاء وبالتالي فإن إجمالي عدد أعضاء البرلمان هو 88، وتنتهي ولاية أعضاء البرلمان

إما بحل البرلمان الوطني أو فشلهم في الفوز بإعادة الانتخاب على المستوى الوطني[69] ولا يعتبر أعضاء ممثلين لمواطنهم أو لبرلماناتهم الوطنية أو الحكومات بل يمثلون الأمة العربية كلها.

3-تقيم عمل جامعة الدول العربية:

- انتقدت جامعة الدول العربية بسبب انقسامها وعدم فعاليتها وتمثيلها لأنظمة استبدادية
- لا يمكن مقارنة صلاحيات واختصاصات البرلمان العربي مع البرلمان الأوروبي ، حيث أن البرلمان العربي هو مؤسسة جديدة نسبيا داخل الجامعة العربية.
- أغلب القرارات لا تتخذ بمعزل عن الاعتبارات السياسية كما أن الاجماع في اتخاذ القرارات ساهم بشكل كبير في اعاقة عمل الجامعة وحلها لمختلف النزاعات العربية العربية.

- الأمانة العامة للمجلس تفتقر إلى المالية والتقنية والقدرة على تنفيذ البرامج أو إعداد الدراسات المتخصصة المناسبة، وأكدت أن البرامج الإجرائية والتنظيمية استحوذت على الجزء الأكبر من جداول الأعمال[70].
- الجامعة العربية هي هيكل غير متوازن وغامض في علاقته مع الأجهزة التابعة لها، مما أدى إلى ازدواجية بعض أنواع العمل وإهمال أخرى.
- الأدوار غير الواضحة للأعضاء المهمة في المجلس وعدم وجود متابعة من قبل الوكالات المتخصصة وانتشارها اللجان المخصصة تستغرق وقتا طويلا.
- بين إنشائها في عام 1945 و2013 ، عقدت جامعة الدول العربية35 قمة منها 24 قمة عادية و 11غير عادي وثلاثة اقتصادية والقمم الاجتماعية. ركزت هذه القمم بشكل رئيسي على التهديدات الخارجية للعرب المنطقة ، ولا سيما الصراع العربي الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين والأراضي العربية الأخرى ومع مرور الوقت خفت حدة القمم العربية

[69] -Andreas Kettis, op cit, p10

[70]mohamed hedi Bchir, op cit, p 84

في موقفهم تجاه إسرائيل واحتلالها للأراضي العربية. في حين قمة عام 1964 اعتبرت إسرائيل دولة تهديد وشيك للأمة العربية[71].

ولا تزال جامعة الدول العربية منظمة شديدة الانقسام حتى حول كيفية التعامل مع إسرائيل وكيفية إعادة دمج العراق في مجتمع الدول العربية وحتى كيفية اعادة سوريا التي علقت عضويتها على اثر تعاملها مع ثورة مواطنيها سنة 2011 وازداد الشرخ العربي ضمن هذه المؤسسة بسبب سياسة التطبيع التي تبنتها بعض الدول رسميا إذ وصل الأمر إلى حد رفض أغلب الدول العربية رئاسة الجامعة وحتى القضية التي لا طالما وحدت الصف العربية لم تعد لها ذات الجاذبية بالنسبة لبعض الحكومات العربية التي طبعت علاقاتها مع اسرائيل كالامارات العربية المتحدة والبحرين وحتى السودان على المستوى الرسمي بالرغم من الرفض الشعبي ناهيك عن توجه بعض دول الخليج حسب ما يتم الترويج له من طرف الادارة الامريكية وعلى لسان رئيسها "دونالد ترامب بان هناك دول خليجية أخرى سوف تقوم بتطبيع العلاقات مع اسرائيل وهو ما قد يشكل شرخا عربيا لا يمكن أن يلتإم.

[71] Ibid, P84

منظمة الدول المصدرة للنفطOPEC ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط

تهدف هذه المحاضرة إلى دراسة كل من منظمة الدول المصدرة للنفط ومنظمة الدول العربية المصدرة للنفط وتحديد أهميتهما فيما يتعلق بالتحكم في انتاج وسعر النفط ومدى فعاليتهما في ظل التنافس العالمي ودرجة التنسيق بين الدول الاعضاء خاصة في ظل عدم احترام الدول الاعضاء لحصص الانتاج وعدم وجود رؤية استراتيجية في الأفق لما يمكن ان تقوم به هذه الدول من اجل رفع اسعار النفط وفي ظل الاتفاق الهش الذي يجمعها.

محاور المحاضرة:

- **منظمة الدول المصدرة للنفط نشاتها وهياكلها**
- **مناقشة حصص الانتاج**
- **منظمة الدول العربية المصدرة للنفط**

1- نشأة منظمة الدول المصدرة للنفط organization petroleum exporting contries): لا بد أولا الإحاطة بالظروف المنشئة لهذه المنظمة من خلال ما يلي:

1- أغلب الدول العربية كانت تحت الاحتلال البريطاني أو الفرنسي وفي ذات الوقت تخوض معارك التحرر من الاستعمار وضمن هذه الظروف طرح شعار الوحدة العربية كوسيلة لزيادة القدرة على التحرر من جهة، ونتيجة الاعتقاد الذي طبع ذلك الجيل حول وحدة الدم العربي واللغة والوطن في إطار الأمة العربية، واهتدى الفكر القومي العربي في ذلك الوقت إلى أن الوحدة ليست مجرد شعار بل لا بد من تحقيقها من خلال وحدة الإمكانيات والموارد وبالتالي النفط، حيث كانت السيطرة على هذا الأخير وافتكاكه من الاستعمار مرادفا لمفهوم التحرر من الاستعمار[72].

2- انخفاض أسعار النفط والذي جاء بقرار منفرد من الشركات النفطية حيث انخفض بين 10% إلى 15% اي سعر برميل النفط حوالي دولار وستين سنتا[73].

---

[72] – محمد جلال كشك، **قيام وسقوط امبراطورية النفط**، [د.م.ن]، [د.د.ن] 1986، ص ص 23-24.

[73] – نفس المرجع، ص24

3- انعقاد أول مؤتمر عربي في القاهرة بحضور 500 مندوب من الدول العربية في افريل 1959 تحت شعار (بترول العرب للعرب) كان حافلا بالشعارات التي نادت بضرورة تأميمه[74].

تأسست أوبك (**OPEC**) سنة 1960 من طرف 5 دول في اجتماع في العراق من طرف السعودية وإيران العراق الكويت وفنزويلا ثم انضمت كل من قطر سنة 1961 والامارات العربية المتحدة ونيجيريا سنة 1971 وأنغولا وأندونسيا وليبيا سنة 1963 والجزائر سنة 1969 والإكوادور سنة 1973 تم نقل مقرها من سوسرا إلى فينا سنة 1965 تضم اليوم 12 دولة أندونسيا غادرتها سنة 2008 وعادت اليها هي تضم اليوم 13 دولة وهي تمثل 40% من الانتاج العالمي و 80% من الاحتياطي العالمي[75] فالدول العضوة تملك نسبة كبيرة من الاحتياطي المؤكد للإنتاج مترافقا مع إنتاج منخفض وينصب تركيز دول الأوبك من خلال هذه المنظمة على ما يلي:

- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية من خلال صياغة سياسة نفطية مشتركة حول الانتاج والكميات والحصص والسعر والدفاع عن مصالح الدول الأعضاء في مواجهة الشركات النفطية الكبرى المسيطرة على النفط وذلك من خلال ما يلي:

- الاستثمار الحذر طويل الأمد لاحتياطاتها وعلى معدلات الاستخراج القصوى وزيادة العائدات النفطية تدريجيا.

- احتكار جزئي لتصدير هذه الموارد وتعمل على تحسين عائداتها قصيرة الأمد عن طريق النفوذ الذي يمنحها اياه هذا الاحتكار.

- ادارة الاحتياطي وتحسين عمليات الاستخراج.

---

[74] - محمد جلال كشك، مرجع سابق ، ص24.

[75] - سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم**، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2007، ص167.

– تملك هذه الدول موارد أخرى مهمة وغير مكتشفة وحوافز التنقيب هي رهينة معدلات الانتاج ووجود احتياطي كافي[76].

خصائص منظمة أوبك: تتميز منظمة الدول المصدرة للنفط بمجموعة من الخصائص هي:

– تضم هذه المنظمة الدول التي تعتمد على النفط كمصدر أساسي لدخلها أي الدول الريعية

– أغلب دول هذه المنظمة دول نامية.

– القرارات تتخذ بالإجماع على مستوى مجلس الوزراء.

لقد عملت منظمة أوبك على احتكار نظام البترول الدولي من خلال تحديد سعر وعرض البترول تحت قيادة المملكة العربية السعودية وبالرغم من أن تحديد السعر يتم وفقا لاجتماع بين أعضاء المنظمة ولكن المملكة العربية السعودية هي التي تحدد السعر بشكل رئيسي فسيطرة السعودية على انتاج المنظمة إضافة إلى القوة المالية لهذه الدولة مكنها من أن تدير اتحاد منتجي البترول كليا بمفردها فهي تملك ثلث انتاج وتصدير منظمة أوبك وأكبر طاقة انتاجية"[77] التي تقدر بحوالي 10 ملايين برميل يوميا.

2–هياكل منظمة الدول المصدرة للنفط: تتكون منظمة أوبك من الهياكل التالية:

1–**المؤتمر الوزاري:** هو السلطة العليا للمنظمة وهو المسؤول عن وضع وصياغة السياسة العامة والتنسيق بهدف توحيد السياسة النفطية يجتمع بمقر المنظمة في فينا مرتين في السنة وتم سنة 1993 انشاء لجنة المراقبة الوزارية التي تتولى مهمة مراقبة الحصص الانتاجية والتي تتألف من ثلاث وزراء والأمين العام يمكن أن تعقد دورات استثنائية بحضور ثلاث أرباع الاعضاء وتتخذ القرارات بالإجماع ولا تصبح سارية المفعول إلا بعد شهر من تاريخ الاجتماع.

---

[76] – وكالة الطاقة الدولية، **ادخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الذاقة المستقبلية**، تر:مظهر بايرلي، المنظمة العربية للترجمة، ص ص68–69.

[77] – جون إدلمان سبيرو، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية**، تر: خالد قاسم، [د.م.ن]، [د.د.ن] [د.س.ن]، ص288.

2-**مجلس المحافظين:** يتكون من ممثل عن كل بلد عضو لمدة سنتين يعقد اجتماعين عاديين سنويا يمكن ان يعقد اجتماعات استثنائية بطلب من رئيس المجلس والسكريتير العام او بطلب من ثلثي مجموع المحافظين وظيفة المجلس هو توجيه الادارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات اليه واتخاذ القرارات.

3-**الأمانة العامة:** انشئت سنة 1961 تقوم بتنفيذ كل القرارات وفقا لتعليمات مجلس المحافظين تتألف من الأمين العام ونائب المدير العام قسم الابحاث ودائرة شؤون الموظفين والأعمال الادارية والدائرة الاعلامية ومكتب الامين العام ووحدة الشؤون القانونية إلى جانب صندوق أوبك للتنمية الدولية الذي تم انشاؤه سنة 1976، بهدف تقديم مساعدات للدول النامية.

وقد كانت أهداف المنظمة هي تحقيق ما يلي:

- عدم السماح للشركات بتحديد الأسعار أو خفضها أو تعديلها دون التشاور مع حكومات الدول المنتجة.
- فرض سيادة الدول على مواردها الطبيعية.

وقد كانت المنظمة في بداياتها أدائها ضعيف جدا باعتبار أنها كانت في مرحلة التأسيس فكانت الشركات النفطية الكبرى هي التي تحدد أسعار النفط وحتى مستويات الانتاج وحسب تعبير توبي شللي "ان نظام التسعيرة تم تقليصه إلى مستوى السرقة...اعانة مالية حقيقية للنمو الاقتصادي للدول الصناعية"[78]، نتيجة مجموعة من العوائق التي حالت دون عمل المنظمة في بداية تأسيسها خاصة مع تحكم الشركات النفطية في الصناعة النفطية ومنها:

- تعقد العلاقات النفطية بين الدول المصدرة والمستوردة والشركات النفطية التي كان عددها في تزايد بشكل متواصل يعتبر محفزا أساسيا لضرورة تنسيق السياسات البترولية عن طريق منظمة تضمهم.

- ارتباط دول منظمة أوبك بعقود طويلة الأجل خاصة فيما يتعلق بالإنتاج مما يعني .

[78] – توبي شللي، **النفط السياسة الفقر والكوكب**، تر: دينا الملاح، الرياض: مكتبة العبيكان، 1995، ص152.

– غياب الشركات النفطية الوطنية ذات الكفاءة واليد العاملة المؤهلة في الدول التي تملك أكبر احتياطي من النفط العالمي ما عدا عدد محدود من الشركات التي تم انشائها لاحقا.

وبرغم من سيطرة أعضاء المنظمة على سوق البترول الدولي خاصة بعدما تم تأميم البترول وسيطرة الشركات الوطنية لهذه الدول على حصة الأسد، إلا أن المنظمة افتقرت إلى قوة المساومة مع الشركات البترولية، وتعتمد امكانيات منظمة أوبك للتأثير على الأسعار أو على مداخيل الحكومات على قدرة أعضائها على التنسيق لخفض الانتاج وزيادة الأسعار[79]، وتعاني منظمة أوبك من حرب أسعار وحرب نفوذ خاصة منذ سنة 2008 أين تم الاتفاق على خفض الانتاج بسبب انخفاض سعر البترول إلى ما بين 40 إلى 50 دولار للبرميل، وقد تم الاتفاق مؤخرا على الخفض حوالي مليون برميل يوميا نصفه من المملكة العربية السعودية ويتوقف نجاح ذلك في رفع الأسعار على التزام الجميع بخفض الفائض في الاسواق والذي يتراوح بين 2 مليون إلى 3 مليون برميل، بالاضافة إلى ذلك فإن كل من ليبيا ونجيريا لم تصل إلى مستوى الانتاج السابق بعد أي لم تستعد بعد حصتها الانتاجية إلى جانب العراق، وقد عرفت اسعار البترول ارتفاعا نوعا ما منذ بداية سنة 2018 إلى حدود 70 إلى 80 دولار للبرميل مع أو خر سنة 2018، إلا أن هذا السعر يعتبر منخفض اذا ما قورن مع الأرباح التي تجنيها الشركات البترولية من عمليتي التصفية والتكرير وبيعه في شكل وقود، كون الدول النفطية خاصة العربية تبيعه بشكل بترول خام والذي يحتوى على آلاف المواد الأخرى التي تستخدم في مختلف الصناعات بما في ذلك البتروكمياوية والصيدلية وحتى الغذائية.

- **مناقشة حصص انتاج دول منظمة أوبك**

منذ سنة 2014 عرف النفط انخفاظا في سعره بشكل كبير جدا بسبب الفائض من المعروض من النفط من جهة، وبسبب ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 2010 والتي كان لها أثارا على الكميات المعروضة من النفط والتي عرفت زيادة كبيرة مما أدى إلى تراجع سعره خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية تحولت من كبرى الدول المستوردة إلى دولة مصدرة نتيجة

[79] جون إدلمان سبيرو، مرجع سابق، ص271.

استغلالها للغاز الصخري، بالاضافة الى قيام العديد من الدول بما فيهم المملكة العربية السعودية بزيادة حصتها من الانتاج بالرغم من أن من بين اهم النقاط التي عادة ما يتم الحسم فيها على مستوى اجتماعات المنظمة هي ضرورة احترام حصص الانتاج، وقد اقترحت العديد من الدراسات استخدام ثمانية عوامل ضمن المرحلة الأولى لتحديد حصص الانتاج الخاصة بكل دول عضو في منظمة أوبك وهي:

- الاحتياطات النفطية: وهنا لا بد من الاشارة إلى امتلاك كل من المملكة العربية السعودية والعراق لأكبر احتياطي ضمن الدول العربية الغنية بالنفط، ويمكن توضيح احياطي دول منظمة أوبك من النفط من خلال الشكل التالي:

الشكل3: احتياطي دول أوبك من النفط

OPEC share of world crude oil reserves, 2018

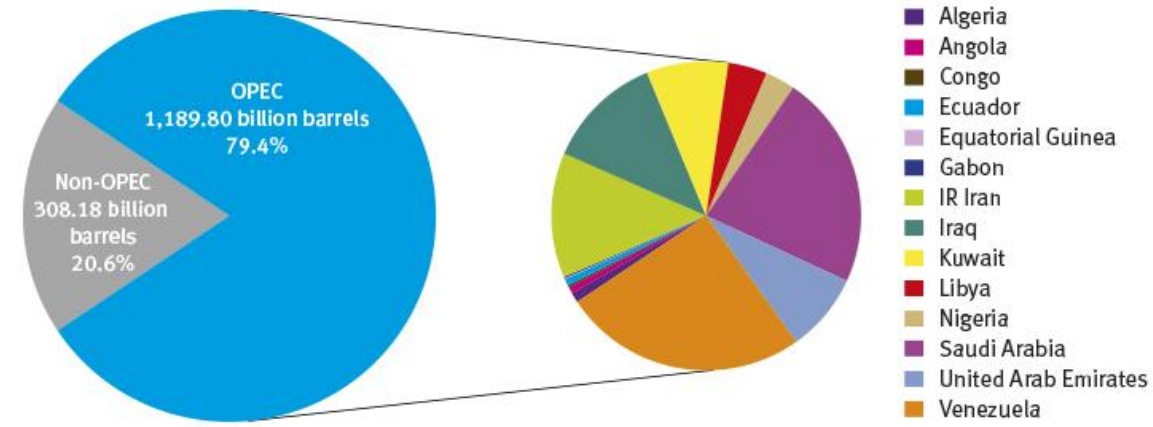

OPEC proven crude oil reserves, at end 2018 (billion barrels, OPEC share)

Venezuela	302.81 25.5%	Kuwait	101.50 8.5%	Algeria	12.20 1.0%	Gabon	2.00 0.2%
Saudi Arabia	267.03 22.4%	UAE	97.80 8.2%	Ecuador	8.27 0.7%	Equatorial Guinea	1.10 0.1%
IR Iran	155.60 13.1%	Libya	48.36 4.1%	Angola	8.16 0.7%		
Iraq	145.02 12.2%	Nigeria	36.97 3.1%	Congo	2.98 0.3%		

Source: OPEC Annual Statistical Bulletin 2019.

https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

يبين هذا الشكل التقديرات الحالية من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم إذ توجد 79.4% من الاحتياطات لدى الدول الأعضاء في منظمة أوبك، مع الاشارة إلى أن الجزء الأكبر من احتياطيات أوبك النفطية موجود في منطقة الشرق الأوسط والتي تصل إلى 64.5% من إجمالي احتياطي أوبك، "وقد قامت الدول الأعضاء في منظمة أوبك بإضافات كبيرة إلى احتياطياتها النفطية في السنوات الأخيرة من خلال تبني أفضل الممارسات في الصناعة وتحقيق استكشافات مكثفة وتحسين عمليات الاسترداد وهو ما جعل احتياطيات أوبك المؤكدة من النفط حاليا تصل إلى

1،189.80 مليار برميل[80]، كما تمتلك دول منطقة الشرق الأوسط كمية كبيرة من احتياطيات الغاز الطبيعي إذ تستحوذ المنطقة على 38.4% من إجمالي احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم والبالغة 6951.8 تريليون قدم مكعب حسب احصائيات سنة 2018[81]

- طاقة الإنتاج: وهنا لا بد من الاشارة إلى أن بعض الدول خاصة دول الخليج تتمتع بطاقة انتاجية كبيرة بخلاف دول ضمال افريقيا كالجزائر التي كثيرا ما لا تستطيع الوصول الى حصتها الانتاجية بسبب ضعف طاقتها الانتاجية.
- إحصائيات تغير حصص الإنتاج: أي مدى الزيادة والنقص التي تعرفها الدول في حصص انتاجها على مدار السنة.
- الاستهلاك المحلي للنفط: وهو يرتبط بحجم ما تستهلكه كل دولة عضو في المنظمة من النفط يوميا.
- تكاليف الإنتاج: ونا لا بد من الاشارة ان تكاليف انتاج النفط تختلف بشكل كبير بين مختلف دول منظمة أوبك إلا ان المتفق عليه أن التكاليف تنخفض لدى دول الشرق الاوسط خاصة دول الخليج نظرا لوجود نفط على أعماق قليلة بالاضافة ألى الآبار العملاقة ومن النفط والكميات التي تحتويها.
- مدى الاعتماد على الصادرات النفطية: اغلب دول منظمة أوبك تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية إلا أن بعض الدول تتأثر اقتصادياتها بشكل كبير نظرا لاقتصادها الريعي واعتمادها على الصادرات كمصدر لدخلها القومي في ظل استمرار عجز خططها التنموية عن تنويع اقتصادها خارج النفط.
- الديون الخارجية: ويرتبط حجم الديون بحاجة الدولة الى مزيد من الصادرات من اجل التقليل من هذه الأخيرة أي الديون الخارجية.

---

[80] OPEC Share of World Crude Oil Reserveshttps 2018,
://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm

[81] Countries with largest natural gas reserves in the Middle East, Writer 29 Nov 2019,
https://www.nsenergybusiness.com/features/largest-natural-gas-reserves-middle-east/

ويمكن ضمن هذا الاطار تقديم مثال بسيط لتجاوز العديد من الدول حصتها من الانتاج من خلال الجدول التالي:

جدول3: حصص انتاج النفط لشهري أوت وسبتمبر 2018

OPEC PRODUCTION (IN MILLION B/D)			
COUNTRY	SEP	AUG	CHANGE
Algeria	1.06	1.06	0
Angola	1.51	1.46	+0.05
Congo	0.32	0.32	0
Ecuador	0.54	0.53	+0.01
Equatorial Guinea	0.11	0.13	−0.02
Gabon	0.18	0.20	−0.20
Iran	3.50	3.60	−0.10
Iraq	4.65	4.68	−0.03
Kuwait	2.82	2.80	+0.02
Libya	1.05	0.94	+0.11
Nigeria	1.88	1.87	+0.01
Qatar	0.62	0.62	0
Saudi Arabia	10.60	10.49	+0.11
UAE	3.01	2.97	+0.04
Venezuela	1.22	1.22	0
TOTAL	33.07	32.89	+0.18
OPEC PRODUCTION VERSUS ALLOCATIONS (IN MILLION B/D)			
COUNTRY	SEP	ALLOCATION	OVER/UNDER
Algeria	1.06	1.04	+0.02
Angola	1.51	1.67	−0.16
Congo*	0.32	n/a	n/a

Ecuador	0.54	0.52	+0.02
Equatorial Guinea	0.11	0.13	−0.02
Gabon	0.18	0.19	−0.01
Iran	3.50	3.80	−0.30
Iraq	4.65	4.35	+0.30
Kuwait	2.82	2.71	+0.09
Libya**	1.05	1.00	+0.05
Nigeria**	1.88	1.80	+0.08
Qatar	0.62	0.62	0
Saudi Arabia	10.60	10.06	+0.54
UAE	3.01	2.87	+0.14
Venezuela	1.22	1.97	−0.75
TOTAL***	33.07	32.73	+0.34

Source: Herman Wang, OPEC compliance 110% in Sep for 12 members with quotas, 05 Oct 2018, London, in: https://www.spglobal.com/platts/en/market-insights/latest-news/oil/100518-opec-compliance-110-in-sep-for-12-members-with-quotas-platts-survey

يوضح هذا الجدول أن هناك العديد من الدول التي تتجاوز حصص الانتاج الخاصة بها وهذا بالمقارنة بين شهرين فقط هما اوت وسبتمبر من سنة 2018 بالرغم من أن أسعار النفط كانت منخفضة، خاصة أن الكثير من الدراسات تشير إلى ان سعر برميل النفط أقل من 70 دولار للبرميل هو سعر منخفض.

يمر سلوك انتاج دول أوبك في قرار نتاجها بعدة مراحل هي:

- المرحلة الأولى تحدد دول أوبك داخليا المستوى الأمثل للاستثمار في حجم طاقة الإنتاج.
- المرحلة الثانية: يتم توزيع حصص الإنتاج بين الدول في ظل حجم طاقة الإنتاج السائد.

- المرحلة الثالثة: تختار الدولة المنتجة في أوبك قرارا في ظل الإنتاج الحالي بإمكانية الخروج عن حصتها في أوبك.
- المرحلة الرابعة: يتم مراقبة أداء دول أوبك في الإنتاج نسبة للحصص المتفق عليها مع إمكانية تطبيق آلية عقاب الخارجتين عن نسبة حصصهم[82]
- إلا أنه بالر غم من ذلك في كثير من الاحيان تخرج الكثير من الدول عن حصص الانتاج المخصصة لها وذلك للاسباب التالية:

- أكبر احتمالات خروج دول أوبك عن حصصهم يقع في حالة سعر النفط المرتفع بسبب ارتفاع الطلب، لكن تقع دول الإنتاج الصغيرة في فخ قيد طاقة الإنتاج المتاحة.
- تحتاج دول أوبك في حالة انخفاض الطلب وتراجع سعر النفط الى العمل أكثر لضمان استمرارية الالتزام بنظام الحصص الداخلي.
- يفضل المنتجون الصغار في أوبك بشدة الخروج عن نظام الحصص نسبة لطاقة إنتاجهم قبل اعتماد آلية العقوبات.
- تؤدي شدة آلية عقوبة الخروج عن نظام الحصص الى زيادة تفضيل الاستثمار في توسيع طاقة الإنتاج لكسب توسع الحصة شرعيا داخل منظمة أوبك[83].

- **منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC)**: التي تأسست سنة 1968 بهدف تطوير التعاون بين الدول العربية فيما يتعلق بالنفط دون التعارض مع أهداف منظمة الدول المصدرة للنفط، وكانت الدول المؤسسة هي الكويت دولة المقر والسعودية وليبيا وانضمت اليها كل من الجزائر وقطر والإمارات العربية والبحرين سنة 1970 والعراق وسوريا سنة 1972 ومصر سنة 1973 وتونس سنة 1982 وهي معلقة العضوية منذ سنة 1986[84] إلا أن التنسيق بين الدول العربية لا يختلف في جميع المنظمات التي تم انشائها إذ لا تصل حتى إلى مستوى امكانية

---

[82] – محمد مسعودي ونذير غانية والسعيد بوشول، تاثير الانتاج الخارجي على قوة كارتل أوبك في سوق النفط–اطار تحليلي–، **حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادي**، المجلد 06 :العدد:1، 2019، ص ص201–202.

[83] نفس المرجع، ص202

[84] – فؤاد عبد الرحمان، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، 2012، ص2.
http://css.escwa.org.lb/sd/1810/presentation8.pdf

التنسيق، كما أن هذه المنظمة تضم دول ليست نفطية وهو ما يطرح اشكال آخر حول جدوى وجود أعضاء لا تملك البترول ضمن المنظمة، كما أنه لعل من بين الاشكالات الأساسية بالنسبة لدول منظمة أوابك أنها لم تهتم بتطور التقانة (الانتاج المحسن) في مجال الطاقة بخلاف دولتين فقط هما المملكة العربية السعودية والإمارات المتحدة وقطر في حين تقدمت روسيا إلى حد كبير في تطوير تقنيات حديثة في الانتاج والاستخراج، ويعتبر دور هذه المنظمة لا يكاد يذكر باعتبارها لا تشكل تأثيرا كبيرا على توجهات السياسة البترولية.

مجلس التعاون الخليجي:Gulf Cooperation Council

ان الهدف من المحاضرة هو الوقوف على المشروع التكاملي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال التطرق الى أهداف نشأته ومدى فعاليته خاصة في ظل التحديات التي فرضتها ثورات الربيع العربي وكذا في ظل ما تشهده العلاقات البينية المتوترة بين دول مجلس التعاون الخليجي ومختلف التحديات التي قد تعيق تطور هذا الاخير خلال السنوات القادمة نحو درجات أعلى من مجرد اتحاد جمركي.

وتتضمن المحاضر المحاور التالية:

- **نشاة مجلس التعاون الخليجي**
- **ودور مجلس التعاون الخليجي في ارساء التعاون بين الدول الاعضاء.**
- **التهديدات الداخلية والخارجية لمشروع دول مجلس التعاون الخليجي**

1-نشأة مجلس التعاون الخليجي:

منذ الثمانينيات بدأ اتجاه جديد نحو تكوين ترتيبات إقليمية عربية محدودة وظهر ذلك بوجه خاص في الترتيبات الخاصة لدول الخليج (البحرين وعمان والكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة وقطر) أنشأت في سنة 1981 مجلس التعاون الخليجي لتعزيز أمنها ومصالحها الاقتصادية وكان هذا بعد الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 ووسط الحرب الإيرانية العراقية وقد جاء استجابة إلى التهديدات المحتملة التي تواجه دول الخليج من الدول الكبرى وعدم الاستقرار الإقليمي وزيادة الاهتمام بالمسائل الأمنية ترتب على هذه الاتفاقات مظاهر محدودة للتعاون" فدول مجلس التعاون الخليجي هي بالأساس ممالك ذات توجهات قائمة على الوضع الراهن، والاستقرار الإقليمي يعد هدفا أساسيا لطالما كانت الولايات المتحدة الضامن لاستقرار وأمن الخليج لذا تستضيف العديد من دول مجلس التعاون الخليجي منشآت عسكرية أمريكية كبيرة وتحافظ على علاقات ثنائية حيوية مع واشنطن[85].

وتتمثل هيكلته فيما يلي:

[85] Marcelle Wahba, A Force for Regional Stability The Arab Gulf States Institute in Washington and former U.S. Feb 21, 2017 https://agsiw.org/gcc-force-regional-stability/ a

- **المجلس الأعلى** يتألف من حكام الدول الأعضاء وهو السلطة العليا لصنع القرار.
- **المجلس الوزاري:** يتألف من وزراء خارجية الدول الاعضاء يجتمع مرة كل ثلاث أشهر ويملك كل عضو خيار الدعوة لجلسة استثنائية لأي من المجلسين أي المجلس الاعلى أو مجلس الوزراء ويفضل التصويت بالاجماع بحيث لكل دولة صوت واحد إلا أن القرارات تتخذ بالأغلبية عند الضرورة.
- **الأمانة العامة:** يتراسها امين عام يتم التداول على هذا المنصب دوريا بين الدول الاعضاء ويساعد الامين العام عشرة مساعدين يقع المقر الرئيسي للأمانة العامة في الرياض أي بالمملكة العربية السعودية"[86].

2-دور مجلس التعاون الخليجي في ارساء التعاون بين الاعضاء:

ولعل مجلس التعاون الخليجي قد تقدم خطوات ايجابية نحو التكامل في المجال الاقتصادي بحيث تم إقرار الاتفاقات المتعلقة بالاقتصاد والتجارة منذ سنة 2001 والجمارك والتعريفات الخارجية سنة 2003 أي اتحاد جمركي وسوق المشتركة منذ سنة 2008، غير أن بعض الأهداف كالعملة الموحدة والتوحيد السياسي الذي كان من المفترض أن يكون سنة 2013 بين جميع دول الخليج قد توقف نتيجة ازمة الثقة بين دول الخليج وقطر خاصة ونتيجة غياب الثقة بين دول الخليج حول جدوى التكامل السياسي في ظل بعض الخلافات التي بدأت تظهر خاصة منذ سنة 2005.

أما في الجانب العسكري فقد شاركت العديد من دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في التدخل العسكري في اليمن منذ مارس 2015 في اطار اتفاق الدفاع المشترك لعام 2000 وفقا للمبدأ القائل بأن "الهجوم على واحد هو هجوم على الجميع"، لكن التكامل العسكري والتوافق بين دول مجلس التعاون الخليجي ما زال محدودا، ولعل المعضلة الأمنية بالنسبة لدول الخليج هي ايران إذ تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيران على أنها التحدي الأمني الدولي الرئيسي ولكنها تتبع مجموعة من الأساليب القائمة على أولويات متفاوتة

[86] – جيفري مرتيني بيكا واسر وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسةRAND ، 2016، ص1، على الرابط: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1429/RAND_RR1429z1.arabic.pdf

تقود السعودية والإمارات العربية المتحدة التدخل العسكري في اليمن ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران وحلفائهم[87]، فبعد نصف قرن لا تزال العلاقات العربية العربية محدودة في النشاط الاقتصادي، فالدول العربية وعلى رغم ما تطلقه من شعارات للتعاون الاقتصادي كانت مهمومة بالدرجة الأولى بقضية أمن النظام، فاتفاقيات انتقال الدول العربية دون عقبات وقفت أمامها اعتبارات الأمن التي كانت لها الغلبة على الدوام وكثيرا ما كانت تغلق الحدود أمام البضائع والأفراد مع تقلبات السياسية وأهوائها[88]، لتبقى الارادة السياسية للحكومات العربية في الخليج الفارسي هي المتحكم الأساسي في أي تقدم نحو تكامل عربي فعال.

3-التهديدات الداخلية والخارجية لاستمرار مشروع مجلس التعاون الخليجي:

هناك مجموعة من العوامل المؤثر في استمرار المشروع التكاملي الخليجي والتي تتراوح بين العوامل الخارجية المرتبطة بتأثير القوى الاقليمية والدولية وأخرى مرتبطة بطبيعة الأنظمة في دول الخليج واخرى مرتبطة بتأثير الروابط العابرة للحدود والتي يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- ✓ طبيعة الأنظمة في دول الخليج: إن معظم صانعي السياسات في دول الخليج هم من العائلات الحاكمة أو من الطبقة الحاكمة الأكثر ثقة وهي الفئة التي توضع في منصب وزير خارجية أو سفير...، وعادة ما تستخدم المناصب الدبلوماسية كمكافآت لأكثر الأفراد ثقة، ومعظم الحالات يرتبط التعين أساسا بالقبيلة أو الأسرة الحاكمة[89] وهو ما يجعل من الحكومة اسرية وعائلية تستأثر بالكثير من المزايا بعيد عن احتياجات عامة الشعب على جميع المستويات خاصة الحقوق السياسية والاقتصادية.

---

[87] Marcelle Wahba, op cit.

[88] – حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص220

[89]– The New Politics of Intervention of Gulf Arab States, **Collected Papers** , Volume 1, April 2015, p9, in: http://eprints.lse.ac.uk/61772/1/The%20new%20politics%20of%20intervention%20of%20Gulf%20Arab%20states.pdf

- ✓ إن دول الخليج ما زالت غير آمنة في انخراطها الدولي ضمن المؤسسات الدولية والمنظمات الإقليمية: فهي تشكل توليفة من النظم غير الديمقراطية، مع اتساع لفجوة عدم المساواة في الدخل والثروة كل هذه الأوضاع تهيئ لإمكانية اندلاع انتفاضة"[90] داخلية ضد الأنظمة الخليجية والأسرة الحاكمة.
- ✓ تكرس أغلبية دول الخليج القوة والموارد لأحد جوانب بناء الدولة التي تسيطر عليها في دولة استبدادية أكثر مركزية: من خلال التمويل المتزايد للقوة العسكرية "وبالرغم من عدم وجود أرقام دقيقة حول مشتريات السلاح الخليجية من الولايات المتحدة إلا أن هناك بعض الدراسات الصادرة عن الكونغرس الامريكي التي تشير إلى أن مبيعات الأسلحة الامريكية قد تضاعف حوالي ثلاث مرات خلال سنة 2011 أي ما يعادل 75% من سوق الأسلحة[91]، وتعتبر دول الخليج المستورد الأول للأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية فدول الخليج زبون رئيسي للأسلحة الغربية، وفي ذات الوقت مقر أساسي للقواعد العسكرية الامريكية.
- ✓ تأثير الروابط العابرة للحدود: يبرز تأثير الروابط العابرة للحدود كاالطائفية والتي تكمن خطورتها في انجذاب تلك الطوائف نحو ايران إذ "يمثل الشيعة في العالم الاسلامي ما بين 10 إلى 15% فقط، إلا أنهم يتمركزون في مناطق تحضى بأهمية استراتيجية لدى ايران فـ60% من البحرينيين شيعة، و10% من الشيعة السعوديين موجودين كأغلبية في المنطقة الشرقية التي تحتوي على اغلب احتياطي النفط في المملكة، في ذات الوقت يوجد جسر يربط بين البحرين والمنطقة الشرقية في المملكة والذي يتيح دخول الدبابات السعودية إلى البحرين بسرعة"[92]، باعتبار أن البحرين تحكمها النخبة السنية ولكن بأغلبية شعبية شيعية.

---

[90] – محسن خان، الآثار الاقتصادية للربيع العربي، مركز الشرق الأوسط، ص1، على الرابط:
http://www.achariricenter.org/wp-content/uploads/2016/03/

[91] – أشرف محمد كشك، **السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي**، البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولة والطاقة، 2014، ص18.

[92] – جون آر برادلي، **ما بعد الربيع العربي**، تر: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013، ص146.

- ✓ غياب أطر العمل الاجتماعية والسياسية (حكومة قوية وأحزاب سياسية يعول عليها ومؤسسات تمثيلية، يجعل الافراد في هذه الدول تلجئ إلى ما يعتبرونه هياكل اجتماعية أساسية كالأسرة والعشيرة والقبيلة اذ حل التحالف القبلي والعشائري محل الشعور بالانتماء القومي والولاء المدني إن وجد هذا الشعور من الأساس"[93]، وهو ما يجعل من الولاء القومي مجزئ ضمن أطر أقل تنظيم وأكثر عدد وهو ما يشكل تهديدا لبقاء واستمرار الدولة القومية وحتى لاستمرار مشروع التكامل الخليجي[94] .
- ✓ الصحوة السياسة: والتي ترتبط في دول الخليج التي تضم دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والإمارات العربية المتحدة) بمجموعة من التغيرات التي أحدثها التطور التكنولوجي إلى جانب مجمل الأحداث التي تؤثر على الأوضاع في المنطقة خاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على العراق سنة 2003 وتبعاتها، إلى جانب ثورات الربيع العربي منذ سنة 2011 التي لم تكن كل دول الخليج بمنأى عنها إلا قطر والإمارات المتحدة إلى حد ما، وحتى وإن كانت الاحتجاجات قد أخمدت إلا أن بذورها قد تنبت مرة أخري، دون أن ننسى التحولات التي عرفها النظام الدولي والمرتبط بتضاءل دور الأحادية القطبية باتجاه التعددية القطبية بين الولايات المتحدة الامريكية والصين الصاعدة وروسيا، والمصالح المعقدة والمتعددة لهذه الدول خاصة الولايات المتحدة وروسيا في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ودول الخليج بصفة خاصة (ذات الأهمية الجيو-استراتيجية المرتبطة خاصة بامتلاكها لثلثي احتياطي النفط العالمي والثلث من الغاز الطبيعي عالميا إلى جانب وجود أهم ممرات النفط والتجارة الدولية باتجاه القارات الثلاث اوربا آسيا وافريقيا)، وهو ما خلق تحديات جديدة للسياسة الخارجية لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي، فهذه الدول بالرغم الموارد والقدرات الطاقوية وكل ما

---

[93] – جون آر برادلي، مرجع سابق، ص83.

[94]– F. Gregory Gause, Threats and Threat Perceptions in The Persian Gulf Region, Volume 14, Number 2, Summer 2007, in: https://www.mepc.org/journal/threats-and-threat-perceptions-persian-gulf-region:

تنتجه من ثروة إلا أنها تفتقد إلى الترابط الاجتماعي داخليا وهو ما انعكس على سياساتها الخارجية.

- ✓ دور القوى الخارجية والقوى المهيمنة لا يزال محددا أساسيا للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب استغلال الغرب للمختلف الروابط الاقليمية خاصة للعداوة بين السنة والشيعة* لتحقيق مصالحهم الاستراتيجية في المنطقة.
- ✓ تنظر دول الخليج إلى البيئة الخارجية (الدولية والإقليمية) كتهديد مستمر، وتهمل تأثير السياسة الداخلية على الاستقرار الداخلي، إلا أن البيئة السياسية الداخلية تميل إلى إثارة أكبر قدر من الجدل والبقاء أكثر من غيرها، والأمر هنا مرتبط بمشكلة "الصندوق الأسود" الخاص باستبداد الدول التي تهيمن عليها القبائل أو الأسرة الحاكمة[95] وقد برزت بذور ذلك منذ سنة 2011، في دول الخليج بصفة خاصة بالمقارنة مع باقي الدول العربية.
- ✓ الصحوة السياسة في الخليج العربي بعد ثورات الربيع العربي: وترتبط الصحوة السياسية في دول الخليج بمجموعة من الاعتبارات منها الداخلية وأخرى خارجية، حيث كان لتأثير التطور التكنولوجي ونمو الاتصالات الجديدة في وسائل الإعلام خاصة في ظل انتشار الهواتف المحمولة وسهولة الوصول إلى الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية وزيادة عدد محطات التلفزيزن الفضائي مما قوض من حدود تأثير وسائل الإعلام التقليدية واحتكار العديد من الدول العربية لمختلف أشكال الاتصالات، إلا أن مواقع التواصل الاجتماعي عبر الهواتف الذكية كوسائل إعلام جديدة مكنت المواطنين والمنشقين في غير الديمقراطيات من التعبير وحتى الترويج لآرائهم، وكانت بمثابة وسيلة سمحت للمتظاهرين بتنظيم وتنسيق وتداول الرسائل فيما بينهم والتعبير عن

---

[95]– F. Gregory Gause, Op cit, p8.

*– ان جذور العداوة بين السنة والشيعة المستغلة من جانب الغرب لا ترجع إلى اختلافات دينية جوهرية وأن الدسائس قبلية وقعت في العالم الاسلامي في القرن السابع ميلادي بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم حول مسألة الخلافة، ومن عرفوا بالشيعة هم أولئك الذين انحازوا لتولي علي رضي الله عنه الخلافة وكان هو الخليفة الرابع الذي قتل في حادث وحشي ووصل العداء القبلي ذروته في حادثة كربلاء عام 680م الذي كان للحظة فارقة في تأسيس المذهب الشيعي بسبب مقتل الحسين ابن علي واعتبره الشيعة شهيدا وفي تلك اللحظة وقع الشقاق بين السنة والشيعة وكتسب ذلك العداء الصبغة اللاهوتية فأهل السنة الأصوليون يعتبرون الشيعة كفار لتقديسهم علي والحسين وهو ما يتنافى مع ما يؤمن به المسلمون باعتبار محمد صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين.

وجهة نظرهم، "فالإنترنت يوفر امكانية لقياس احتجاجات الصحوة فوسائل الإعلام المملوكة للدولة والتي هيمنت على العقد الماضي في العالم العربي لم تعد المتحكم في توجيه الرأي العام، فعلى مدى العامين الماضيين ارتفعت مستويات الانتقادات الموجهة إلى الحكومات في دول الخليج خاصة في المملكة العربية السعودية إذ وصل عدد المغردين إلى أكثر من أربعة ملايين مستخدم نشط من أصل سكان المملكة 28 مليون نسمة[96]، وهو ما يعني أن وسائل الاعلام التقليدية لن تقف أمام انتشار الوعي السياسي بضرورة التغيير، وبالرغم من فشل الاحتجاجات في جذب أنصار من مجموعات أخرى في البلاد وعلى الرغم من أنها تشترك كلها في نفس المطالب، ويمكن تفسير ذلك بالتاريخ الطويل من عدم الثقة بين السنة والشيعة، وكذلك الدور الذي لعبته الحكومة لوقف أي تعاون بين السنة والشيعة طوال العقود الماضية، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى "خليج طائفي افتراضي وردت حكومات الخليج بثورة مضادة عن طريق شن حملة اعتقال وطرد بالجملة وتعذيب وقتل دون محاكمة وإعلان حالة الطوارئ في البحرين[97] وتقسيم المحتجين وفقا لاعتبارات طائفية أو قبلية أو حتى ايديولوجية بدل القيام بإصلاحات سياسية، كما قام الملك عبد الله بعرض هبات مكلفة في أوائل عام 2011 بما في ذلك 10.7 مليار دولار موجهة لرفع الأجور وخلق فرص العمل إلى جانب مخططات للإعفاء من القروض[98]، والهدف من كل هذا هو امتصاص الغضب الشعبي وشراء السلم الاجتماعي بعيدا عن اي اصلاحات حقيقية كبداية لتلبية لمطالب المحتجين الشرعية، فالنخبة الحاكمة تخشى على أمنها الداخلي يمكن أن ترى تدخل جار في سياساتها المحلية كسلاح أكثر خطورة من القوة العسكرية التقليدية لتلك القوة، لذا فقد شكلت ثورات الربيع العربي سنة 2011 منعرج لإمكانية بروز تحد شعبي كبير لشرعية الحكام الخليجيين

- ✓ العداء للاخوان ومقاطعة قطر احد اعضاد دول المجلس: بالرغم من أن قطر مثل المملكة العربية السعودية بلد يسود فيه العقيدة الوهابية السلفية أي المذهب الحنبلي وتنحدر العائلة الحاكمة من نفس المجموعة القبلية العربية المركزية (بني تميم) كما أن مؤسس الوهابية وقادة قطر التزموا بها

[96] –The New Politics of Intervention of Gulf Arab States, op cit, P91.

[97] – جون آر برادلي، مرجع سابق، ص ص8–9.

[98] –What does the Gulf think about the Arab awakening , op cit , p7

منذ فترة طويلة حتى في القرن الواحد والعشرين على النقيض من المملكة العربية السعودية فإن قطر حدت من الفرص المؤسسية المتاحة لعلماء الدين لممارسة التأثير على الصعيد المحلي، كما أن استضافة علماء الإخوان المسلمين سمحت لقطر بتعزيز منطقتها الإقليمية مع انتشار أيديولوجية الإخوان أكثر من الفكر الوهابي، هذا ما سمح لقطر أن تصمم لنفسها مكانا كمتحدث رئيسي في عجلة الإخوان المسلمين من خلال سياسة "الباب المفتوح" [99]، وهكذا أصبحت العلاقة الخليجية الافتراضية مع جماعة الإخوان معادية بشكل متزايد بعد الربيع العربي على الرغم من الأدوار المهمة المماثلة التي قام بها أعضاء الإخوان المسلمين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في فترات سابقة.

- ✓ تأزم العلاقات الخليجية بسبب إنسحاب السفراء السعوديين والإماراتيين والبحرينيين من الدوحة منذ 5 مارس 2014 هو واحد من الأحدث التي كان لثورات الربيع العربي التي لم تثمر دورا في أسوأ انقطاع في العلاقات الإقليمية بين قطر كطرف والأشقاء من دول مجلس التعاون الخليجي في الكفة المقابلة وللإشارة فإنه لم تكن تلك المرة الأولى التي تقوم فيه المملكة العربية بسحب سفيرها من الدوحة فخلال سنتي 2002 إلى 2008 كانت بمثابة محاولة متضافرة من دول الخليج والمملكة العربية السعودية للضغط على قطر لتغيير طرقها[100]، إلا أنه منذ سنة 2014 تعددت وتنوعت أسباب هذا الانقطاع في العلاقات، لكن هناك قضية واحدة تهيمن على وجه الخصوص ولها علاقة بالصحوة السياسة التي انتجت ثورات الربيع العربي التي اخمدت وهي بالأساس:
- ✓ تفاعل قطر غير التقليدي مع جماعة الإخوان المسلمين ودعمها لهم، على الرغم من أن جماعة الإخوان لعبت أيضا أدوارا تاريخية في المملكة العربية السعودية والإمارات في فترات سابقة، إلا أن ما لا يمكن انكاره هو أنه منذ ربع قرن تحاول المملكة العربية السعودية تغيير السياسة في قطر، إلا أن هذه الاخيرة اعتادت أن تكون دولة خليجية هادئة حسنة التصرف، تطيع النظام الطبيعي ولكن منذ عام 1988 عندما فتحت قطر العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي

[99]–F. Gregory Gause, op cit, p p25–26.

[100]– Ibid, p27

والصين دون انتظار المملكة العربية السعودية للقيام بذلك أولا بدأت مؤشرات خروج قطر عن الصف.

- ✓ كانت هناك سياسات تكتيكية أثارت جدلا كبيرا في قطر اين تم اتهمها من باقي دول الخليج بتجنيد مواطني الدول الأخرى وخاصة المسلمين السنة لتأجيج الاحتجاجات في البحرين كما ألقي باللوم على قطر بشكل عام بتمويل المعتدلين "الخاطئين" ، وفي بعض الحالات المتطرفون المزعومون في العراق الذي تفجرت الأوضاع به نتيجة صعود داعش (أو ما يعرف بتنظيم الدولة في العراق الإسلامية وبلاد الشام)[101].
- ✓ يستمر الانهيار الكئيب في اليمن بفعل التحالف العسكري العربي بقيادة المملكة العربية السعودية وتتهم قطر بالدعم التاريخي للحوثيين الموالين لايران: كل هذه الحجج جعلت قطر تواجه عزلة إقليمية كما لم يحدث من قبل، وردت قطر بحذر على التدابير العقابية الاقليمية المتمثلة في غلق الحدود تقدمت قطر بشكل تدريجي لبعض التنازلات في محاولة لتهدئة التوترات الخطابية [102]، لذا من غير المحتمل وجود امكانية لتعاون استراتيجي بين كل دول الخليج اتجاه مختلف التحديات التي تواجه دول الخليج بصفة مشتركة، إذ "يعكس الانقسام المستمر في دول مجلس التعاون الخليجي كانضمام جميع الدول الأعضاء باستثناء عمان إلى التحالف الذي تقوده السعودية في حرب على اليمن (الحوثين) في مارس 2015 في حين قدمت قطر والكويت والبحرين مقاتلات لدعم حملة لاستعادة الحكومة الشرعية للرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وتتناغم عمان مع دورها المفضل كوسيط إقليمي بالمشاركة في الجهود الجارية التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع[103]، وهذه واحدة من القضايا التي تبين تباعد وجهات النظر الخليجية اتجاه المعظلة اليمنية وطريقة التسوية العسكرية أو السلمية لما يحدث في اليمن دون أي اعتبار للجوانب الانسانية.

---

[101] F. Gregory Gause, p28

[102]– Ibid, p p 28–29

[103] Marcelle Wahba, op cit.

- ✓ التحديات الاقتصادية التي تواجه دول الخليج: في العقد الماضي قامت دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة بزيادة الانفاق إلى ثلاثة أضعاف الإنفاق العام خلال الخمس سنوات الماضية، ولكن هذه الفترة من الوفرة الوفيرة من المتوقع أن تنحسر في السنوات القليلة القادمة[104] فالأمر يرتبط بالأداء المتوقع لأسواق الطاقة الدولية لمواصلة نموها الاقتصادي، فكلما هزت الدول العربية أزمة اقتصادية والتي كثيرا ما ارتبطت بانخفاض أسعار النفط، لا تكاد تبدأ ضغوطات إلا وتعافت الأسواق لتصبح بمثابة مزود لهذه الدول بوسيلة لتأجيل الإصلاحات السياسية لتحافظ على أشكال الحكم السابقة، بل وسمحت تلك الأموال بشراء النخب والسكان من خلال برامج الدعم والرعاية الاجتماعية المكلفة، لذا فهناك تشابك استراتيجي بين أمن النخب الحاكمة في الدول العربية بشكل عام ودول الخليج بشكل خاص مع تقلبات أسواق الطاقة الدولية بشكل أساسي، ورغم ادراك هذه الدول لجملة من المشاكل فمثلا مملكة العربية السعودية هي دولة غنية يقدر حجم القطاع العام فيها بـ 705.9 مليار دولار من الأصول المالية الصافية أو 104%من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها على حافة لحظة تاريخية يجب أن تتعامل فيها القيادة مع الضغوط الديموغرافية القوية والإصلاحات الاقتصادية الجذرية وإعادة تصميم هيكل قوتها وسط العديد من الحروب بالوكالة والنزاعات الإقليمية المكثفة مع إيران، وعند قياس هذه التحديات تصبح الثروة المالية للحكومة أقل طمأنة بكثير خاصة وأن البلاد كانت تدير عجزا ماليا وعجزا في الحساب الجاري بلغ 213.2 مليار دولار أمريكي و76.7 مليار دولار أمريكي في جانفي2015 وخلال الأشهر الـ 34 الماضية كما فقدت 241.1 مليار دولار من احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية و84.9 مليار دولار من الأصول المالية الصافية[105]، وهو ما يستدعي ضرورة ترشيد الانفاق للتحكم بالاضطرابات الداخلية والإقليمية التي تشكل تهديدات محتملة ومن بين القضايا الملحة التي تمس البنية الاقتصادية لدول الخليج وعلى رأسهم القيادة الاقليمية لتلك الدول أي المملكة العربية السعودية مجموعة من القضايا الملحة

---

[104]–What does the Gulf think about the Arab awakening , op cit, p3

[105]– The Middle East and North Africa in 2018: Challenges, threats, and opportunities, December, 2017, in: https://www.brookings.edu/opinions/the-middle-east-and-north-africa-in-2018-challenges-threats-and-opportunities/

- ✓ ندرة المياه العذبة: إذ حددته الأمم المتحدة كعامل خطر حاسم في جميع المجتمعات في منطقة الخليج مما يجعله محددا حاسما في مجموعة من المشاكل النظامية إذ يسهم في انتشار الفقر والتحضر غير المخطط وتدهور البيئة، حيث يكون النقص حادا بشكل خاص على مستوى النمو والتنمية وحتى الاستقرار على الصعيد الاجتماعي، ويشير البنك الدولي إلى أنه بحلول عام 2050 سينخفض معدل توفر المياه السنوي للفرد في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 1000 متر مكعب إلى 500 متر مكعب في اليوم ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الطلب على المياه في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 36% خلال العقد القادم، وما يعاب على دول مجلس التعاون الخليجي أنها اتبعت سياسة غير فعالة بشكل كبير لتطوير الزراعة الخاصة بها، إذ يستخدم 85% من المياه الجوفية في دول مجلس التعاون الخليجي لإنتاج إمدادات غذائية يمكن استيرادها بأسعار أقل بكثير، وهذا ما جعل المملكة العربية السعودية سادس أكبر دولة مصدرة للقمح في العالم، كما اتخذت جميع دول مجلس التعاون الخليجي خطوات دراماتيكية لمعالجة النقص المزمن في المياه العذبة من خلال بناء محطات التحلية وتفتخر دول المنطقة اليوم بأكثر البنى التحتية تطورا لإنتاج المياه العذبة في العالم وتعد المياه المحلاة مكلفة للغاية، حيث تصل تكلفتها إلى 50.50 دولار للمتر المكعب، وتعمل دول الخليج اليوم على أكثر من نصف محطات التحلية في العالم التي يقدر عددها بنحو 10500 محطة ، والتي تنتج أكثر من 35 مليون متر مكعب من المياه يوميا[106]، كل هذا الانفاق وان كان يمثل الجزء القليل من النفقات الخليجية فقد قامت كل أسرة في دول الخليج ببناء نظام متطور للرعاية السياسية وإعادة توزيع الثروة في شكل التعليم المجاني والغاز والكهرباء الرخيصين والوظائف الحكومية للذكور الذين يعانون من البطالة في الغالب، كلها عبارة عن أمثلة تبين عن سياسات اقتصادية غير ناجعة وان استمرارها يرتبط بالاستمرار في ضخ النفط، ومن المؤسف القول أن هذه الدول لا تفكر بطرق ناجعة لما بعد النفط.
- ✓ إن دول مجلس التعاون الخليجي الذي تم تشكيله في عام 1981 ، مع سجل إنجازت قليل جدا، بعد غزو الكويت في عام 1990 أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي في مارس 1991 من

[106] –James A. Russell ,op cit.

"دمشق" عن إقامة تحالفات عسكرية مع سوريا ومصر لكن عندما هدأت الأزمة تم إسقاط الفكرة، وعندما بدأ الربيع العربي أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي أن المغرب والأردن سوف تنظم إلى دول مجلس التعاون الخليجي، لكن عندما لم تظهر الأزمة على أنها خطرة وشيكا تم إسقاط الفكرة كذلك[107]، ولا يختلف الأمر كثير بالنسبة لمجموع الخطط التي كانت تستهدف حل أزمات أو مواجهة تهديدات محددة حيث كان منتظر أن تنظم كل من الأردن والمغرب إلى مجلس التعاون الخليجي بهدف توسعته ومواجهة التحديات المشتركة.

- ✓ اختلاف وجهات النظر بشان تطبيع العلاقات مع اسرائيل سواء بين الدول التي قامت بالتطبيع الرسمي وشعوبها أو حتى بين باقي دول مجلس التعاون الخليجي التي لا ترغب في تطبيع العلاقات استجابة لرغبة شعوبها وان كان من المتوقع ان يزيد هذا من الفوارق والخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي وهو ما سينعكس على مستقبله.

[107]– The New Politics of Intervention of Gulf Arab States, op cit, p 30.

اتحاد المغرب العربي

تهدف هذه المحاضرة إلى التنبيه لضرورة اعادة النظر في مختلف علاقات التعاون بين دول اتحاد المغرب العربي ضمن هذا الهيكل كنموذج لنهج الاتحاد من أعلى إلى أسفل والذي جمد منذ سنة 1994 ومقومات التكامل المغاربي والسياق التاريخي لظهوره بمقارنة مع نهج الاندماج المتبع (من أعلى إلى أسفل)، وفي ذات الوقت التطرق إلى البناء الهيكلي لاتحاد المغرب العربي وتحديد الأعطاب الجوهرية التي حالت دون تفعيله والتي لم يتم تداركها إلى يومنا هذا، مع التركيز على أثر التحديات والتهديدات الحالية وكذا التحولات التي عرفتها دول المنطقة على مستوى الدولة ككيان ووعي المجتمع في إعادة دفع هذا الاتحاد كإطار للعمل المشترك مع الوقوف على هياكله وتقيم عمله وجدواه مستقبلا.

وتتضمن المحاضرة المحاور التالية:

- **نشاة اتحاد المغرب العربي**
- **هياكل اتحاد المغرب العربي**
- **المقومات المشتركة لدول اتحاد المغارب العربي:**
- **مسار وأسباب فشل التجربة التكاملية المغربية**
- **مستقبل اتحاد المغرب العربي في ظل التحديات الراهنة**

1. نشأة اتحاد المغرب العربي:

لقد كان للتحولات التي عرفها العالم منذ بداية الألفية الثانية وتداعيات الربيع العربي على المنطقة العربية وبشكل خاص المنطقة المغاربية تأثيرا كبيرا على ضرورة اعادة النظر في مختلف علاقات التعاون والتكامل التي تتطلبها مواجهة التحديات الحالية، حيث فرضت هذه التحولات تحديات جديدة على دول المنطقة المغاربية التي لم تعد بمعزل عن ضرورة اعادة تنظيم نفسها في اطار تنظيم مشترك يقلل من الضغوط التي تفرضها مختلف المخاطر والتهديدات الحالية خاصة أن هناك الكثير من التحديات التي تتطلب تعاونا مشتركا للتقليل من تأثيرها او حتى لمواجهتها، ويعتبر اتحاد المغرب العربي إطار تنظيما مشترك جاهزا فشلت الدول المغاربية في استغلاله لخدمة مصالحها على عكس الضفة الشمالية للمتوسط (الاتحاد الأوربي) من جهة، من جهة ثانية انعكست تداعيات هذا الفشل على أوضاع شعوب المنطقة وجعلت إمكانيات تفعيلة محل شك، إلا أن الأحداث التي تشهدها المنطقة وكذا تداعيات التحولات الدولية شجعت على ضرورة اعادة النظر في دور الاتحاد المغاربي وبرز طموح لدى بعض القادة السياسيين للاستفادة منه كإطار للتعاون والتنسيق المشترك.

تتعدد أسباب بروز فكرة انشاء اتحاد المغرب العربي خاصة أن الفكرة قديمة وترتبط بأوضاع الدول المغاربية في فترة الاستعمار إلى جانب مجموعة من المقومات المشتركة التي ساعدت في تجسيد فكرة الاتحاد بالإضافة الظروف الدولية والإقليمية المشجعة لظهور العديد من التكتلات الاقليمية ومنها في الضفة الشمالية المقابلة للدول المغاربية (الاتحاد الأوربي).

- السياق التاريخي لبروز فكرة اتحاد المغرب العربي:

لابد من الإشارة بداية إلى أن فكرة اتحاد المغرب العربي تعتبر من أقدم الطرحات والتي كانت حتى أثناء الاستعمار باعتبار أن أغلب دول شمال إفريقيا كانت تحت الاحتلال الفرنسي أو الإيطالي أو الاسباني، وفي ذات الوقت تخوض معارك التحرر من الاستعمار تحت شعار الوحدة العربية كوسيلة لزيادة القدرة على التحرر من جهة، ونتيجة الاعتقاد الذي طبع ذلك الجيل (المد القومي العربي) في إطار وحدة الأمة العربية بشكل عام، وبين دول شمال إفريقيا بشكل خاص، "فقد تقاسم سكان المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية إلى الحد الذي أقنعهم بحتمية صناعة

المستقبل المشترك، المستقبل الذي يستند إلى مرجعيات الماضي كوحدة الاعتقاد والمسار التاريخي والدين والتضحيات التاريخية... هذا الإرث التاريخي شكل الخلفية الفكرية والسياسية لتأسيس اتحاد المغرب العربي"[108]، ويمكن الإشارة إلى ذلك من خلال ما يلي:

- تقاسم البلدان الخمسة: الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس وحدة جغرافية وإنسانية وتاريخية شكلت أساس الهوية الثقافية النابعة من التراث الثقافي غير المادي للبلدان المغاربية المتأصل في التاريخ الطويل والمشترك والذي بدوره تشكل انطلاقا من تأثره بعدد كبير من الثقافات المختلفة، وبشكل عام تشترك البلدان المغاربية في الثقافة البربرية أو الأمازيغية وتتقاسم اللغات المنطوقة (البربر والعرب المغاربة)، حيث شهدت دول المغرب العربي تحولات كبيرة مع الاستعمار الفرنسي الذي استمر من 1830 إلى 1962 في الجزائر ومن 1881 إلى 1954 في تونس ومن 1920 إلى 1960 في موريتانيا ومن 1912 إلى 1955 في المغرب ومع الاستعمار الإيطالي الذي استمر من 1911 إلى 1943 في ليبيا[109] وهو ما جعل ثقافة هذه الدول تمتزج بثقافة المستعمر التي لا تزال آثارها إلى يومنا هذا، ويمكن ضمن هذا الاطار الاشارة إلى المحطات الرئيسية لبوادر تبلور فكرة الاتحاد المغاربي والتي تعود إلى بداية القرن 20 وذلك من خلال ما يلي:
- اشتراك دول المغرب العربي الخمس في القتال ضد المستعمر كهدف مشترك ولفترات طويلة حوالي 132 سنة بالنسبة للجزائر و 73 سنة بالنسبة لتونس و 40 سنة بالنسبة لموريتانيا و43 سنة بالنسبة للمغرب و32 سنة بالنسبة للاستعمار الايطالي في ليبيا، لذا فإن "فكرة الاتحاد تعود إلى الحقبة الاستعمارية أين كانت النخب في الدول المغاربية تهدف إلى توحيد كفاحها ضد الاستعمار الفرنسي وبدأت بعض الحركات في الظهور في أوائل القرن 20 العشرين

---

[108] مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ، **اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001 ص ص5-6.

[109] Policy Report, Regionalism in North Africa: the Arab Maghreb Union in 2019, 2019 , p5: https://bit.ly/2YMsVeY, 6-12-2019

كـ"الشباب التونسي" سنة 1907 و"الشباب الجزائري" سنة 1914 و"الشباب المغربي" سنة 1919[110] .

- تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا الذي دعى إليه الزعيم التونسي علي باشا حامبا سنة 1923 وهي جمعية تدافع عن العمال المغاربة في باريس تحولت سنة 1926 إلى الدفاع عن كيان المغرب العربي وحقوقه[111] ، ويعتبر مصالي الحاج قائد هذه الجمعية في الجزائر.
- جمعية طلبة شمال إفريقيا التي تأسست سنة 1927 وهي الأخرى دعت إلى الوحدة العربية ووحدة التعليم بين الدول العربية الشمال الإفريقية.
- اقترحت لجنة استقلال الجزائر وتونس إنشاء جمهورية شمال إفريقيا وبعد ثلاثين عاما اعتمدت اللجنة ميثاقا شكل خطوة أولى نحو فكرة المغرب العربي الموحد بدأ من تعزيز النضال الوطني من خلال روح الكفاح المشترك ضد الاستعمار وجمع التونسيون والجزائريون والمغاربة مؤتمر المغرب العربي الذي أنشأ مكتب المغرب العربي سنة 1947 كهيئة دائمة، وفي جانفي سنة 1948 أطلقت اللجنة بيانا تعهدت فيه جميع الأطراف بالكفاح من أجل استقلال المغرب الكبير واستمر خلال سنتي 1954-1955 بالتعاون مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية وجيش التحرير المغربي واستمر هذا التعاون بعد استقلال المغرب سنة 1956،[112] في ظل المساندة والدعم الذي كان بين قادة الدول المغاربية المستعمرة بدعم ومساندة حركات التحرر لبعضها البعض في هذه الدول أثناء الاستعمار "والذي كان نتيجة رد الفعل ضد الإمبراطورية الفرنسية في ثلاث دول (الجزائر والمغرب وتونس) من خلال رد فعل دفاعي وشعور مشترك قبل أن يصبح فكرة هيكلية"[113] بدأت تتجسد بعد استقلال تلك الدول من خلال ما يلي:

---

[110] Ibid, p6

[111] بوقارة، حسين.. **اشكالية المسار التكاملي في المغرب العربي**، الجزائر: دار هومة ، 2010، ص14.

[112] Policy Report, op cit, p7.

[113] Luis, Martinez et d'autre, L'Algérie L'union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale , paris: European commission under contract. 2005, p6

- في سنة 1964 عقد أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد المغاربة تم خلاله إنشاء اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة (MPCC) ولجنة السياسة النقدية والتي كانت أهدافها تتمثل في:

- تطوير التبادلات الأفقية من خلال تنسيق السياسات الجمركية وتنسيق سياسات الدول الأعضاء في مجال الصناعة والمناجم والطاقة والنقل والاتصال.
- تنسيق موقف البلدان فيما يتعلق بالعلاقة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC).

ومع ذلك لم يكن لدى لجنة السياسة النقدية مركز قيادة حتى سنة 1966 ووجود أمين عام إلا أنه لم يكن هناك ميثاق ولا نظام داخلي وقد كان دورها استشاريا فقط وتوصياتها غير ملزمة، وفي سنة 1970 انسحبت ليبيا من اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة وانضمت موريتانيا سنة 1975[114]

إلا أن ما لا يمكن اهماله ضمن هذا السياق التاريخي هو الخلافات الحدودية نتيجة الموروث الاستعماري بتغيره لحدود هذه الدول من جهة، ونتيجة بحث هذه الدول عن كيفية إعادة بناء الدولة من جهة ثانية حيث بدأت الخلافات بين الدول المغاربية تظهر وتجسدت ضمن الاتفاقات الثنائية التي عززت من هوة انعدام الثقة بين مختلف الاطراف منها النزاع بين المغرب وليبيا حول الانقلاب الفاشل في الصخيرات وأزمة تونس وليبيا الناجمة عن قضية قفصة في جانفي 1980، ومع بداية الثمانينيات تم تقسيم المنطقة بين محورين رئيسيين حيث وقعت الجزائر وموريتانيا وتونس معاهدة الأخوة بينما وقعت ليبيا والمغرب معاهدة اتحاد وجدة في أوت 1984 بالإضافة إلى عدم تنفيذ إعلان جربة لسنة 1974 والذي يهدف إلى توحيد ليبيا وتونس بسبب الاختلافات الإيديولوجية وقد أدى ذلك إلى توتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين خاصة في سنة 1985 بطرد آلاف التونسيين من ليبيا[115].

وعندما أصبح شاذلي بن جديد رئيس الجزائر سنة 1979 قام بإعادة فتح الحوار الدبلوماسي مع المغرب في سنة 1988 وتم التحضير للقمة المغاربية الأولى التي حضرتها جميع بلدان المغاربية في زرالدة أين تم تشكيل لجنة لتأسيس اتحاد المغرب العربي وفي سنة 1989 تم

---

[114] Policy Report, op cit, p p7-8

[115] Loc cit.

توقيع معاهدة مراكش من قبل الجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب وتونس والتي أسست رسميا لاتحاد المغرب العربي، وهكذا اهتدى قادة الدول الخمس إلى اتخاذ قرار الوحدة السياسية الذي تضمنته وثيقة اتحاد المغرب العربي التي بقيت مجرد حبر على ورق، بخلاف الاتحاد الأوربي والذي بالرغم أن فكرة تأسيسه لم تبرز إلا بعد الحرب العالمية الثانية من خلال مشروع المارشال سنة 1947 في إطار إعادة بناء أوربا المدمرة وضرورة خلق مجال للتعاون بين الدول الأوربية لتحقيق فعالية لهذا المشروع، وفيما بعد من خلال منظري التكامل خاصة دفيد متراني أين بدأ تجسيد التعاون منذ سنة 1950 من خلال المجموعة الأوربية للحديد والصلب.

2- هياكل اتحاد المغرب العربي:

إن إشكالية اتحاد المغرب العربي لم تكن المؤسسات ولا القوانين (المواد)، بقدر ما كانت كيفية تفعيل هذا الاتحاد (أي المؤسسات) على أرض الواقع والمضي قدما في مسار التكامل مثلما فعل الأوربيون منذ سنة 1950، حيث تشكلت البنية الفوقية لاتحاد المغرب العربي على شاكلة الاتحاد الأوربي ولكن دون تتويج ذلك الهيكل بآلية عمل مرنة، وهو ما لم يسمح بالتجسيد الفعلي لاتحاد المغرب العربي على أرض الواقع، ويتألف اتحاد المغرب العربي من هيكل تنظيمي يتمثل فيما يلي:

- **مجلس الرئاسة:** يضم رؤساء الدول الأعضاء الخمس وهو أعلي جهاز في الاتحاد، وتكون رئاسة هذا المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء دول الاتحاد، ويعقد الاتحاد دورته كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية إذا ما دعت الحاجة لذلك، ولابد أن تصدر قراراته بعد إجماع أعضائه (أي التصويت على كل القرارات يكون بالإجماع)، في حين كان يمكن أن يكون التصويت مرنا بأغلبية الثلثين على القضايا المهمة والأقل أهمية بالأغلبية كما هو في أغلب التكتلات الناجحة، أما باقي الأجهزة والتي يبقى عملها شكلي فهي تتمثل في:
- **مجلس وزراء الخارجية:** يضم وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي وظيفته استشارية.
- **الأمانة العامة:** لاتحاد المغرب العربي كهيئة تنفيذية تعمل تحت وصاية مجلسي الوزراء والرئاسة.

- **مجلس الشوري:** وهو هيئة استشارية "يضم 50 عضو 10 ممثلين عن كل دولة ولعل أكبر إشكال يمكن أن يطرح في حالة ما إذا تم تفعيل اتحاد المغرب العربي هو التمثيل المتساوي في الوقت الذي تشكل دولتين منه هما كل من الجزائر والمغرب بين 80%إلى 90% من تعداد سكان الإتحاد وهو ما لا يتوافق مع ما هو معتمد في كل برلمانات التكتلات الناجحة، والتي تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان وبالتالي التمثيل النسبي كما هو في الاتحاد الأوربي (البرلمان الأوربي كهيئة تشريعية)، إلى جانب مجموعة من الهيئات الأخرى منها: لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة والهيئة القضائية هذه الأخيرة المكونة من 10 أعضاء عضوين عن كل دولة" [116]، بالإضافة إلى هيئات أخرى كالأكاديمية المغاربية للعلوم والمصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، أما اللجان الوزارية المتخصصة فهي أربع لجان متخصصة تتمثل في: لجنة الأمن الغذائي ولجنة الاقتصاد والمالية ولجنة البنية الأساسية ولجنة الموارد البشرية.

ومع كل هذا الهيكل التنظيمي إلا أنه لا جدوى من وجوده إذا كانت الدول المغاربية خاصة الجزائر والمغرب لا تستطيع أن تتجاوز خلافاتها بحثا عن مزايا التكامل كما فعل الأوربيون، على الرغم من أن المشاكل الجزئية بين البلدين لا مجال لمقارنتها مع تاريخ الصراع الطويل والمليء بالدماء بين ألمانيا وفرنسا.

3-المقومات المشتركة لدول اتحاد المغارب العربي:

تتمتع الدول المغاربية الخمس بمجموعة من المقومات الدافعة للتكامل أكثر من أي منطقة في العالم وذلك للاعتبارات التالية:

- تمتع الدول المغاربية بلغة واحدة ودين واحد وتاريخ مشترك فاللغة العربية تعتبر لغة موحد بين الدول الخمس لاتحاد المغرب العربي بالرغم من أن الاستعمار الفرنسي قد حاول فرنسة هذه الدول (الجزائر وتونس والمغرب وموريطانيا) حيث لا تزال الثقافة الفرنسية وخاصة اللغة هاجسا

[116] مركز زايد، مرجع سابق،ص ص 5-6

مشتركا بين هذه الدول خاصة في ظل الجهود الفرنسية للحفاظ على موروثها الثقافي في مستعمراتها الإفريقية خاصة المغاربية، ناهيك عن التجانس التاريخي والثقافي وديني باعتبار الدين الإسلامي ديانة مشتركة بين كل الدول المغاربية، بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوربي تضم 150 لغة إلى جانب الاختلاف الثقافي والحضاري وتاريخ من الصراع والحروب خاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية رغم ذلك تشكل الاتحاد الأوربي.

- مساحة كبيرة جدا لخمس دول المشكلة للاتحاد المغاربي وهي أكبر من مساحة مجموع دول الاتحاد الأوربي الـ28 دولة مجتمعة وتبلغ مساحته 3.9مليون كلم^2 أما دول اتحاد المغرب العربي الخمس مجتمعة تشكل مساحتها حوالي 5.7مليون كلم^2" [117] وهي مساحة كبيرة جدا يمكن استغلالها في تحقيق اكتفاء ذاتي من حيث الغذاء والسكن والسياحة ويمكن أن تكون جاذبة للاستثمار المشترك في مختلف المجالات بما في ذلك الصحراء (مشاريع للطاقة الشمسية).
- عدد سكان الاتحاد المغاربي أكثر من 100 مليون نسمة حسب احصائيات البنك العالمي لسنة 2018، وأغلبيته شباب، كما أن أغلب سكان اتحاد المغرب العربي يعيشون في كل من المغرب والجزائر، وحسب إحصائيات سنة 2012 من المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 150 مليون نسمة سنة 2050"[118] ويمكن التفصيل في تعداد السكان لكل دولة من خلال الجدول التالي:

الجدول4: احصائيات عدد سكان دول المغرب العربي لسنة 2018.

الدولة	عدد السكان سنة 2018	الدولة	عدد السكان سنة 2018

[117] شرابي، عبد العزيز.. اتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد5، 2008، ص12.

[118] Boutin, Christophe, La difficile montée en puissance de l'union de Maghreb Arabe, 9octobre2013,p1, https://bit.ly/2sqLAB3, 14-10-2019

الجزائر	42,2284290	**المغرب**	36,0291380
تونس	11,5652040	**ليبيا**	6,6785670
موريطاني	4,4033190	**مجموع السكان**	100,9046570

المصدر: الباحث انطلاقا من احصائيات البنك الدولي:

-The World Bank, World Development Indicators, in:

https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=MAR

ولعل ما يميز الاتحاد المغاربي ما يلي:

- أن عدد الدول المكونة له عدد قليل جدا مما يسهل إمكانية الاتفاق والمضي بشكل سريع في مسار الاندماج باعتبارهم 5 دول فقط، وهي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريطانيا، في حين أن نواة تأسيس الاتحاد الأوربي كانت سنة 1951 6 دول (المؤسسة) وتوسع الاتحاد الأوربي أفقيا بضم ثلاث دول أخرى سنة 1973 أي 9 دول ثم 10 دول سنة 1981 ثم 12 دولة سنة 1991 ثم 15 دولة منذ سنة 1995 ثم 25 دولة سنة 2004 ثم وصل إلى 27 دولة سنة 2007 بضم كل من رومانيا وبلغاريا وأخيرا كرواتيا سنة 2013 وبالتالي 28 دولة مع خروج بريطانيا المقرر أواخر شهر ديسمبر 2019.

- إمكانيات مادية كبيرة خاصة نتيجة توفر دول اتحاد المغرب العربي على الموارد الطبيعية وعلى رأسها الموارد الطاقوية في كل من الجزائر وليبيا والفوسفات في المغرب، في حين أن دول الاتحاد الأوربي لا تحتوي على موارد طبيعية بل تعتمد في الحصول على الموارد الطبيعية من دول الاتحاد المغاربي والشرق الأوسط مقابل تصدير كميات كبيرة من المواد الغذائية والصناعية لدول الاتحاد المغاربي، ورغم كل هذه المقومات بما فيها الزراعية والسياحية لم يكن هناك إنعاش حقيقي ومشترك لهذه القطاعات في معظم دول الاتحاد المغاربي، في الوقت الذي كان بإمكان الدول المغاربية القيام بتبادل المنتجات الغذائية وحتى بعض المنتجات الصناعية فيما بينها في إطار الاتحاد وبأقل تكلفة نقل وتأمين، بدلا من استيراد كل احتياجاتهم الغذائية والصناعية من دول الاتحاد الأوربي.

– القرب الجغرافي من سوقين كبيرين هما السوق الإفريقية والسوق الأوربية كان من الممكن أن تكون خاصة السوق الإفريقية امتداد حيوي كسوق مجاورة لاتحاد المغرب العربي[119]،خاصة أن معايير الإنتاج متقاربة بل حتى إمكانية الاستثمار من خلال الاستفادة من تجربة النافتا في الاستثمار الأمريكي في المكسيك في إطار ما يعرف بـ"الهروب نحو القاع"[120]، نتيجة عدم توفر معايير للعمالة والبيئة مما سيقدم أرباحا اضافية لاستثماراتها في تلك الدول.

بالإضافة إلى كل ما سبق فان دول الاتحاد المغاربي تشترك في ذات المعانات والمشاكل من بطالة وتهميش وغياب فرص العمل والبحث عن الجنة الأوربية بالهجرة الشرعية أو غير الشرعية سواء للأدمغة أو للعمالة، إلى جانب الإرهاب والجريمة المنظمة...وغيرها من التهديدات المشتركة التي أصبحت أكثر تعقيدا منذ 2011، في الوقت الذي تتميز فيه دول الاتحاد الأوربي بتفاوت كبير اقتصاديا واجتماعيا إذ لا مجال للمقارنة بين دول الرفاه كالدنمارك والسويد وهولند مثلا ودول أوربا الوسطى والشرقية خاصة، ورغم كل ذلك تستمر الشعوب المغاربية في التطلع للوصول على الأقل إلى مرحلة واحدة أو خطوة واحدة في مسار التكامل مثل الذي مضى فيه الاتحاد الأوربي رغم الاختلافات الجوهرية بين دوله من حيث اللغة والدين والتاريخ الصراعي بين دوله خاصة فرنسا وألمانيا.

4-مسار وأسباب فشل التجربة التكاملية المغاربية:

إن الاتحاد المغاربي لم يحرز أي تقدم يذكر على أرض الواقع رغم رسمه لمسار التكامل وذلك بسبب المشاكل المتعددة بين دوله من جهة ونتيجة غياب الارادة السياسية و عدم تحديد الآليات العملية للمضي في مسار الاندماج إلا أن الثقة في مستقبل أفضل للشعوب المغاربية ضمن الاتحاد قد تكون الدافع الاساسي لإعادة انعاشه ودفعه ليبدأ مسيرته مستقبلا.

- **مسار اتحاد المغرب العربي:**

---

[119] Boutin, Christophe, op cit, p1

[120] نزال العيدي، عبد الناصر.. **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1994، ص83.

لقد رسم الاتحاد المغاربي المسار العام الذي سيعمل على تحقيقه منذ "قمة ليبيا سنة 1991 أين تم تحديد ثلاث مراحل لهذا التكامل بداية بمنطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي وأخيرا سوق مشتركة والتي من المفترض أن يتم تجسيدها بين سنتي 1989 إلى 2006...(وحتى لا نظلم هذا الاتحاد نشير إلى ما تم تحقيقة من نشاطات ضمن هذا الاتحاد) حيث تم إنشاء 114 فوج عمل ومجموعة من المشايع المشتركة في المجالات التالية: الأقسام الوطنية للطريق السريع بين دول المغرب العربي، وتمديد شبكات الاتصالات البصرية، والربط الكهربائي، ومكافحة التصحر، والتعاون في مجال الصحة[121] وإن كان حتى هذه المشاريع معطلة بسبب غلق الحدود بين بلدان المغرب خاصة الجزائر والمغرب، في حين تم تحديد مسار الانتقال من مرحلة لأخرى زمنيا كما يلي:

- إنشاء منطقة التبادل الحر بين دول اتحاد المغرب العربي في حدود سنة 1992 والتي لم يتم إنشائها إلى يومنا هذا.
- إنشاء الاتحاد الجمركي بين دول اتحاد المغرب العربي في حدود سنة 1995 في الوقت الذي توقفت حتى اجتماعات المجلس الرئاسي منذ سنة 1994 أي دون الخطوة الأولي.
- إنشاء السوق المشتركة بين دول اتحاد المغرب العربي في حدود سنة 2000 إلى سنة 2006 وهذه المرحلة هي الأخرى لا وجود لها على أرض الواقع، باعتبار أنه لم يتم الاجتماع على مستوى المجلس الرئاسي للاتحاد المغاربي كما تم الاشارة سابقا منذ سنة 1994 إلى يومنا هذا.

ورغم أن اقتصاديات الدول الخمس المشكلة للاتحاد المغاربي تعد مكملة لبعضها البعض بحيث أن الاتحاد في حال تفعيله سيحقق الاكتفاء الذاتي لكل هذه الدول في معظم حاجياتها خاصة الغذائية والطاقوية، في حين أن ما يتم الترويج له هو أن دول الاتحاد المغاربي لن تجد ما تتبادله فيما بينها، لتبرير تلك النسبة 2% إلى 3% من المبادلات البينية بين دول اتحاد المغرب العربي الخمس، وبالمقارنة مع الاتحاد الأوربي الذي تصل المبادلات البينية إلى 60% وتصل بين

[121] Boutin, Christophe, op cit, p2

دول النافتا إلى 56% في حين تصل بين دول تكتل الأسيان إلى 23% كما أن نسبة الاستثمارات بين دول اتحاد المغرب العربي لا تتجاوز 5%"[122] بحيث يعتبر إقليم المغرب العربي الأقل تكاملا من بين كل الأقاليم في العالم بل ومن بين دول الجوار الأقل تبادلا اقتصاديا وتجاريا وعالميا بغض النظر عن كونها تشكل إتحاد ولعل الأسباب النظرية التي لم يتم أخذها بعين الاعتبار لتحقيق المسار الذي تم رسمه ضمن المراحل السابقة الذكر يعود إلى ما يلي:

- النهج الذي اعتمده الاتحاد المغاربي يقوم على الاتحاد من أعلى إلى اسفل وهو ما لا يخدم مسار التكامل الذي كان يجب أن يكون في شكل عمودي من أسفل إلى أعلى.
- ضرورة التدرج في بناء الاتحاد بالبدء بالمجالات الأكثر ربحا منها المجال الاقتصادي وتوسيعه بشكل مقبول بين دول الاتحاد خاصة أنه يحقق مكاسب مادية ملموسة لكل الأطراف والذي يمكن أن يشجع الأطراف للتوسع باتجاه مجالات أخرى أكثر حساسية.
- حل الخلافات التي يمكن ايجاد حل لها أو تحيدها جانبا إلى أن يحين الوقت المناسب باعتبار أن تشكيل الاتحاد ونضجه كان يمكن أن يقلل من مشاكل الحدود بين الدول الخمس وكذا ضم الصحراء الغربية للاتحاد كان يمكن أن يجنب المغرب والجزائر استمرارهما في استنزاف طاقاتهما في سباق التسلح على حساب القطاعات الأخرى والشد والجذب في ايجاد حل للقضية الصحراوية.

- **أسباب فشل اتحاد المغرب العربي:**

تتعدد أسباب فشل اتحاد المغرب العربي وعلى مستويات ومجالات مختلفة بالرغم من أن أجهزة الاتحاد تعمل على تجسيد الاتحاد، على حد قول الأمين السابق لاتحاد المغرب العربي حبيب بولعراس"[123]، إلا أن هذه الهياكل التي لا تزال تعمل لا يمكن لها أن تقدم الدعم اللازم

---

[122] séminaire l'intégration Economique du Maghreble : rol du secteur privé, (2014), Tunis, le 16 october 2014,p2, in : https://bit.ly/2Eh3ZTl, 15-11-2019

[123] Luis, Martinez et d'autre, p5

للتكامل في ظل غياب الهيئة العليا لهذا التكتل عن عقد أي اجتماع منذ سنة 1994، وفي ظل تعدد الأسباب وتعقدها مع مرور الوقت، ويمكن التفصيل في ذلك من خلال ما يلي:

- **على المستوى السياسي:** بداية إن مجلس الرئاسة للإتحاد المغاربي معطل منذ سنة 1994 رغم مساعي الرئيس التونسي المنصف المرزوقي سنة 2012 لجمع الفرقاء خاصة المغرب والجزائر، كما أن كلى البلدين يعاني من الكثير من المشاكل الداخلية خاصة الاقتصادية والسياسية ناهيك عن ليبيا الدولة الفاشلة التي تغيب فيها المؤسسات منذ سنة 2011.
- **انعدام الثقة أو (أزمة الثقة المزمنة):** والتي تعود إلى ما قبل تأسيس اتحاد المغرب العربي باعتبار أسباب الفشل كامنة في داخله، حيث عقدت دوله تحالفات ثنائية ينظر إليها كل طرف بنظرة ريبة وشك من الطرف الآخر (خاصة المغرب والجزائر) مثل التحالف واندماج مشترك بين تونس وليبيا سنة 1974 والذي انتهى بعد سنوات قليلة، ونفس الشيء في سنة 1983 أين وقعت كل من تونس والجزائر اتفاقية الأخوة والتعاون والتحقت بهما فيما بعد موريتانيا والتي كان من الممكن أن تكون نواة لوحدة ثلاثية ناجحة تتوسع لتضم المغرب وليبيا، إلا أنه ونتيجة أزمة الثقة المزمنة نظرت كل من المغرب وليبيا بريبة وشك إلى هذا التحالف، وكرد فعل قامت بتأسيس الاتحاد العربي الإفريقي في سنة 1984 في مدينة وجدة، لكن سرعان ما تفكك هذا الاتحاد أيضا سنة 1986، وهذه السلسلة من الاتفاقيات الثنائية تعكس حقيقة الواقع المغاربي الذي لم يتغير كثيرا.
- **خلافات الحدود:** وتشمل ثلاث خلافات رئيسية هي الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب وكذا بين الجزائر وليبيا وحتى بين المغرب وموريطانيا، ويعتبر أشد تلك الخلافات هو الذي كان بين الجزائر والمغرب والذي أسفر عن حرب الرمال سنة 1963 بين البلدين والتي كان سببها مطالبة المغرب بعد استقلالها سنة 1956، بمدينتي تندوف وبشار وهما مدينتان حدوديتان كانتا تحت الحكم الفرنسي حتى استقلال الجزائر وفي اتفاق سنة 1961 أقر ملك المغرب الحسن الثاني والحكومة الجزائرية المؤقتة بهذه القضية الحدودية وقبل كلاهما تأجيل البث فيها إلى ما بعد استقلال الجزائر وبما أن مضمون ميثاق الوحدة الافريقية يقوم على الحفاظ على الحدود التي تركها الاستعمار مما ينكر شرعية مطالب المغرب بهما جاء الرد العسكري من السلطات

المغربية "وفي أكتوبر 1963 حاول الملك الحسن الثاني فتح الحوار مع الجزائر في محاولة لإيجاد حل وسط واحتواء الصراع العسكري إلا أن الوضع تفاقم وتوج بما سمى "بحرب الرمال" وفي 2 نوفمبر تم التفاوض على وقف لإطلاق النار وانتهى النزاع العسكري بسحب كل من الجزائر والمغرب قواتهما وأفرجها عن أسرى الحرب، ففي الوقت الذي دام فيه الصراع شهرا واحد فقط، إلا أن درجة عالية من عدم الثقة والتنافس نتجت عنه[124] فيما بعد وما زالت تعكس العلاقات بينهما إلى يومنا هذا.

- **الهجمات الإرهابية في مراكش سنة 1994:** أين اتهمت السلطات المغربية الجزائر بأنها المسؤولة عن هذه الهجمات وهو ما دفع المغرب إلى فرض من جانب واحد تأشيرة دخول للمواطنين الجزائريين وردت السلطات الجزائرية بإغلاق حدودها على الرغم من أن اجتماع عام 2005 بين الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة وملك المغرب محمد السادس أدى إلى إلغاء تأشيرة الدخول[125] إلا أن الحدود لا تزال مغلقة إلى يومنا هذا بين البلدين.
- **إختلاف الأنظمة السياسية للدول الخمس:** وقد أثر ذلك بشكل كبير على العلاقات بين بلدان الاتحاد فالجزائر وتونس جمهوريتان في حين أن المغرب ملكي دستوري وموريتانيا جمهورية إسلامية ولم تعد هناك دولة في ليبيا في ظل وجود حكومتين تتقاتلان من أجل الشرعية منذ سنة 2011.
- **النزاع حول الصحراء الغربية:** يعبر نزاع الصحراء الغربية عن فشل بلدان الاتحاد في التغلب على خلافاتها التي تتغذى على التوترات المستمرة بين بلدانها خاصة بين المغرب والجزائر في ظل طرحين متناقضين بين الصحراويين المطالبين باستقلالهم منذ سنة 1975 وبين مطالبة المغرب بالأراضي الصحراوية، ورغم اقتراح التصويت لتقرير المصير كحل نهائي إلا أن استمرار المغرب في الرفض واقتراحاتها لحلول لا ترقى الى الاستقلال "كاقترح سنة 2007 بأن يدير سكان الصحراء الغربية شؤونهم بطريقة ديمقراطية من خلال الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية بسلطات حصرية وسيكون لديهم الموارد المالية اللازمة لتنمية منطقة في جميع

---

[124] Policy Report, op cit, pp 8-9

[125] Loc cit.

المجالات مع احتفاظ المغرب بسلطاته في المجالات السيادية لا سيما الدفاع والعلاقات الخارجية والصفات الدستورية والدينية وقد رفضت جبهة البوليساريو خطة الحكم الذاتي مؤكدة على حق تقرير المصير حيث "تؤكد خطة الحكم الذاتي على الطابع الإمبريالي والمتناقض وغير المستقر للموقف المغربي الذي يسعى قبل كل شيء إلى عدم تجانس السكان الصحراويين من ناحية ودعمت المملكة المغربية المبادرة على نطاق واسع ورأت الجزائر أن خطة الحكم الذاتي المغربية ليست مقبولة[126]، وقد عقدت بعدها العديد من الاجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي "أسفرت جميعها عن اعتماد قرارات تمدد استمرار بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية كان آخرها في 30 أفريل 2019 حيث رحب الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة عمر هلال بالقرار 2468 حيث تشير الفقرة 6 إلى الالتزامات التي تعهدت بها البوليساريو للمبعوث الشخصي بالانسحاب من غيرجواراتي والامتناع عن أي عمل يزعزع الاستقرار في بير لحلو وتيفاريتي وفي الوقت نفسه كانت الجزائر وجبهة البوليساريو أكثر تحفظا فيما يتعلق بالمحتوى الذي يذكر لأول مرة منذ عام 1975 اسم الجزائر كممثل أساسي لتحقيق تقدم نحو حل سياسي"[127] وتلت هذه المائدة المستديرة اجتماعات آخرى دون نتائج ملموسة، وهكذا بقي الاتحاد المغاربي على حاله لتنطبق عليه مقولة "بيت لقمان بقيت على حالها"

- **على المستوى الاقتصادي: ي**ظهر من خلال التقرير الذي قام به صندوق النقد الدولي للدخل القومي للدول المغاربية الخمس في سنة 2011 والتي تبين أنها تمثل 0.57%- من الدخل العالمي، أي 2.4% من الدخل القومي للاتحاد الأوربي أو 2.72% من الدخل القومي للولايات المتحدة الأمريكية [128]، في حين كما أشرنا سابقا لا تتجاوز المعاملات البينية بين الدول المغاربية الخمس 2% إلى 3% من مبادلاتها التجارية، في حين أن مبادلات هذه الدول مع الاتحاد الأوربي تتراوح بين 50% إلى 70% من المعاملات التجارية، وهي تقارب نسب المبادلات البينية بين دول الاتحاد الأوربي.

---

[126] Policy Report, op cit, pp 8-9

[127] Ibid, p10

[128] Boutin, Christophe, op cit,p2

ويمكن توضيح من خلال الجدول التالي:

الجدول5: نسبة المبادلات بين الدول المغاربية

دول المغرب العربي	نسبة المبادلات البينية
الجزائر	%0.8
المغرب	%1
تونس	%1.5
معدل المبادلات البينية	%1.3

المصدر: الباحث بناء على الإحصائيات تقرير صندوق النقد الدولي حول منطقة شمال إفريقيا 2011.

وتشير العديد من الدراسات الاقتصادية إلى أن عدم وجود أي شكل من أشكال التكامل بين بلدان اتحاد المغرب العربي يكلف البلدان الخمس خسارة للمبادلات التجارية تقدر بملايير الدولارات، فيما يتسبب عدم تفعيل مؤسسات الاتحاد في تضييع ما يقارب 2 إلى 3 نقطة نمو سنويا في الدخل القومي للدول المغاربية بالإضافة إلى تضيع ما يزيد عن 200 ألف منصب عمل، كما تفقد دول المغرب ما يزيد عن 150 مليار دولار من الأموال التي يتم تهريبها لتخزن في البنوك الأجنبية[129]، بدلا من أن يتم استثمارها في دول الاتحاد نتيجة الفساد المستشري في هذه الدول ويمكن تلخيص مراتب الدول المغاربية ضمن مؤشر مدركات الفساد من خلال الجدول التالي:

الجدول6: تصنيف الدول المغاربية ضمن مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية 2017-2018

[129] Boutin, Christophe, op cit,p3

الدول المغاربية	مؤشر درجة الفساد (0ـــ100)		رتبة البلد (180دولة)	
	2017	2018	2017	2018
تونس	42	43	74	73
المغرب	40	43	81	73
الجزائر	33	35	112	105
موريطانيا	28	27	143	144
ليبيا	17	17	171	170

المصدر: الباحث انطلاقا من معطيات تصنيف منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد لسنتي 2017 و2018 :

http://www.ti-j.org/CPI_2017_map_and_results.pdf

https://www.transparency.org/cpi2018

من خلال المؤشرات السابقة يتبين أن أغلب الدول المغاربية خاصة الجزائر وموريطانيا وليبيا يرتفع فيها معدل الفساد بشكل كبير كما أن حتى تونس والمغرب لا تحتل حتى مراتب متوسطة باحتلالهما ذات الرتبة سنة 2018 بـ 43 درجة.

بالإضافة إلى كل هذا فإن أغلب الدول المغاربية تعاني من تنمية اقتصادية غير متكافئة باعتبار أن وضع تونس والمغرب أفضل من الجزائر وموريطانيا أما ليبيا فهي متعثرة في جميع المستويات منذ سنة 2011 بتدخل الناتو واستمرار الصراع بين حكومة الوفاق الوطني وخليفة حفتر الى جانب التدخل الأجنبي فيها، كما تفتقر الدول المغاربية الخمس إلى بنية تحتية إقليمية تسهل

التنقل والتبادل التجاري باعتبار أن أغلب المشاريع التي تم البث فيها منذ تأسيس الاتحاد تعثرت بسبب شلله منذ سنة 1994.

5-مستقبل اتحاد المغرب العربي:

إن التحدي الأكبر لإعادة تفعيل الاتحاد المغاربي هو التوترات الطويلة الأمد بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية أو الحدود والتي تكرست مع استمرار انعدام الثقة بين البلدين وكانت النتيجة لعدم وجود اتحاد مغاربي أن وجدت مشاريع أخرى طريقها لسد الفراغ سواء من خلال المشروع الأوربي المتعلق بالشراكة الأورو-متوسطية منذ سنة 1995 أو حتى المشروع الأمريكي الشرق الأوسط الكبير 2004 والشرق الأوسط الجديد أو حتى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط منذ سنة 2007، وكذا وقعت الجزائر وليبيا والمغرب وتونس اتفاقية مع الصين في سنة 2013 ضمن مبادرة "الحزام والطريق" أو ما يعرف بطريق الحرير الجديد كمشروع للربط بين مختلف القارات آسيا بأفريقيا أوروبا، والمحصلة النهائية لكل هذا هو تعدد شركاء الدول المغاربية وتوسع الهوة للتحقيق الاتحاد نتيجة تأثير الشراكات السابقة.

لذا إذا لم تتجاوز الدول المغاربية خلافاتها وتتدارك أخطاء الماضي وتعيد بناء الثقة بين أعضائها من خلال التوجه نحو الوحدة الاقتصادية (مشروع مغاربي ناجع)، فالنتيجة يمكن أن تكون دول فاشلة كحال ليبيا اليوم (عدم القدرة حتى على بناء مؤسسات الدولة)، فعلى حد تعبير جورج قرم "أن المسار التنموي المشوه لدول المغرب العربي هو الذي أنتج فروقات هائلة بين مستوى إيرادات النخب العاملة في القطاع الحديث أو المستفيدة من القطاعات المولدة للريوع وسائر أفراد الشعب، مما أدى إلى تركز الثروات في أيدي الأقلية، ولا شك أن هذه الأوضاع كانت السبب الرئيسي في انفجار الثورات والانتفاضات...لذا من الضروري الوعي بمدى الترابط بين ضرورة الابتعاد عن الاقتصاد الريعي ومشاكله والعجز عن توطين التكنولوجيا واستنفار القدرات البشرية

المحلية وأخيرا ضرورة التلاحم المجتمعي عبر تحقيق العدالة الاجتماعية... والتي يمكن أن تعطينا نموذج تنموي بديل"[130].

إن الاتحاد الفعال يجسد تدريجيا في المجال الأسهل أي المجال الاقتصادي بدلا من تضيع الكثير من الفرص فالمطلع على مضمون ميثاق مراكش يجد أن هذه الاتفاقية تتحدث عن اتحاد سياسي وحتى عسكري من خلال مضمون "المادة 14 باعتبار أنها تتحدث عن تشكل حلف عسكري بين هذه الدول في حال ما إذا تعرضت إحدى دول الاتحاد لاعتداء خارجي يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء" (معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي) من جهة، بل أكثر من ذلك تتضمن ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء باتفاق مسبقا في حال كانت إحدى الدول بصدد "التوقيع على اتفاقية خاصة في الجانب العسكري مع دولة خارج إطار دول الاتحاد، كما أن باب الانضمام مفتوح أمام الدول الأخرى بإجماع الأعضاء" (معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي) أما مسألة الآليات فكل دول اتحاد المغرب العربي متقاربة اقتصاديا واجتماعيا، إلا أنها لم تتمكن من إيجاد آليات لتفعيل هذا التكامل خاصة في ظل فقدان هذه الدول لرأس مالها البشري وأدمغتها الهاربة نحو الجنة الأوربية نتيجة أوضاع داخلية لا تنبؤ بكثير من التفاؤل خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول في الجزائر وتفكك ليبيا وتأثير الأوضاع الأمنية بها على دول الجوار، وتتلخص التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الحالية في:

- استمرار غياب الاستعداد السياسي لدى الأطراف لإيجاد حل مشترك لمختلف المشاكل كالحدود ومشكلة الصحراء الغربية نتيجة تداخل الظروف الداخلية وحتى الجيو-سياسية الاقليمية كالتنافس بين الجزائر والمغرب مما يعيق أي تقدم للاتحاد المغاربي.

---

[130] قرم، جورج، **كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة**، تونس: مركز مسارات للدراسات الفلسفية2012، ص ص5-6

- التهديدات الإرهابية التي أدت إلى تشديد الحدود على الحدود بين دول المنطقة خاصة في ظل تنامي تجارة السلاح والهجرة السرية والجريمة المنظمة.
- تأثير الانتقال الديمقراطية غير المتكافئ بين بلد وآخر على الاستقرار السياسي في أغلب بلدان المغرب العربي خاصة في الجزائر التي تستمر فيها المظاهرات والمغرب التي ترتفع فيها دعوات التظاهر.
- الأوضاع غير المستقر في ليبيا نتيجة الحرب الأهلية واسعة النطاق بين مليشيات خليفة حفتر وحكومة الوفاق الوطني إلى جانب انتعاش تجارة الأسلحة التي تتدفق على المليشيات من كل الأطراف مما يزيد من تعقد الوضع في لبيا وحتى يزداد تأثير ذلك على دول الجوار.
- تداعيات التجارة مع أوروبا وروسيا والصين وروسيا ودورهم في التضيق على المنطقة باعتبارها مجرد سوق للتصدير في ظل التنافس على سوق دول أفريقيا جنوب الصحراء مما يزيد من تأثيرها السلبي على التكامل الاقتصادي المغاربي.
- تعتبر دول اتحاد المغرب العربي أقل انفتاحا على التجارة خاصة الجزائر وليبيا وموريتانيا نتيجة سياسة دعم الأسعار بالإضافة إلى عدم تنوع اقتصادها إذ تصدر الجزائر وليبيا النفط في حين تتركز الصادرات الموريتانية في المواد الأولية كالمعادن والمنتجات السمكية، في حين تتنوع نوعا ما قطاعات التصدير في المغرب وتونس بين الصناعات التحويلية والقطاع الزراعي والخدمات.
- كما أن المبادلات التجارية بين دول الاتحاد قليلة جدا ويقدر متوسط التعريفة الجمركية بين البلدان المغاربية حوالي 12% إلى 14% في سنة 2016 وهو الأعلى بالمقارنة مع 5% مع الاتحاد الأوروبي وحوالي 4% مع الولايات المتحدة و 10% مع الصين، كما أن متوسط معدل التعريفة الجمركية الجزائري هو الأعلى بـ 19% مما يجعلها السوق الأكثر حماية في الاتحاد المغاربي[131].

[131]Policy Report, op cit, P10

- الصراع على النفط شرق المتوسط بالقرب من جزيرة صقلية ودوره الكبير في تعقيد الوضع في ليبيا خاصة مع الحلف العسكري الاخير بين حكومة الوفاق وتركيا التي تريد توسيع نفوذها لتحقيق مصالحها النفطية في البحر المتوسط.
- الفساد في الدول المغاربية لا يزال مستشريا رغم تحسن الوضع في بعض الدول كتونس والجزائر التي تم اعتقال بعض رجال الأعمال ووزراء سابقين لضلوعهم في فساد فاق كل التوقعات .

بالرغم من أن دول المغرب العربي لا تزال تواجه نفس المشكلات الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية إلا أن هناك ضرورة لاعادة احياء فكرة الاتحاد المغاربي وتفعيلها للعديد من الاعتبارات منها:

- الجغرافيا السياسية الدولية الحالية وتأثيرها على دول المنطقة والتحديات التي تفرضها على مستقبل سكان المنطقة.ذ
- التحديات التي تواجهها دول المنطقة وتعقدها وتشعبها خاصة مع ضعف الاستقرار الإقليمي والازدهار الاقتصادي وكثرة التهديدات كالإرهاب وتحدي أمن الطاقة والهجرة السرية والجريمة المنظمة وتجارة الأسلحة...إلخ.
- تمتع دول اتحاد المغرب العربي بإمكانية حقيقية لتحقيق تكامل اقتصادي فعال مقارنة بأي كتلة اقتصادية إقليمية أخرى سواء من حيث اللغة أو القرب الجغرافي.

وعليه يمكن لدول اتحاد المغرب العربي أن تستفيد بشكل كبير من التكامل الإقليمي من حيث التنمية الاقتصادية والتماسك الإقليمي خاصة، فمنذ سنتين ظهرت محاولة لإعادة تعديل الديناميات القديمة والتي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سياسية جديدة لمستقبل اتحاد المغرب العربي وذلك بايجاد حل مقبول لمشكلة الصحراء الغربية من خلال مساعي الأمم المتحدة منذ سنة 2018 والمبينة في القرار رقم 2440 الصادر عن مجلس الأمن كما دعى الملك محمد السادس الجزائر إلى الحوار من أجل تهدئة الوضع من خلال اقتراح إنشاء "آلية

سياسية مشتركة للحوار والتشاور"[132] وقد أكدت الجزائر استعدادها لإعادة تنشيط اتحاد المغرب العربي والتحضير المشترك للقمة السابعة للاتحاد.

تشكل دول اتحاد المغرب العربي سوقا إقليمية تضم حوالي 100 مليون شخص وإذا توحدت هذه الدول ستصبح أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى المزايا التي ستستفيد منها الدول الأعضاء بتبادل المنتجات فيما بنها بدل استيرادها من خارج المنطقة بتكاليف أعلى وهو ما سينعكس ايجابا على الأوضاع المعيشية بما في ذلك تحسن في الدخل وفي مؤشر البطالة وغيرها.

إن التقييم النقدي لاتحاد المغرب العربي من حيث السياق التاريخي ومن حيث المقومات المشتركة التي تتمتع بها دول الاتحاد وكذا من خلال التحديات التي تواجهها دول الاتحاد في ظل التحولات التي عرفها العالم من جهة وعرفتها المنطقة المغاربية بشكل عام، كلها مجتمعة تشجع بشكل مباشر على دفع الدول المغاربية لتفعيل اتحاد المغرب العربي كضرورة وكفرصة لمواجهة مستقبل أكثر تعقيدا وتشابكا، خاصة أن لهذا الأخير دعائم أخرى ساهمت في ايجاده كفكرة جذورها تمتد إلى حرب التحرير ضد المستعمر، كما أن المقومات التي تجمع شعوب ودول المنطقة أكثر من تلك التي تفرقها مما يجعلها الأرضية الصلبة للتعاون والتي يستند عليها الاتحاد المغاربي ناهيك عن دور التغيرات الجيو–سياسية في المنطقة وإمكانيات النهوض كفرصة سانحة في هذه المرحلة في ظل تعافي تونس كدولة محايدة ضمن هذا الاتحاد وتحقيقها لتحسن على مستويين أساسيين هما: الانتقال الديمقراطي وتحسن ضمن مؤشر الفساد وإمكانية أن تسير الجزائر على ذات النهج مما سيشجع على امكانية الدفع باتجاه احياء اتحاد المغرب العربي، خاصة اذا توصلت الأطراف الأربعة خاصة المغرب وجبهة البوليزاريوا إلى جانب كل من الجزائر وموريطانيا لحل مقبول للقضية الصحراوية، كما أن مختلف التحديات التي تواجهها دول المنطقة مشتركة سواء تعلق الأمر بالإرهاب أو تجارة الأسلحة أو الجريمة المنظمة أو الهجرة السرية، ناهيك عن متطلبات التعاون الاقتصادي في ظل تحديات المشاريع الخارجية خاصة في ظل التنافس الصيني الأوربي

[132] Policy Report, op cit, P10

وحتى الأمريكي على المنطقة، وعليه على دول اتحاد المغرب العربي تفعيل العلاقات البينية فيما بينها من خلال ما يلي:

- تغير طريقة التفكير ضمن دائرة الكل أو لا شيء والتي ساهمت في بقاء اتحاد المغرب العربي دون فعالية والانتقال إلى نهج من أسفل إلى أعلى بدلا من العكس والاستفادة من مختلف الروابط والمقومات المشتركة لإعادة الثقة وتعزيزها بين قيادات وشعوب دول اتحاد المغرب العربي.
- تحيد النزاعات بين دول المنطقة خاصة أن احتمالات حل بعض النزاعات محدود منها النزاع حول الصحراء الغربية.
- ضرورة تدخل دول الاتحاد في إيجاد حل للمعضلة الليبية ضمن وساطة للتفاوض من أجل التأسيس لمؤسسات مستقرة حتى يتم التقليل من آثار هذه الأزمة في تغذية مختلف التهديدات الأخرى لدول الاتحاد خاصة تجارة الأسلحة والإرهاب والهجرة السرية.
- ضرورة فتح التجارة البينية الإقليمية وإنشاء بنية تحتية إقليمية لتسهيل الاندماج الاقتصادي وتنمية القطاعات المختلفة مما سيسهل تدفقات رأس المال والعمالة ويحسن استغلال الموارد التي تتوفر عليها دول المنطقة مما سيؤدي بشكل عام إلى تحسن الوضع الاقتصادي في الدول المغاربية والذي سينعكس على الوضع الاجتماعي لشعوب المنطقة.
- تنسيق السياسات المغاربية مما سيعزيز قدرتهم على التفاوض مع مختلف التكتلات بما في ذلك الاتحاد الأوربي والصين كشريك واعد خلال السنوات القادمة.

لذا قد يكون التغير والوعي الذي انتشر لدى المجتمعات المغاربية من جهة وتغير حكام دول المنطقة بداية ضغط لتغير النماذج الفكرية التي ترسخت لدى القادة المغاربة الذين تداولوا على السلطة ولم تتوفر لهم الارادة السياسية للدفع باتجاه تحقيق حلم الشعوب المغاربية باتحاد مغاربي تتعاون دوله لتحقيق مستقبل أفضل للأجيال القادم

ملخص عام لأسباب فشل مشاريع التكامل العربي

قامت الدول العربية بعدة محاولات طموحة للوحدة في أوقات مختلفة من التاريخ لكن هذه الجهود لم يتم استدامتها ولم يتم الاستفادة بشكل جيد من مختلف الامكانات التي تتوفر عليها بلدان المنطقة العربية، لذلك فقد فشلت كل المحاولات في تشكيل تكامل إقليمي موحدة قادرة على تحمل الصدمات والتحديات وخلق فرص جديدة لتكامل ناجح يحقق طموحات الشعوب العربية، لذا يمكن في الأخير تلخيص العوامل الخارجية والداخلية التي أعاقت محاولات التكامل العربي من خلال العودة إلى إخفاقات الماضي واستخلاص الدروس للمستقبل التي لها أهمية كبيرة في امكانية تجنبها لاقامة مشاريع تكاملية ناجحة خاصة في ظل تطور الأحداث سواء على المستوى الاقليمي أو حتى الدولي وتبعات ذلك على دول المنطقة.

النهضة العربية: والتي كانت بقيادة محمد علي باشا (1767–1849) والي مصر الذي تمرد ضد الخليفة العثماني (سلطان) وسعى لتأسيس إمبراطورية. والثاني كان بقيادة الرئيس المصري جمال عبد الناصر (1919–1970) ، الذي حضي بالدعم الشعبي "من المحيط إلى الخليج "، إلا أن كلتا الحالتين لم تنجحا بسبب الدور الذي لعبته القوى العظمى (بريطانيا خاصة) في ذلك عن طريق الضغط السياسي على أنظمتهم وحتى حمل السلاح ضدهم حفاظا على مصالحها الاقتصادية في المنطقة، كما أن العوامل الداخلية ساهمت أيضا في فشل تلك المشاريع منها في ذلك الوقت الإفراط في الاعتماد على النخب الأجنبية في حالة محمد علي، وفي حالة جمال عبد الناصر على النخب المحلية الذي من المفترض أن يكون موثوقة بها[133].

- وحدت سوريا ومصر في عهد عبد الناصر النظام من 1958 حتى 1961 وقوض الغرب محاولات العرب في منتصف القرن التاسع عشر خاصة بريطانيا وكان من بينها إدخال مجتمع يهودي غريب في قلب الوطن العربي.

[133] mohamed hedi Bchir, op cit, P76

- توقيع اتفاقية سايكس بيكو لعام 1916 من قبل بريطانيا وفرنسا بموافقة روسيا، وتوقيع وعد بلفور في عام 1917 والذي بموجبه تعهدت الحكومة البريطانية بدعمها لإنشاء "الوطن القومي" للشعب اليهودي في فلسطين والذي عام 1948، ولا تزال إسرائيل إلى اليوم عقبة أمام الوحدة العربية
- أطلقت القوى الغربية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية مشاريع إقليمية بديلة كمشروع الحوار العربي الأوربي و5+ 5 ومشروع الشرق الأوسط الكبير والشرق ومشروع الاوسط الجديد ومشروع الشراكة الأوروا متوسطية والاحتحاد من اجل المتوسط وغيرها من المشاريع لسد الفراغ الذي تشهده المنطقة العربية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بما في ذلك إسرائيل ولعل هذا ما تم تتويجه باتفاقات التطبيع لباي قامت بها دول عربية كالامارات والبحرين من خلال توقيع اتفاق مع اسرائيل والاعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات.
- تأمين المصالح الأجنبية للقوى الغربية وهو ما أدى إلى استغلال القوى الغربية لثروات الشعوب العربية خاصة الموارد الطاقوية منذ الاستعمار الذي عرفته كل الدول العربية ضمن أشكال مختلفة، فمنذ بداية القرن 20 وقعت الحكومات الفرنسية اتفاقية للإنتاج المشترك والتسويق واستغلال النفط في العراق وشمال إفريقيا ولا تزال بعض الاتفاقيات سارية إلى يومنا هذا في ظل الحكومات الموالية في دول المنطقة العربية والتي لا تزال تخدم مصالح المستعمر أكثر من خدمتها لمصالح شعوبها وما العراق بعد سنة 2003 إلا واحد من النماذج العربية.
- طبيعة القادة العرب ومخاوفهم من فقدان السلطة والمصالح، فالتمسك بالسلطة وحماية مصالح النخب الوطنية التي دعمتها تسمح لهم باحتكار المؤسسات والثروة وعن طريق ذلك يقوضون أي احتمال لاقامة أي مشروع تكاملي ناجح.
- الخلافا والصراعات بين الدول العربية التي تتكرر بين الحين والآخر في شكل نزاعات وحتى حروب بالوكالة خاصة منذ ثورات الربيع العربي سنة 2011 أين ازداد الشرخ بين أغلب الدول العربية والتاريخ يبين حجم تلك النزاعات التي تحولت الى حروب مثلا بين مصر والمملكة العربية السعودية في شمال اليمن الحرب الأهلية (1962–1970) والغزو العراقي للكويت سنة 1990، والخلاف المستمر بين الجزائر والمغرب حول الصحراء الغربية حرب التحالف بزعامة

السعودية على اليمن والمقاطعة العربية لدول مجلس التعاون الخليجي لأحد أعضاء المجلي قطر وغيرها من الخلافات التي عطلت المشاريع العربية الموجودة.

- غياب مؤسسات عربية غير فعالة يمكن أن تساهم في تحافظ على مختلف المشاريع التكاملية حيث تعتبر أغلب مشاريع التكامل العربي على غرار جامعة الدول العربية التي تجمع كل الدول العربية مجرد تجمع لبيروقراطيات عربية لا تقدم اي اضافة للدول العربية العضوة.
- اتخاذ القرارات بالإجماع يجعل أغلب القرارات لا تمر من خلال عدم وجود اجماع عربي على مختلف القضايا التي يتم مناقشتها وقد كانت القضية الفلسطينية القضية الاساسية التي لاطالما جمعت صوت القادة العرب إلا أنها أصبحت محل خلاف في ظل تطبيع عدد من الدول العربية لعلاقاتها مع اسرائيل وهو ما جعل الكثير من المؤسسات تصاب بالشلل كجامعة الدول العربية.
- عدم وجود الإرادة السياسية لدى القادة العرب يعتبر حجر عثرة بالاضافة إلى انعدام الشفافية في التعامل.
- لا توجد قواعد ومعايير محددة لانشاء تكامل اقليمي وهو ما زاد من عدم قدرة أغلب الدول العربية على اتباع مسار واضح ضمن المشاريع التكاملية السابقة.
- استيراد أغلب الدول العربية للتكنولوجيا بشكل كبير والمعرفة من أوروبا واهمال تكييفها مع الخصائص المحلية أو حتى تعزيز الاعتماد على الذات ضمن الاطار العلمي والمعرفي والتكنولوجي خاصة لدى بعض الدول العربية الاكثر ضعفا.
- الانفاق العسكري الضخم للدول العربية على الجانب العسكري: من خلال إعادة هيكلة الجيش وتحديثه بشكل دوري، "يظهر تقرير جديد عن النفقات العسكرية العالمية أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل التمييز بالضبط كم تنفق الدول العربية على جيوشها لأن العديد من الحكومات العربية تفتقر إلى أي مظهر من مظاهر الشفافية في ميزانياتها العسكرية مما يجعل من المستحيل معرفة أو حتى تقدير نفقات الدفاع في المنطقة[134].

[134] Black Box: Military Budgets in the Arab World,2020, https://pomed.org/black-box-military-budgets-in-the-arab-world/

في الأخير لا بد من الاشارة إلى أن اسباب الخلافات العربية العربية تضرب بجدزرها إلى تاريخ استقلال تلك الدول وحتى قبلها لاعتبارات ترتبط بالدور الذي لعبته مختلف القوى الاستعمارية التي مارست سياية التفرقة بين اقطار الأمة العربية اثناء تواجدها بالمنطقة في شكل استعمار أو انتداب أو وصاية وان اتفاقات التقسيم التي كانت سابقا لا تزال إلى يومنا هذا تظهر في شكل مشاريع اقتصادية أو حتى سياسية كمشروع الشرق أوسطية ومشروع الشرق الأوسط الكبير والجديد وحتى مشروع الشراكة الأوروا متوسطية وغيرها من الاتفاقات والمشاريع التي وجدت لسد الفراغ الذي تعاني منه الدول العربية في علاقاتها البينية فيما بينها، وأن الهوة اليوم تتسع بشكل كبير سواء بين دول شمال افريقيا العربية أو حتى ضمنها وحتى في علاقتها مع الدول العربية الشرق أوسطية، كما أن كل الاصلاحات التي كان من المنتظر أن تسفر عنها ثورات الربيع العربي لم تثمر في اي دولة عربية، وأغلب الدول اليوم تعاني من ازمات متعددة الأبعاد ضمن الشرخ المشترك والذي جعلها تدخل في تحالفات ضد بعضها البعض وما يحدث في اليمن خير مثال على ذلك، ناهيك عن الوضع الاقتصادي المتردي بسبب انخفاض اسعار النفط منذ سنة 2014 والذي ازداد بسبب جائحة كوفيد 19 منذ نهاية سنة 2019، خاصة أن اقتصاديات هذه الدول تعاني من اختلالات هيكلية مزمنة والأوضاع الحالية صعبت على أغلب الدول العربية مجابهة الجائحة والوضع الاقتصادي وحتى الصحي.

الخاتمة:

إن مشروع التكامل الشامل لا تبرره تطلعات الشعبوب العربية فقط ولكن أيضا بحكم الضرورة في ظل التراكمات التاريخة والممارسات غير الديمقراطية والضعف الاقتصادي وسوء استغلال الموارد والتحكم بها والفوارق المعرفية، واهمال البحث والتطوير واقتصاد المعرفة إلى جانب مجمل التحديات الخارجية التي القت بتبعاتها على دول المنطقة العربية والتي يمكن التغلب عليها من خلال مشاريع التكامل الناجحة والذي يمكن أن يساهم في نهضة دول المنطقة العربية وبناء قدراتها المالية والتكنولوجية والمعرفية من خلال التجارة والتبادل الاقتصادي والثقافي مع أخذ بعين الاعتبار المتطلبات القرب الجغرافي والتجانس الثقافي واللغوي والمعتقدات المتشابهة والتاريخ المشترك والاحتياجات الاقتصادية المتوافقة والمصالح وتشابه المؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التحديات والتهديدات الإقليمية المشتركة، لذا لا بد على الدول العربية في استغلال من أجل الشروع في بناء مستقبل جديد للمشاريع السابقة، لذا فان تطوير استراتيجية للتكامل يجب أن تقوم على ثلاث ركائز هي:

- **الركيزة الأولى:** سياسية التعاون من أجل الحكم الديمقراطي الصالح في العالم العربي. هذا التعاون إنشاء تكتل حيوي يعمل بفاعلية في المحافل الدولية لحماية العرب الحقوق والمصالح وتحرير الاراضي العربية المحتلة وخاصة في فلسطين السورية مرتفعات الجولان وجنوب لبنان.
- **الركيزة الثانية:** تتمحور حول التعميق التكامل الاقتصادي من خلال استكمال تنفيذ الاتفاقيات القائمة والهدف هو احياء مشروع الاتحاد الاقتصادي – احد اهدافه الرسمية العربية التعاون – وجعله يتماشى مع التفكير التنموي المعاصر.
- **الركيزة الثالثة:** ربما الأصعب والأكثر أهمية في تحقيقها – هي الثقافة والإصلاح التربوي. وهذا من شأنه أن يمكن العرب من استعادة روح المبادرة لديهم إطلاق العنان لقدراتهم لبناء مجتمعات المعرفة والاقتصادات المزدهرة. بدون هذا التحول ، سيظل التطور حلما في عالم حيث المعرفة يرسم الخط الفاصل بين الغنى والفقر وبين القوة والعجز وبين النجاح والفشل مثلما جاء في تقرير: التكامل العربي حتمية تنمية القرن21

قائمة المراجع :

الكتب:

- أحمد فارس عبد المنعم ، **جامعة الدول العربية 1945 -1980 : دراسة تاريخية،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1986.
- أسعد السحمراني، **صراع الأمم بين العولمة والديمقراطية،** بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 2000
- أشرف محمد كشك، **السياسات الغربية تجاه أمن الخليج العربي،** البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولة والطاقة، 2014.
- بجورن هيتن، **تأمل في التنمية،** تر: نرمين الزفتاوي، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
- بوزنادة معمر، **المنظمات الاقليمية ونظام الأمن الجماعي،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوقارة، حسين، **اشكالية المسار التكاملي في المغرب العربي،** الجزائر: دار هومة، 2010.
- بونان لبيب رزق، **موقف بريطانيا من الوحدة العربية 1919-1945** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
- توبي شللي، النفط السياسة الفقر والكوكب، تر: دينا الملاح، الرياض: مكتبة العبيكان، 1995.
- جهاد عود، **النظام الدولي نظريات واشكاليات،** دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- جورج قرم، ، **كيف نجعل من الاتحاد المغاربي العربي منطقة تنمية شاملة ومتوازنة،** تونس: مركز مسارات للدراسات الفلسفية، 2012.
- جون إدلمان سبيرو، **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية،** تر: خالد قاسم، [د.م.ن]، [د.د.ن] [د.س.ن].

- جون آر برادلي، **ما بعد الربيع العربي**، تر: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.
- جون بيليس وستيفن سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- جيمس دورتي وروبيرت بلستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي.
- حمزة حموشان وميكا مينيو–بالويللو، **الثورة القادمة في شمال افريقيا: الكفاح من أجل العدالة المناخية**، تر: عباد مراد، مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2015.
- دومينيك شنابر وكريستيان باشولييه، **ما المواطنة**، تر: سونيا محمود نجا، القاهرة: المركز القومي للترجمة،2016
- ديفيد.ج. فرانسيس، **افريقيا السلم والنزاع**، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010.
- سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم**، لبنان: دار المنهل اللبناني، 2007.
- عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006
- عبد الله مصباح زايد، **السياسة الدولية**، بيروت: دار الرواد، 2002.
- علي محافظة، **النشأة التاريخية للجامعة العربية ،جامعة الدول العربية الواقع و الطموح**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.
- فؤاد عبد الرحمان، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط، 2012 .
- كلاوس موللر، **العولمة**، تر: محمد أبوا حطب خالد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010
- كيث كرين وستيفن سايمون وجيفري مارتيني، **التحديات المستقبلية للعالم العربي تداعيات الاتجاهات الديمغرافية والاقتصادية**، مؤسسة راند، 2011.

- محمد جلال كشك، **قيام وسقوط امبراطورية النفط**، [د.م.ن]، [د.د.ن] 1986.
- محمد نصر مهنا ، **النظرية السياسية والعالم الثالث**، ط3، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1998.
- مركز زايد للتنسيق والمتابعة، **اتحاد المغرب العربي الوحدة التاريخية والجغرافية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001.
- نزال العيدي، عبد الناصر.. **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1994.
- هاريزون، إ. لورانس ؛ وهنغتنتون، ب. صمويل.. **الثقافات وقيم التقدم**، تر: شوقي جلال. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2009.
- وكالة الطاقة الدولية، **ادخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الذاقة المستقبلبة**، تر: مظهر بايرلي، المنظمة العربية للترجمة.

-المجلات:

- عبد الناصر جندلي، التكامل: مقاربة مفاهيمية وتنظرية، **مجلة جيل للدراسات اللسياسية والعلاقات الدولية**، العدد3، أوت2015.
- شرابي عبد العزيز، اتحاد المغرب العربي: الأوضاع الراهنة والتحديات المستقبلية"، **مجلة الاقتصاد والمجتمع**، العدد5، 2008.

- محمد مسعودي ونذير غانية والسعيد بوشول، تاثير الانتاج الخارجي على قوة كارتل أوبك في سوق النفط،-اطار تحليلي-، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية المجلد06 ، العدد1، 2019.

المراجع الالكترونية العربية:

- http://www.achariricenter.org/wp-content/uploads/2016/03/
- تقرير اللجوء لعام 2020الصادر عن المكتب ألاوروبي لدعم اللجوء، لمكتب ألاوروبي لدعم اللجوء(EASO –)، 2020، على الرابط:

https://easo.europa.eu/sites/default/files/EASO-Asylum-Report-2020-Executive-Summary-AR.pdf

- تقى عصام السيد، القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وتهديد الأمن القومي العربي 06 ماي 2020، على الرابط: http://www.acrseg.org/41606
- جامعة الدول العربية وحقوق الانسان: تحديات على الطريق، ورشة العمل الاقليمية، القاهرة، مصر، 18 – 17 – 16فيفري، 2013، على الرابط: https://www.fidh.org/IMG/pdf/report_las_human_rights_ar.pdf
- جيفري مرتيني بيكا واسر وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مؤسسةRAND ، 2016، ، على الرابط: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1429/RAND_RR1429z1.arabic.pdf
- لما صبحي عواد، العلاقات العربية الأوروبية "في سياق المتوسطية "الأردن دراسة حالة، معهد الدراسات الدولية، على الرابط: https://fada.birzeit.edu/bitstream/20.500.11889/1454/1/thesis_196.pdf
- محسن خان، الآثار الاقتصادية للربيع العربي، مركز الشرق الأوسط، ، على الرابط: /http://www.achariricenter.org/author/mohsinkhan
- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 23 جانفي 2020، على الرابط:
- https://www.transparency.org/news/feature/cpi_2019_Middle_East_North_Africa_AR

المراجع باللغة الأجنبية:

- Andreas Kettis, EU – League of Arab States relations: Prospects for closer parliamentary cooperation, Policy Department European

Union, 2013, in: http://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/briefing_note/join/2013/491494/EXPO-AFET_SP(2013)491494_EN.pdf

- Barry Mirkin, Arab Human Development Report, Population Levels, Trends and Policies in the Arab Region: Challenges and Opportunities, United Nations Development Programme Regional Bureau for Arab States, 2010, https://www.undp.org/content/dam/rbas/report/Population%20Levels,Trends.pdf
- Boutin, Christophe, La difficile montée en puissance de l'union de Maghreb Arabe, 9octobre2013,p1, https://bit.ly/2sqLAB3.
- Black Box: Military Budgets in the Arab World,2020, https://pomed.org/black-box-military-budgets-in-the-arab-world/
- Countries with largest natural gas reserves in the Middle East, Writer 29 Nov 2019, https://www.nsenergybusiness.com/features/largest-natural-gas-reserves-middle-east/
- Doughan, Yazan. Corruption in the Middle East and the Limits of Conventional Approaches. in: https://www.ssoar.info/ssoar/bitstream/handle/document/53438/ssoar-2017-doughan-Corruption_in_the_Middle_East.pdf?sequence=1
- F. Gregory Gause, Threats and Threat Perceptions in The Persian Gulf Region, Volume 14, Number 2, Summer 2007, in: https://www.mepc.org/journal/threats-and-threat-perceptions-persian-gulf-region:

- Luis, Martinez et d'autre, L'Algérie L'union du Maghreb Arabe et l'intégration régionale , paris: European commission under contract. 2005.
- Marcelle Wahba, A Force for Regional Stability The Arab Gulf States Institute in Washington and former U.S. Feb 21, 2017 https://agsiw.org/gcc-force-regional-stability/ a
- mohamed hedi Bchir, Arab Integration: A 21st Century Development Imperative, united nation economic and social commission for west asia, 2013, at: https://www.researchgate.net/publication/273138914
- OPEC Share of World Crude Oil Reserveshttps 2018, at://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm
- Philippe Hugon, **Les économie en developpement à l'heure de la régionalisation**, Paris : Karthala, 2003. Policy Report, Regionalism in North Africa: the Arab Maghreb Union in 2019, 2019: https://bit.ly/2YMsVeY, 6-12-2019
- Roberto M. Rodriguez, The Successes and Failures of the League of Arab States, 2011, in: https://www.researchgate.net/publication/215828154_The_Successes_and_Failures_of_the_Arab_League [accessed Oct 14 2018].
6- séminaire l'intégration Economique du Maghreble : rol du secteur privé, (2014), Tunis, le 16 october 2014,p2, in : https://bit.ly/2Eh3ZTl, 15-11-2019.

- Søren Dosenrode, Federalism Theory and Neo-Functionalism: Elements for an analytical framework, Perspectives on Federalism, Vol. 2, issue 3, 2010, in: http://www.on-federalism.eu/attachments/079_download.pdf
- The Middle East and North Africa in 2018: Challenges, threats, and opportunities, December, 2017, in: https://www.brookings.edu/opinions/the-middle-east-and-north-africa-in-2018-challenges-threats-and-opportunities/
- The New Politics of Intervention of Gulf Arab States, **Collected Papers** , Volume 1, April 2015, in: http://eprints.lse.ac.uk/61772/1/The%20new%20politics%20of%20intervention%20of%20Gulf%20Arab%20states.pdf
- Tom Pettinger, What is the Impact of Foreign Military Intervention on Radicalization?, **Journal for deradicalization,** Winter 15/16
- The World Bank, World Development Indicators, in: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&country=MAR